مصرف البحرين المركزي
Central Bank of Bahrain

إدارة الاستقرار المالي

التقرير الاقتصادي

٢٠١٣

التقرير الاقتصادي ٢٠١٣

إعداد: إدارة الاستقرار المالي

مصرف البحرين المركزي
ص.ب. ٢٧، المنامة
مملكة البحرين

www.cbb.gov.bh

يعد التقرير الاقتصادي سنوياً من قبل إدارة الاستقرار المالي. ويتوفر التقرير الاقتصادي تحت خانة الإصدارات والبيانات على موقع مصرف البحرين المركزي www.cbb.gov.bh.

المحتويات

المحتويات ..... ت
الجداول ..... ج
الرسوم البيانية ..... خ
المقدمة ..... د
الملخص التنفيذي ..... ذ

١.التطورات الاقتصادية الدولية والإقليمية ١٢
نظرة عامة ١٣
أ. الاقتصاد العالمي ١٥
١. الإنتاج ١٥
٢. التضخم ١٧
٣. البطالة ١٨
٤. أسعار الصرف ١٩
ب. اقتصادات مجلس التعاون الخليجي ٢٠
١. مؤشرات الاقتصاد الكلي لاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي ٢١
٢. السياسة المالية في دول مجلس التعاون الخليجي ٢٣
٣. المؤشرات النقدية ٢٤
٢. أداء اقتصاد مملكة البحرين ٢٧
أ. النمو الاقتصادي في مملكة البحرين ٢٨
١. نمو الناتج المحلي الإجمالي ٢٨
٢. نمو القطاع المالي ٣٠
٣. قطاع النفط ٣٠
٤. الأسعار المحلية ٣١
٥. سوق العمل والبطالة ٣٣
ب. التطورات الاقتصادية ٣٤
١. تمكين ٣٤
٢. التطورات الهيكلية والمؤشرات الدولية ٣٤
٣.المالية العامة ٣٦
أ. الإيرادات ٣٨
ب.المصروفات ٣٩

ت.إصدار أدوات الدين العام ٤٠
٤.التطورات النقدية ٤٣
أ. تطورات عرض النقد ٤٤
ت.أسعار الفائدة المحلية ٤٧
ث.تطورات أسعار الصرف ٥١
٥. تطورات القطاع المالي ٥٣
نظرة عامة ٥٤
أ. النظام المالي في مملكة البحرين ٥٤
ب.الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي ٥٥
١. *مصارف قطاع التجزئة* ٥٩
٢. *مصارف قطاع الجملة* ٦٠
٣. *المصارف الإسلامية* ٦٢
ت. الائتمان المحلي ٦٥
ث.صناديق الاستثمار ٦٨
ج.مسح العاملين ٦٩
٦.بورصة البحرين ٧٣
نظرة عامة ٧٤
أ. مؤشرات التداول الرئيسية ٧٥
ب.تطورات القيمة السوقية ٧٦
ت.حركة التداول ٧٧
ث.تداول الأسهم حسب جنسية المستثمر ٨١
ج.حركة الأسعار ٨١
ح.الشركات الجديدة المدرجة في بورصة البحرين ٨٣
٧.التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ٨٤
نظرة عامة ٨٥
أ. الحساب الجاري ٨٥
١. *الميزان السلعي* ٨٦
٢. *ميزان الدخل والخدمات والتحويلات* ٨٦
٣. *الميزان التجاري* ٨٨
ب.الحساب الرأسمالي والمالي ٨٩
ت.وضع الاستثمار الدولي ٩٠

الجداول

جدول ١-١: توقعات النمو الاقتصادي العالمي ١٥
جدول ١-٢: أسعار المستهلك ١٨
جدول ١-٣: البطالة في الاقتصادات المتقدمة (٪) ١٩
جدول ١-٤: أسعار صرف العملات الرئيسية (السعر مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة) ١٩
جدول ١-٥: إنتاج النفط الخام (مليون برميل يومياً) ٢٤
جدول ٢-١: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ٢٠١٢- ٢٠١٣ ..... ٢٨
جدول ٢-٢: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ٢٠١٢- ٢٠١٣ ..... ٢٩
جدول ٢-٣: إنتاج وتكرير النفط الخام ٣١
جدول ٢-٤: مؤشر أسعار المستهلك (٢٠٠٦ = ١٠٠) ٣٢
جدول ٣-١: ملخص المالية الحكومية ٣٧
جدول ٣-٢: الإيرادات الحكومية ٣٨
جدول ٣-٣: المصروفات الحكومية المتكررة (٢٠١٢-٢٠١٣) ٣٩
جدول ٣-٤: ملخص أدوات الدين العام ٤١
جدول ٣-٥: ملخص أدوات الدين العام التقليدية ٤١
جدول ٣-٦: ملخص أدوات الدين العام المحلية الإسلامية ٤٢
جدول ٤-١: عرض النقد ٤٥
جدول ٤-٢: ودائع القطاع الخاص حسب العملات ٤٦
جدول ٤-٣: العوامل المؤثرة على السيولة المحلية ٤٧
جدول ٤-٤: أسعار الفائدة على الودائع ٤٨
جدول ٤-٥: أسعار الفائدة على القروض التجارية ٤٩
جدول ٤-٦: أسعار الفائدة على القروض الشخصية ٥٠
جدول ٤-٧: أسعار صرف الدينار البحريني مقابل العملات الرئيسية[1/] ٥٢
جدول ٥-١: عدد المؤسسات المرخص لها (٢٠١٢-٢٠١٣) ٥٤
جدول ٥-٢: التراخيص الجديدة المصدرة (٢٠١٢-٢٠١٣) ٥٥
جدول ٥-٣: الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي ٥٦
جدول ٥-٤: التصنيف الجغرافي لموجودات/مطلوبات الجهاز المصرفي ٥٧
جدول ٥-٥: الميزانية الموحدة لمصارف قطاع التجزئة – الموجودات ٥٩
جدول ٥-٦: الميزانية الموحدة لمصارف قطاع التجزئة – المطلوبات ٦٠
جدول ٥-٧: الميزانية الموحدة لمصارف قطاع الجملة – الموجودات ٦١
جدول ٥-٨: الميزانية الموحدة لمصارف قطاع الجملة – المطلوبات ٦٢
جدول ٥-٩: الميزانية الموحدة للمصارف الإسلامية – الموجودات ٦٣
جدول ٥-١٠: الميزانية الموحدة للمصارف الإسلامية – المطلوبات ٦٤
جدول ٥-١١: القروض والتسهيلات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية المقيمة[1/] ٦٦
جدول ٥-١٢: قروض قطاع الأعمال حسب القطاعات ٦٧
جدول ٥-١٣:الائتمان المحلي لقطاع الأشخاص ٦٨

جدول ٥-١٤: صناديق الاستثمار – مجموع الاستثمارات عام ٢٠١٣ ..... ٦٨
جدول ٥-١٥: عدد العاملين في القطاع المالي ٢٠١٣ ..... ٧٠
جدول ٦-١: مؤشرات سوق بورصة البحرين..... ٧٥
جدول ٦-٢: القيمة السوقية حسب القطاع..... ٧٦
جدول ٦-٣: الشركات الأكبر من حيث القيمة السوقية – ٢٠١٣..... ٧٧
جدول ٦-٤: المعدل اليومي للتداول..... ٧٧
جدول ٦-٥: قيمة الأسهم المتداولة ٧٨
جدول ٦-٦: كمية الأسهم المتداولة ٧٨
جدول ٦-٧: الشركات الأكثر نشاطاً من حيث قيمة الأسهم المتداولة – ٢٠١٣..... ٨٠
جدول ٦-٨: الشركات الأكثر نشاطاً من حيث الكمية المتداولة – ٢٠١٣ ..... ٨٠
جدول ٦-٩: سعة السوق..... ٨٢
جدول ٦-١٠: الشركات الخمس الأكثر ارتفاعاً، ٢٠١٣ ..... ٨٢
جدول ٦-١١: الشركات الخمس الأكثر انخفاضاً، ٢٠١٣ ..... ٨٣
جدول ٦-١٢: موجز لقوائم سوق البحرين للأوراق المالية ٨٣
جدول ٧-١: ميزان المدفوعات..... ٨٧
جدول ٧-٢: التجارة الخارجية ٨٩
جدول ٧-٣: وضع الاستثمار الدولي ٩١

الرسوم البيانية

رسم بياني ١-١: نمو الانتاج الصناعي ١٧
رسم بياني ١-٢: أسعار الصرف الفعلية الحقيقية من العملات الرئيسية (٢٠١٠ = ١٠٠) ٢٠
رسم بياني ١-٣: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دول مجلس التعاون الخليجي ٢١
رسم بياني ١-٤ : نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي ٢٢
رسم بياني ١-٥ : نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي ٢٢
الرسم البياني ١-:٦ العجز المالي غير النفطي ٢٣
رسم البياني ١-٧: التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي ٢٥
رسم بياني ٢-١: نمو مؤشر أسعار المستهلك ٣٢
رسم بياني ٢-٢: نمو التوظيف في القطاع الخاص ٣٣
رسم بياني ٣-١: الإيرادات النفطية وغير النفطية كنسبة من مجموع الإيرادات ٣٩
رسم بياني ٣-٢: نسبة المصروفات المتكررة ومصروفات المشاريع إلى إجمالي المصروفات ٤٠
رسم بياني ٣-٣: أدوات الدين العام ٤٠
رسم بياني ٤-١: عرض النقد ٤٤
رسم بياني ٤-٢: أسعار الفائدة على ودائع مصارف قطاع التجزئة ٤٨
رسم بياني ٤-٣: أسعار الفائدة على القروض الشخصية وقروض قطاع الأعمال ٥٠
رسم بياني ٤-٤: سعر الفائدة في سوق النقد/ سعر الفائدة بين المصارف ٥١
رسم بياني ٥-١: الموجودات المحلية والأجنبية للجهاز المصرفي ٥٦
رسم بياني ٥-٢: المطلوبات المحلية والأجنبية للجهاز المصرفي ٥٧
رسم بياني ٥-٣: موجودات الجهاز المصرفي حسب العملات الرئيسية نهاية ٢٠١٣ ..... ٥٨
رسم بياني ٥-٤: مطلوبات الجهاز المصرفي حسب العملات الرئيسية في نهاية ٢٠١٣ ..... ٥٨
رسم بياني ٥-٥: الائتمان المحلي حسب القطاعات ٦٥
رسم بياني ٥-٦: صناديق الاستثمار – استثمارات الأفراد والمؤسسات ٦٩
رسم بياني ٥-٧: العاملين البحرينيين وغير البحرينيين في القطاع المالي – ٢٠١٣ ..... ٧١
رسم بياني ٥-٨: العاملين في القطاع المصرفي ٧١
رسم بياني ٥-٩: العمالة في القطاع غير المصرفي ٧٢
رسم بياني ٦-١: أداء مؤشر البحرين العام (٢٠١٠–٢٠١٣) ٧٥
رسم بياني ٦-٢: القيمة السوقية حسب القطاعات – ٢٠١٣ ..... ٧٦
رسم بياني ٦-٣: قيمة الأسهم المتداولة ٧٩
رسم بياني ٦-٤: كمية الأسهم المتداولة ٧٩
رسم بياني ٦-٥: قيمة التداول للمستثمرين المشاركين (مليون دينار بحريني) – ٢٠١٢ ..... ٨١
رسم بياني ٦-٦: قيمة تداول المستثمرين المشاركين (مليون دينار بحريني) ٢٠١٣ ..... ٨١
رسم بياني ٧-١: فائض الحساب الجاري ٨٥
رسم بياني ٧-٢: نسبة الصادرات والواردات النفطية وغير النفطية من التجارة الخارجية ٨٩
رسم بياني ٧-٣: وضع الاستثمار الدولي ٩١

المقدمة

يعكف المصرف على رصد أداء الاقتصاد البحريني بشكل مستمر بالإضافة إلى دوره كجهة رقابية للقطاع المالي والمصرفي. وتقوم إدارة الاستقرار المالي في المصرف بإعداد التقرير الاقتصادي سنوياً، حيث يناقش هذا التقرير التطورات الاقتصادية على الصعيد الدولي والإقليمي والمحلي بالإضافة إلى التطورات النقدية والمالية، وسوق رأس المال، وميزان المدفوعات، والمالية الحكومية لمملكة البحرين.

الملخص التنفيذي

شهد عام ٢٠١٣ العديد من التطورات في الاقتصاد العالمي، حيث تراجع نسبياً دور الاقتصادات الناشئة باعتبارها المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي وانخفضت معدلات النمو بحدة في بعض الدول. ويرجع سبب هذا الأداء إلى تراجع الطلب المحلي ومحدودية مرونة السياسات الإقتصادية والضغوطات المحلية في الأسواق المالية. ويتوقع تحسن معدلات النمو للاقتصادات الناشئة في العامين القادمين ولكن بوتيرة منخفضة.

وانخفض معدل التضخم في الاقتصاد العالمي لكل من الاقتصادات المتقدمة والناشئة وسجلت اقتصادات الدول الصناعية تضخماً بمعدل ١,٤٪ في عام ٢٠١٣ أي بانخفاض وقدره ٣٠,٠٪ مقارنة بعام ٢٠١٢ في حين انخفضت أسعار المستهلك في الأسواق الناشئة والنامية بنسبة ١,٩٪ خلال الفترة نفسها.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يكون النمو بنسبة ١,٥٪ لعام ٢٠١٤ في أسعار المستهلكين في الاقتصادات المتقدمة، في حين أنه من المتوقع أن تشهد الاقتصادات النامية معدل تضخم بنسبة ٥,٤٪ في نفس الفترة.

يعتبر أداء دول مجلس التعاون الخليجي متميزا في عام ٢٠١٣ وذلك بفضل ارتفاع أسعار النفط والتي كانت أعلى من ١٠٠ دولار أمريكي في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣. وظلت اقتصادات مجلس التعاون الخليجي قوية مدعومة بارتفاع في الإنفاق الحكومي وانتعاش القطاع الخاص، حيث بلغ متوسط النمو ٤,١٪ في عام ٢٠١٣. وتبين التوقعات أن الاقتصاد الإقليمي سيستمر في النمو إلى حد معقول بمعدل نمو متوقع يبلغ ٤,٢٪ في عام ٢٠١٤ و ٤,٤٪ في عام ٢٠١٥.

واصل إقتصاد مملكة البحرين بتسجيل معدلات نمو إيجابية في هذا العام حيث شهد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نمواً بنسبة ٧,٠٪ في عام ٢٠١٣ مقارنة بنسبة ٥,٩٪ في عام ٢٠١٢.

ويرجع ذلك إلى تعافي قطاع البترول الخام والغاز الطبيعي ونموه بنسبة ١٢,٢٪. ويظهر من خلال نسب النمو الإيجابية لهذا العام جهود مملكة البحرين في تنويع مصادر الدخل مشيرا الى التعافي في القطاعات الرئيسية في اقتصاد المملكة.

بلغ النمو في الخدمات الحكومية والاستهلاك نسبة ٥,٧%مما اثر بشكل إيجابي على القطاع غير المالي، ولا سيما قطاع الانشاءات و الصناعات التحويلية والتي نمت في ضوء زيادة الإنفاق الحكومي الرأسمالي. وتعافت كل القطاعات غير المالية نتيجة تحسن الأوضاع الإقتصادية في المملكة.

كما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة ٥,٣٪ في عام ٢٠١٣ مقارنة مع ٣,٦٪ في عام ٢٠١٢، حيث ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من ١٠٢٢٥,٥ مليون دينار بحريني إلى ١٠٧٧١,٣ مليون دينار بحريني خلال هذه الفترة.

شهدت البحرين ارتفاعاً طفيفاً في الأسعار بلغ ٣,٣٪ خلال عام ٢٠١٣ وذلك بسبب ارتفاع أسعار جميع السلع والخدمات فيما عدا قطاع النقل والملابس والأحذية. ويعزي ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع أسعار فئة السكن والخدمات العامة والتي ارتفعت بنسبة ٧٪ في عام ٢٠١٣.

عكست التطورات النقدية في مملكة البحرين عام ٢٠١٣ الاتجاهات السائدة في الاقتصاد العالمي، فضلاً عن التطورات الاقتصادية المحلية. فقد ارتفع النقد المتداول (خارج المصارف) من ٤٢١,٤ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٢ إلى ٤٦١,١ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٣، أي بمقدار ٣٩,٧ مليون دينار بحريني أو بنسبة ٩,٤٪. وارتفع عرض النقد بمفهومه الضيق (ن١) (النقد المتداول + ودائع القطاع الخاص تحت الطلب) من ٢٦١١,١ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٢ إلى ٢٧٩٥,٨ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٣، أي بنسبة ٧,١٪.

ارتفعت الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي (مصارف قطاع التجزئة ومصارف قطاع الجملة التقليدية والإسلامية) إلى ١٩٢,٠ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٣. وبلغ نصيب مصارف قطاع الجملة ٦٠,٨٪ ومصارف قطاع التجزئة ٣٩,٢٪ من إجمالي الميزانية.

وقد ارتفعت الموجودات المحلية للمصارف حيث بلغت ٤٨,٧ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٣ مقابل ٤٨,٣ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٢، أي بارتفاع قدره ٠,٥ بليون دولار أمريكي (١,٠٪). كما بلغت الموجودات الأجنبية ١٤٣,٣ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٣ مقابل ١٣٨,١ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٢، وذلك بارتفاع وقدره ٥,٢ بليون دولار أمريكي (٣,٨٪).

استقر إجمالي موجودات مصارف قطاع التجزئة (شامل الموجودات الاجنبية) عند ٢٨٣١٧,٩ مليون دينار بحريني وذلك في نهاية عام ٢٠١٣، أي بارتفاع وقدره ١٣٥٤,٣ مليون دينار

بحريني وشهدت الميزانية الموحدة لمصارف قطاع الجملة ارتفاع إجمالي الموجودات بنسبة ١,٨٪ ليصل الى ١١٦,٧ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٣. انخفضت الميزانية الموحدة للمصارف الإسلامية (مصارف قطاع الجملة ومصارف قطاع التجزئة) بنسبة ٨,٩٪ في نهاية عام ٢٠١٣، ويعزى هذا الانخفاض بشكل عام الى انخفاض إجمالي الموجودات الأجنبية.

حققت التسهيلات الائتمانية ارتفاعاً في معظم القطاعات الاقتصادية العاملة في المملكة، حيث بلغ الرصيد القائم للتسهيلات الائتمانية المقدمة من مصارف قطاع التجزئة لمختلف القطاعات الاقتصادية المقيمة ٧١٧٠,٥ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٣ مقابل ٦٨٤٨,٧ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٢ أي بارتفاع بنسبة ٤,٧٪.

على الرغم من الجهود المبذولة لتنويع مصادر الدخل في الاقتصاد البحريني، إلا أن عائدات النفط مازالت تشكل نسبة كبيرة من الإيرادات الحكومية. وقد انخفضت أسعار النفط والغاز الطبيعي خلال عام ٢٠١٣، ونتيجة لذلك، انخفضت الإيرادات الحكومية بنسبة ٣,٠٪ لتصل إلى ٢٩٤٣,٧ مليون دينار بحريني مقارنة مع ٣٠٣٤,٢ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٢. وقد ارتفع الإنفاق الحكومي بنسبة ٢,٨٪ ليصل إلى ٣٣٥٣,٧ مليون دينار بحريني مقارنة مع ٣٢٦٠,٩ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٢.

بلغ عجز المالية الحكومية ٤١٠,٠ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٣ ، أي ما يعادل ٣,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

وفيما يتعلق بالقطاع الخارجي، سجلت مملكة البحرين فائض في الحساب الجاري وصل إلى ٩٦٢,٦ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٣ (٧,٨٪ من الناتج المحلي) مقارنةً بـ ٨٣٥,٤ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٢ (٧,٢٪ من الناتج المحلي). سجل الحساب الرأسمالي والمالي ارتفاع في صافي الموجودات الأجنبية بقيمة ٩١٦,٣ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٣، مقابل ٨٨٠,٠ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٢.

ارتفع صافي وضع الاستثمار الدولي من ٨٥٠٤,٨ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٢ إلى ٩٤٥٨,٧ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٣ أي بنسبة ١١,٢٪ وارتفعت الأصول الأجنبية بنسبة ٣,٩٪ من ٦٠٤٩٣,٣ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٢ إلى ٦٢٨٦٤,٣ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٣. كما ارتفعت الخصوم الأجنبية من ٥١٩٨٨,٥ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٢ إلى ٥٣٤٠٥,٦ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٣ أي بنسبة ٢,٧٪.

الفصل

١

١ـ التطورات الاقتصادية الدولية والإقليمية

نظرة عامة

أ. الاقتصاد العالمي

ب.اقتصادات دول مجلس التعاون

نظرة عامة

شهد عام ٢٠١٣ العديد من التطورات في الاقتصاد العالمي، حيث تراجع نسبياً دور الاقتصادات الناشئة باعتبارها المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي وانخفضت معدلات النمو بشكل ملحوظ في بعض الدول. ويرجع سبب هذا الأداء إلى تراجع الطلب المحلي ومحدودية مرونة السياسات الإقتصادية والضغوطات المحلية في الأسواق المالية. ويتوقع تحسن معدلات النمو للاقتصادات الناشئة في العامين القادمين ولكن بوتيرة منخفضة.

وفيما يخص إقتصادات الدول المتقدمة، فقد سجلت معدلات نمو أفضل نسبياً مقارنة بالأعوام السابقة.

من المتوقع أن ينتعش الإقتصاد العالمي في الفترة القادمة ليسجل نمواً بنسبة ٣,٦٪ في عام ٢٠١٤ و٣,٩٪ في عام ٢٠١٥. وبالرغم من هذه المؤشرات الإيجابية، فإن الاقتصاد العالمي لا يزال يواجه تحديات جديدة.

وقد تفاوت الأداء الاقتصادي في عام ٢٠١٣ للدول حيث يمكن تلخيصه فيما يلي:

- من المتوقع أن ينتعش اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية وينمو في الأشهر القادمة وذلك بسبب الزيادة التدريجية في الطلب الإجمالي وارتفاع الاستهلاك الخاص. كما شهد الاقتصاد الأمريكي في الفترة الأخيرة طفرة في شراء المساكن والإستثمارات غير العقارية. كما إتسمت السياسة النقدية الأمريكية بمعدلات فائدة منخفضة من شأنها ان تدعم وتنعش أسواق العقارات والعمل، ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تبقى هذه السياسة مرنة خلال عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، في حين أن السياسة المالية ستكون أقل تقييدا مما كانت عليه في العام السابق. كما ويتوقع صندوق النقد الدولي نمو اقتصاد الولايات المتحدة بنسبة ٢,٨٪ في عام ٢٠١٤ و٣,٠٪ في عام ٢٠١٥.

- أما في منطقة اليورو، فقد تحسن الوضع نسبيا في الفترة الأخيرة ولكن الوضع الاقتصادي العام في المنطقة كلها لا يزال في حالة ركود. حيث سجل معدل النمو تراجعاً بنسبة ٠,٥٪ في عام ٢٠١٣ مما سيضع أوروبا في عام ٢٠١٤ في مواجهة نفس التحديات التي شهدتها خلال السنوات الأربع الماضية ونخص بالذكر مشكلة البطالة التى وصلت إلى مستوى قياسي بلغ حوالي ١٢,٠٪ في عام ٢٠١٣. كذلك،

فإن نسبة الدين العام المرتفعة لا تزال تشكل خطرا على الإستقرار المالي في المنطقة. وقد وضح تقرير وكالة فيتش للتصنيف الائتماني من أن الإنتعاش التدريجي سيعزز المكاسب في القدرة التنافسية وسيعيد التوازن في الأشهر القليلة القادمة. ووفقا لتوقعات صندوق النقد الدولي، فمن المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو بنسبة ١,٢٪ في عام ٢٠١٤ و ١,٥٪ في عام ٢٠١٥.

- لا تزال اقتصادات الدول الناشئة تساهم بنسب كبيرة في النمو العالمي، إلا أن نسب النمو التي تحققت في عام ٢٠١٣ كانت ضعيفة مقارنة بالنسب التي حققتها الدول الناشئة في السنوات السابقة للأزمة المالية العالمية . وتجدر الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي في عام ٢٠١٣ تراجع في دول الأسواق الناشئة، باستثناء الصين (٧,٧٪)، وقد تراجع أول انكماش له منذ عام ٢٠٠٩. ويعزى هذا التراجع بالأساس إلى تدفقات رؤوس الأموال من الاقتصادات الناشئة إلى الدول المتقدمة وذلك بعد إعلان مسؤولي الاحتياطي الفدرالي الأمريكي على بدأ الانسحاب التدريجي من سياسة التسهيل الكمي القائمة على شراء الأصول أو السندات، بقيمة ٨٥ مليار دولار شهرياً. وقد أدى هذا إلى انخفاض أسعار الأسهم وانهيار قيمة عملاتها. وعلى سبيل المثال، فقد انخفضت قيمة العملات الرئيسية للاقتصادات الناشئة خلال الفصل الثالث من عام ٢٠١٣ على النحو التالي: الروبية الاندونيسية تراجعت بنسبة ٥,٧٪، و البيزو الفلبيني بنسبة ٦,٥٪، وانخفضت الروبية الهندية بنسبة ١١,٠٪ و تراجع البات التايلندي بنسبة ٦,٠٪ والرينجت الماليزي بنسبة ٨,٨٪.

- وبالنسبة لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فآفاق النمو لا تزال واعدة. إلا أن استمرار الاضطرابات الاجتماعية والسياسية في بعض البلدان (سوريا واليمن وليبيا) قد يضيف سبباً آخر في عرقلة الإنتعاش الإقتصادي في منطقة الشرق الأوسط.

- حققت دول مجلس التعاون الخليجي إنتعاشا إقتصاديا كبيرا حيث بلغت نسبة النمو ٤,١٪ في عام ٢٠١٣ وذلك بفضل إرتفاع أسعار النفط التي تجاوزت ١٠٠ دولار أمريكي في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣. وظلت اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي قوية ومدعومة بمرونة القطاع النفطي والانفاق الكبير على مشاريع البنية التحتية، والتدابير التحفيزية والسياسة النقدية الملائمة. كما يتوقع أن ينمو اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة ٤,٢٪ و٤,٤٪ في عام ٢٠١٤ و٢٠١٥ على

التوالي، كما يتوقع أن يصل نمو الاقتصاد غير النفطي إلى ٥,٧٪ و ٥,٨٪ في نفس الفترة.

أ. الاقتصاد العالمي

١. الإنتاج

بلغت نسبة النمو العالمي ٣,٠٪ خلال عام ٢٠١٣ (جدول ١-١). وقد كان هذا النمو متفاوتاً جغرافياً. حيث سجلت الاقتصادات المتقدمة نمواً بلغ ١,٣٪، في حين سجلت الاقتصادات الناشئة والنامية نمواً بنسبة ٤,٧٪.

جدول ١-١: توقعات النمو الاقتصادي العالمي

	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤*	٢٠١٥*
العالم	-٠,٥	٥,٣	٤,٠	٣,٢	٣,٠	٣,٦	٣,٩
الاقتصادات الصناعية	-٣,٤	٣,٢	١,٦	١,٤	١,٣	٢,٢	٢,٣
الولايات المتحدة الأمريكية	-٢,٦	٣,٠	١,٨	٢,٢	١,٩	٢,٨	٣,٠
منطقة اليورو	-٤,١	١,٩	١,٤	-٠,٦	-٠,٥	١,٢	١,٥
اليابان	-٥,٥	٤,٧	-٠,٦	٢	١,٥	١,٤	١,٠
الاقتصادات النامية	٢,٧	٧,٦	٦,٤	٥,٠	٤,٧	٤,٩	٥,٣
الصين	٩,٢	١٠,٤	٩,٣	٧,٧	٧,٧	٧,٥	٧,٣
الهند	٦,٨	١١,٢	٧,٧	٤,٧	٥,٤	٥,٤	٦,٤
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٣,٠	٥,٥	٤,٠	٤,٢	٢,٤	٣,٢	٤,٤

*التوقعات

مصدر: صندوق النقد الدولي، التوقعات الاقتصادية العالمية، أبريل ٢٠١٤.

ونظرا لتحسن اقتصادات بعض الدول المتقدمة وبالاخص الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان الإتحاد الأوروبي فان التوقعات تشير بأن الاقتصاد العالمي سيحقق نمواً بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ بنسب تصل إلى ٣,٦٪ و٣,٩٪ على التوالي. حيث من المتوقع ان تسجل الاقتصادات المتقدمة معدلات نمو افضل من السنوات الثلاث السابقة وبنسب تتراوح بين

٢,٢٪ في عام ٢٠١٤، و ٢,٣٪ في عام ٢٠١٥. فعلى الرغم من السحوبات المالية الواسعة، وارتفاع الضرائب على الدخل إلا ان اقتصاد الولايات المتحدة شهد معدل نمو بلغ ١,٩٪ في عام ٢٠١٣ مما ادى الى عودة ثقة المستثمرين في اداء الاقتصاد الامريكي وقدرته على الصمود أمام الأزمات المالية العالمية القادمة. والجدير بالذكر ان السوق العقارية الامريكية استعادت مكانتها بعد مايقارب سبع سنوات من التذبذب. ووفقا لما صرحت به وزارة التجارة الامريكية تصدرت مبيعات المنازل السكنية رأس القائمة لمدة ٢٢ شهراً متتالية. مما أظهر مدى تعافى سوق العقار في الولايات المتحدة الامريكية. ومن ناحية أخرى توقع صندوق النقد الدولي ان يحقق الاقتصاد الامريكي قفزات بارزة خلال العامين ٢٠١٤ و٢٠١٥ وبمعدلات نمو تتراوح بين ٢,٨٪ و ٣,٠٪ على التوالي.

وبالنسبة لليابان، شهد الين تراجعاً كبيراً بلغ ذروته مابين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ وبنسبة بلغت ٢٢,٠٪، لذا سعت الادارة اليابانية الجديدة لاستنباط استراتيجيات نمو وسياسات مالية ونقدية تهدف الى جعل الاقتصاد الياباني اكثر مرونة وقدرة على التكيف في مواجهة تقلبات السوق المالية العالمية.

وقد سجلت منطقة اليورو نمواً سالباً في عام ٢٠١٣ بلغ ٠,٥٪ وكان ناجماً عن انخفاض في الصادرات بالنسبة للاقتصادات الكبرى كألمانيا وفرنسا . وبالرغم من ذلك، فإنه من المتوقع أن تستعيد منطقة اليورو ديناميكيتها في العامين القادمين لتحقق معدل نمو إيجابي بنسبة ١,٢٪ في عام ٢٠١٤ و١,٥٪ في عام ٢٠١٥. ومن المتوقع ان تحقق ألمانيا، أكبر اقتصاد في أوروبا، نسبة نمو تصل الى ١,٧٪ في عام ٢٠١٤ وفرنسا بنسبة ١,٠٪. أما الدول الأخرى، فمن المتوقع أن تشهد كل من اسبانيا وايطاليا نمواً إيجابياً في عام ٢٠١٤ بنسبة ٠,٩٪ و ٠,٦٪ على التوالي.

وبالنسبة للاقتصادات الناشئة والنامية، فقد سجلت تراجعاً في معدل النمو الاقتصادي في عام ٢٠١٣. ويعزى ذلك الى المشاكل الإقتصادية التي تعرضت لها بعض الدول. ففي أعقاب إعلان رئيس الاحتياطي الفيدرالي بدء الانسحاب التدريجي من سياسة التسهيل الكمي، القائمة على شراء الأصول أو السندات بقيمة ٨٥ مليار دولار شهرياً تسارعت وتيرة خروج الأموال الساخنة الأجنبية من البلدان الناشئة ونخص بالذكر منها بلدان جنوب آسيا، حيث انعكس خروج الأموال سلبيا على عملاتها، وبالتالي على نمو الإنتاج الصناعي (الرسم البياني ١-١). وبالرغم من ذلك ، يتوقع صندوق النقد الدولي أن الاقتصادات الناشئة والنامية ستحقق نمو إيجابي في العامين القادمين وذلك بنسبة ٣,٢٪ لعام ٢٠١٤ و٤,٤٪ لعام ٢٠١٥.

رسم بياني١-١: نمو الانتاج الصناعي

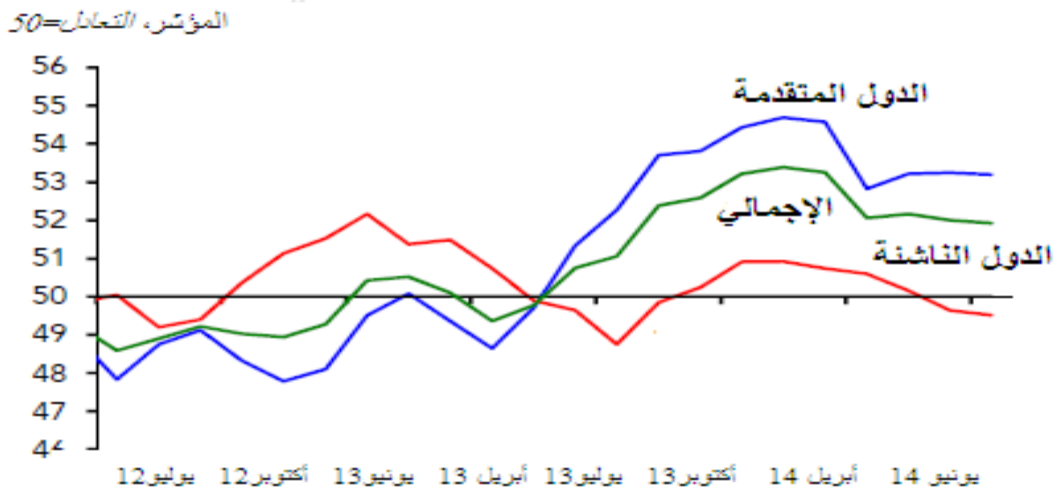

المصدر: المعهد الدولي للمالية، مايو ٢٠١٤.

٢. التضخم

سجلت إقتصادات الدول الصناعية تضخماً بمعدل ١,٤٪ في عام ٢٠١٣ مقابل ١,٩٪ في عام ٢٠١٢ (جدول ١-٢) في حين بلغ معدل التضخم في الاقتصادات النامية ٥,٨٪ في عام ٢٠١٣ مقابل ٦,٠٪ في عام ٢٠١٢.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يكون النمو بنسبة ١,٥٪ لعام ٢٠١٤ في أسعار المستهلكين في الاقتصادات المتقدمة، في حين أنه من المتوقع أن تشهد الاقتصادات النامية معدل تضخم بنسبة ٥,٤٪ في نفس الفترة.

ويرجع التباطؤ في معدل التضخم إلى الإنخفاض في أسعار المواد الغذائية والطاقة والتي حققت مستوى قياسي في أواخر عام ٢٠١٢. ومن المتوقع أن ترتفع أسعار السلع الاستهلاكية في عام ٢٠١٤ مقارنة بالاقتصادات المتقدمة والبلدان الناشئة والنامية. كما ومن المتوقع أن يشهد مؤشر سعر المستهلك انخفاضاً خلال عام ٢٠١٥ في الاقتصادات الناشئة والاقتصادات المتقدمة على حد سواء.

جدول ١-٢: معدلات التضخم

	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤*	٢٠١٥*
الاقتصادات المتقدمة	٣,٤	٠,١	١,٥	٢,٧	١,٩	١,٤	١,٥	١,٦
الاقتصادات النامية	٩,٥	٥,٣	٦,١	٧,٢	٦,٠	٥,٨	٥,٤	٥,٢

* التوقعات

المصدر: صندوق النقد الدولي، التوقعات الاقتصادية العالمية، أبريل ٢٠١٤.

٣. البطالة

انخفضت معدلات البطالة في البلدان المتقدمة من ٨,٠٢٪ في عام ٢٠١٢ إلى ٧,٩٢٪ في عام ٢٠١٣ (جدول ١-٣)، حيث انخفض معدل البطالة في اليابان ليصل إلى ٣,٩٪ في الفصل الأخير من عام ٢٠١٣، وهي المرة الأولى منذ أربع سنوات التي تسجل فيها اليابان معدلا أقل من ٤,٠٪. وتبين معطيات صندوق النقد الدولي أن معدل البطالة انخفض في الولايات المتحدة الأمريكية ليصل الى ٧,٢٪ في سبتمبر من عام ٢٠١٣، وهو أدنى مستوى له منذ نوفمبر ٢٠٠٨.

ومن ناحية أخرى، تدهورت الأوضاع في منطقة اليورو في عام ٢٠١٣، حيث ارتفعت نسبة البطالة من ١١,٣٩٪ في عام ٢٠١٢ لتصل إلى ١٢,٠٥٪. والجدير بالذكر ان أزمة الديون السيادية أثرت بشكل كبير ومتواصل على سوق العمل في أوروبا وخاصة في بلدان PIIGS وهي البرتغال وايرلندا وايطاليا واليونان واسبانيا. ومن بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، سجلت ألمانيا والنمسا ٤,٩٪ و٥,٢٪ على التوالي، ولوكسمبورغ (٥,٩٪) أدنى معدلات البطالة في عام ٢٠١٣ بينما سجلت اليونان (٢٧,٦٪ في يوليو ٢٠١٣) وإسبانيا (٢٦,٦٪) أعلى النسب.

وتوقع صندوق النقد الدولي أن تصل معدلات البطالة في الاقتصادات المتقدمة الى ٧,٥٤٪ في عام ٢٠١٤ ثم تنخفض بشكل طفيف إلى ٧,٣٣٪ في عام ٢٠١٥. ومن المتوقع أن ينخفض معدل البطالة في الولايات المتحدة من ٧,٣٪ في ٢٠١٣ الي ٦,٣٨٪ في عام ٢٠١٤ ليصل الى ٦,٢٣٪ في عام ٢٠١٥. أما معدل البطالة في اليابان فقد انخفض بنسبة ٤,٠٪ في عام ٢٠١٣ ومن المتوقع ان يحقق مزيداً من الانخفاض في عام ٢٠١٤ و٢٠١٥. أما في منطقة اليورو، فمن المتوقع أن يكون معدل البطالة عند مستوى ١١,٩٤٪ و١١,٥٥٪ في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ على التوالي.

جدول ١-٣: البطالة في الاقتصادات المتقدمة (٪)

	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣*	٢٠١٥*	٢٠١٤*
الدول الصناعية	٨,٠	٨,٣	٧,٩	٨,٠٢	٧,٩٢	٧,٥٤	٧,٣٣
الولايات المتحدة الأمريكية	٩,٣	٩,٦	٩,٠	٨,٠٧	٧,٣	٦,٣٨	٦,٢٣
منطقة اليورو	٩,٤	١٠,٠	١٠,١	١١,٣٩	١٢,٠٥	١١,٩٤	١١,٥٥
اليابان	٥,١	٥,١	٤,٥	٤,٣٤	٤,٠٢٥	٣,٩٤	٣,٩٣

*التوقعات

المصدر: صندوق النقد الدولي، التوقعات الاقتصادية العالمية، أبريل ٢٠١٤.

٤. أسعار الصرف

تراجع الدولار الامريكى والين الياباني مقابل حقوق السحب الخاصة في عام ٢٠١٣ عن مستوياتها في نهاية عام ٢٠١٢ و٢٠١٣ (الجدول ١-٤). حيث تراجع الدولار الأمريكي بشكل بسيط و بنسبة ٠,٢٪ بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣، وانخفضت قيمة الين بشدة بنسبة ٢٢,٠٪ في الفترة ذاتها وذلك بسبب التدابير الجديدة التي حددتها الإدارة الجديدة اليابانية والتي تتلخص في تخفيف السياسات النقدية، ومرونة النفقات المالية ، الى جانب خطط النمو التي انتهجتها والتي اثرت سلباً على الاداء العام للدولة . ومن جهة ثانية ارتفع كل من الجنيه الإسترليني واليورو أمام حقوق السحب الخاصة بنسبة ٤,١٪ في نهاية عام ٢٠١٣.

جدول ١-٤: أسعار صرف العملات الرئيسية (السعر مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة)

العملات	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٣			٢٠١٤
				الفصل الثاني	الفصل الثالث	الفصل الرابع	الفصل الأول
الدولار الأمريكي	١,٥٣٥	١,٥٣٧	١,٥٤٠	١,٥٠٥	١,٥٣٤	١,٥٤٠	١,٥٤٦
اليورو	١,١٨٧	١,١٦٥	١,١١٧	١,١٥١	١,١٣٦	١,١١٧	١,١٢١
الين الياباني	١١٩,٣٢	١٣٣,٠٢	١٦٢,١٦	١٤٧,٧١	١٤٩,٩٥	١٦٢,١٦	١٥٨,٩٦
الجنيه الإسترليني	٠,٩٩	٠,٩٧	٠,٩٣	٠,٩٨	٠,٩٥	٠,٩٣	٠,٩٢

المصدر: صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية لصندوق النقد الدولي ٢٠١٤.

يعَرف سعر الصرف الفعلي الحقيقي (REER) على إنه سعر الصرف للعملة مقابل سلة من العملات العالمية، بعد تعديلها لمعدل التضخم.

وعليه فقد انخفضت أسعار الصرف الفعلية الحقيقية للين الياباني والجنيه الإسترليني بنسبة ٢٠,١٪ و٠,٩٪ على التوالي في الفترة مابين ٢٠١٢ و٢٠١٣ في حين سجل كل من الدولار الأمريكي واليورو ارتفاعاً بنسبة ١,١٪ و٤,١٪ على التوالي في نفس الفترة (رسم بياني ١-٢).

وفي الفترة مابين الفصل الأول لعام ٢٠١٣ الى الفصل الأول لعام ٢٠١٤، ارتفع الجنيه الإسترليني بنسبة ٦,٤٪، وانخفضت قيمة اليورو بنسبة ٤,٠٪، كما انخفض الدولار الامريكى بنسبة ٠,٩٪. كما انخفضت قيمة الين الياباني بنسبة ٤,٤٪.

رسم بياني ١-٢: أسعار الصرف الفعلية الحقيقية من العملات الرئيسية (٢٠١٠ = ١٠٠)

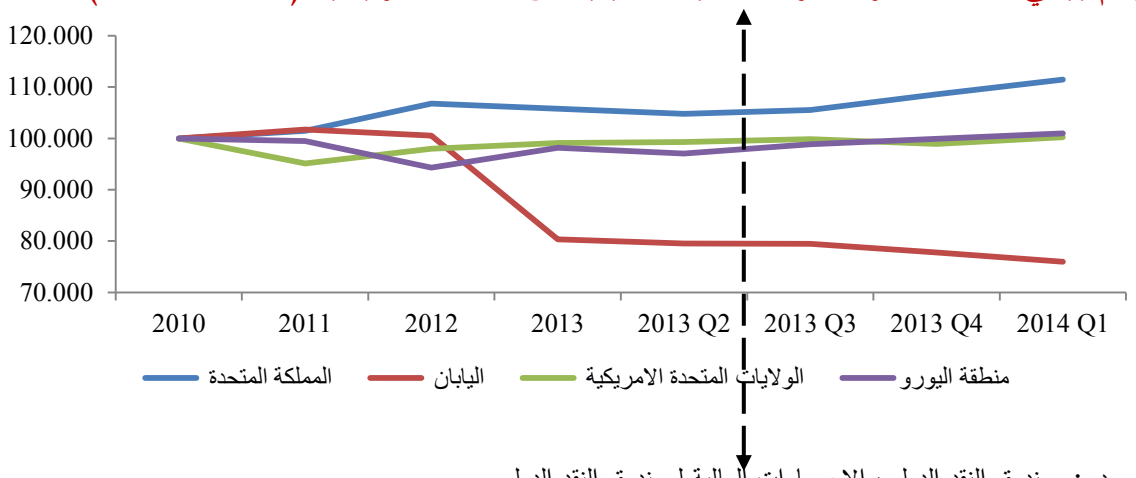

المصدر: صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية لصندوق النقد الدولي.

ب. اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

يعتبر أداء دول مجلس التعاون الخليجي متميزا في عام ٢٠١٣ وذلك بفضل ارتفاع أسعار النفط والتي كانت في المتوسط أعلى من ١٠٠ دولار أمريكي للبرميل في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣. وظلت اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي قوية مدعومة بارتفاع في الإنفاق الحكومي وانتعاش القطاع الخاص.

كما ساهمت إيرادات النفط والغاز في تحقيق فوائض مالية كبيرة على الرغم من نمو الواردات. وفي الفترة الاخيرة بذلت دول مجلس التعاون الخليجي جهودا كبيرة من أجل تنويع اقتصاداتها لتقليل الاعتماد على قطاع النفط والغاز.

ويرجع الأداء الاقتصادي الجيد لدول مجلس التعاون الخليجي الى ازدهار قطاع النفط والانفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية والخدمات الاجتماعية، وتعدد اجراءات التحفيز والاعتماد

على السياسة النقدية التيسيرية. ووفقا لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال للبنك الدولي لعام ٢٠١٤، تتمتع دول مجلس التعاون الخليجي بأحسن وأيسر الاماكن في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث القيام بأعمال تجارية. لا يزال المناخ الحالي للسوق في دول مجلس التعاون الخليجي متوازن بشكل عام بسبب الأداء القوي للقطاع المالي والاقتصادي في المنطقة. وعلاوة على ذلك، فان السيولة المتوفرة في المؤسسات المالية في دول مجلس التعاون تبدو كافية لتلبية كافة احتياجات السوق.

١. مؤشرات الاقتصاد الكلي لاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

شهدت اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي نمواً ملحوظاً بلغ ٤,١٪ في عام ٢٠١٣. وتبين التوقعات أن الاقتصاد الإقليمي سيستمر في النمو بمعدل ٤,٢٪ في عام ٢٠١٤ و٤,٤٪ في عام ٢٠١٥ (رسم بياني ١-٣).

شهدت قطر أعلى معدل نمو بنسبة ٦,١٪ تليها عمان بنسبة ٥,١٪ والبحرين بنسبة ٥,٣٪، دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة ٤,٨٪ ثم المملكة العربية السعودية بنسبة ٣,٨٪ وأخيرا الكويت بنسبة ٠,٨٪ في عام ٢٠١٣.

رسم بياني ١-٣: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دول مجلس التعاون الخليجي

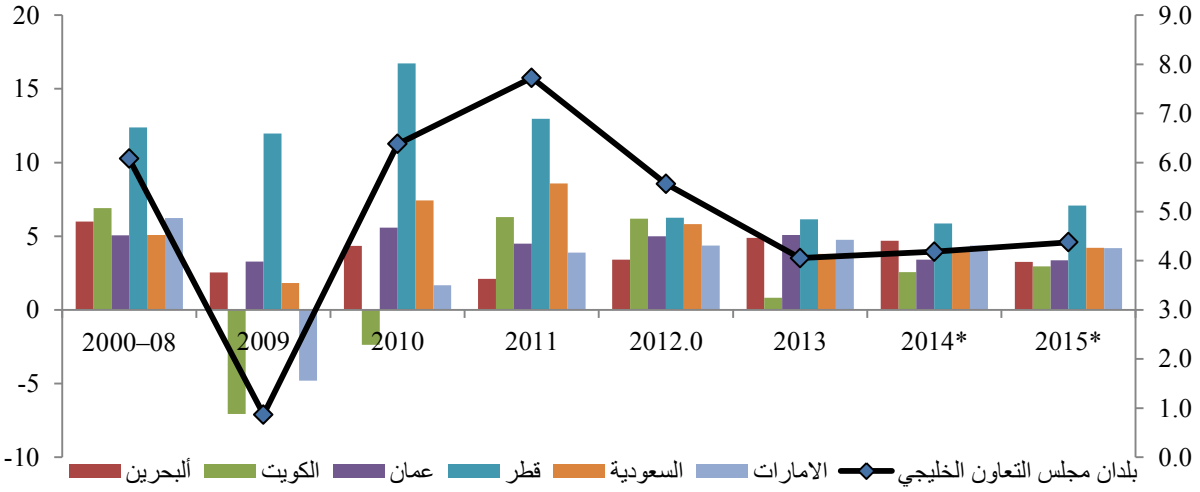

المصدر: صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية لصندوق النقد الدولي

وفيما يتعلق بنمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي لدول مجلس التعاون الخليجي فقد شهد نمواً ملحوظاً بنسبة ٥,٤٪ في عام ٢٠١٣. ومن المتوقع أن يكون النمو في مستوى ٥,٧٪ في عام ٢٠١٤ حسب توقعات صندوق النقد الدولي (رسم بياني ١-٤).

رسم بياني ١-٤ : نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي

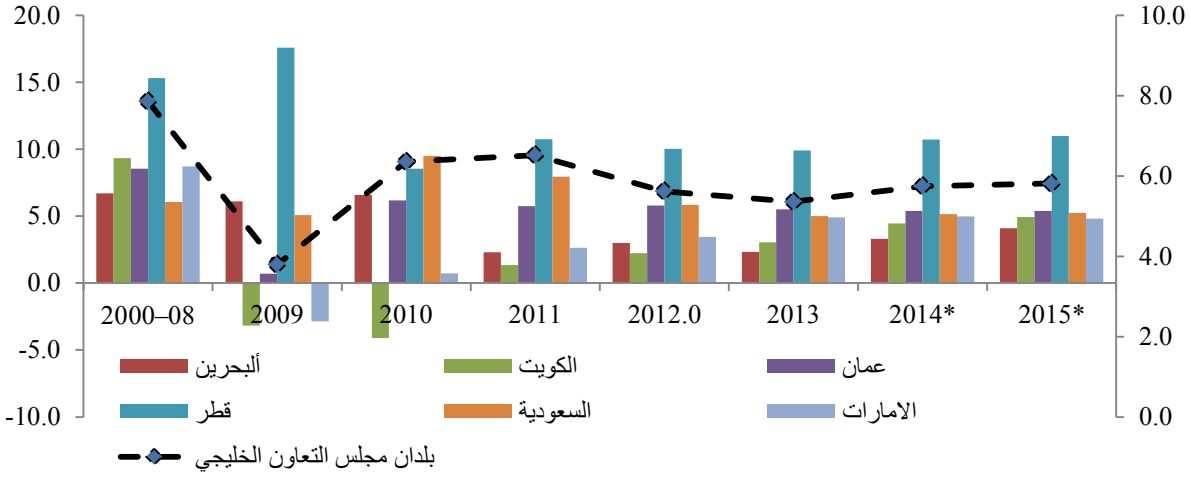

المصدر: صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية لصندوق النقد الدولي

بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للنفط، سجلت دول مجلس التعاون الخليجي معدل نمو بنسبة ٠,٩٪ في عام ٢٠١٣ مقارنة بـ ٥,٥٪ في عام ٢٠١٢. ومن المتوقع ان تسجل دول مجلس التعاون معدل نمو ٠,٤٪ و٠,٦٪ في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ على التوالي.

رسم بياني ١-٥ : نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي

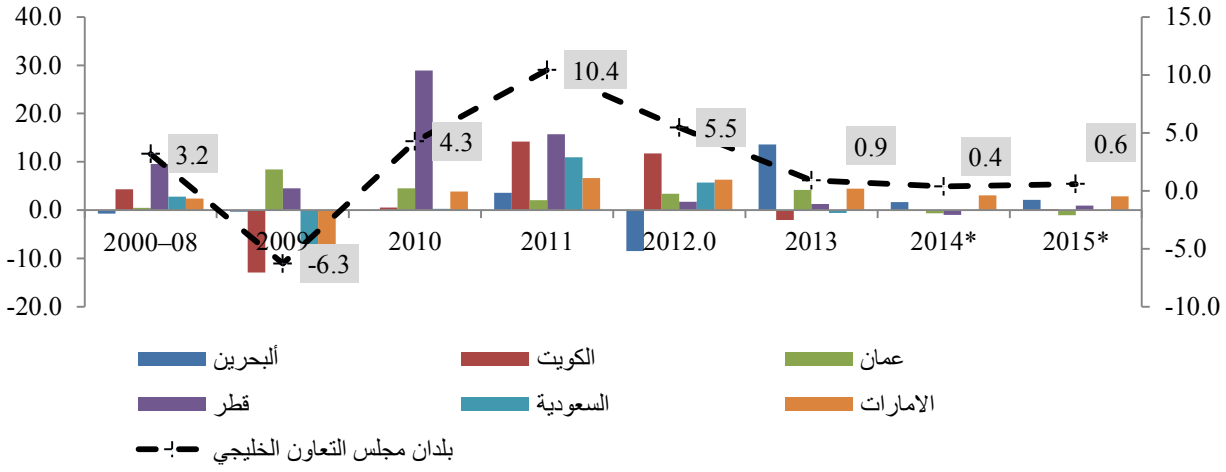

المصدر: صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية لصندوق النقد الدولي.

٢. السياسة المالية في دول مجلس التعاون الخليجي

أدت الزيادة في أسعار النفط إلى ارتفاع الفائض في الحساب الجاري في المنطقة. حيث شهد عام ٢٠١٣ زيادة فائض الميزان العام لدول مجلس التعاون الخليجي بنسبة ٢٠,٢٪. ويشير صندوق النقد الدولي إلى أن نسبة نمو هذه الفوائض ستنخفض إلى ١٨,٣٪ في سنة ٢٠١٤.

ومن المتوقع أن ينخفض العجز المالي غير النفطي لدول مجلس التعاون الخليجي قليلا من –٥١,٤٪ في عام ٢٠١٢ إلى –٤٧,٨٪ في عام ٢٠١٣ (رسم بياني ١-٦). ويوضح هذا أهمية النفط لتحقيق التوازن المالي في مقابل المساهمة المنخفضة من القطاعات غير النفطية في الموازنات العامة.

الرسم البياني ١-٦: العجز المالي غير النفطي
(النسبة من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)

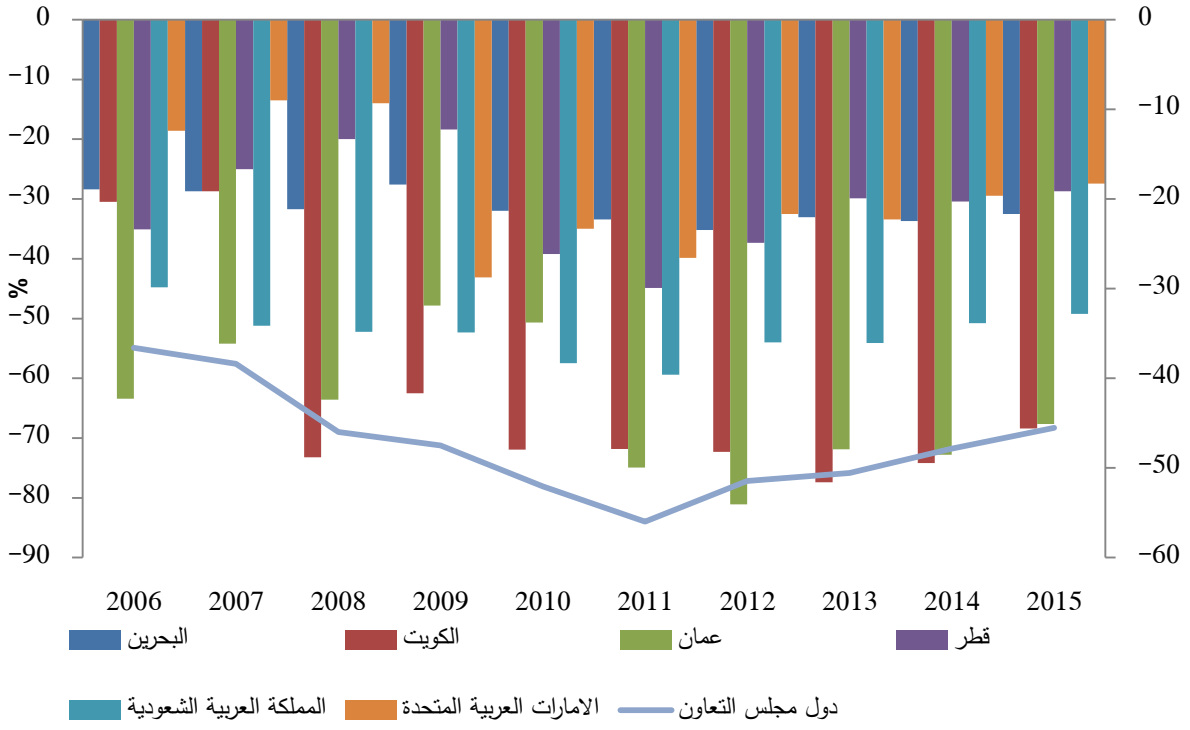

المصدر: صندوق النقد الدولي آفاق الاقتصاد الإقليمي.

شكلت الإيرادات الحكومية العامة ٤٤,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠١٣. ومن المتوقع أن تنخفض قليلاً إلى ٤٢,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٤. وتمثل الإيرادات الحكومية العامة غير النفطية، ١٨,٤٪ من الناتج

المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠١٣، ومن المتوقع أن تتراجع إلى ١٨,١٪ في عام ٢٠١٤ و١٧,٥٪ في عام ٢٠١٥.

تشير التقديرات أن فائض الحساب الجاري لدول مجلس التعاون الخليجي قد شهد تحسناً ملحوظاً في عام ٢٠١٣ وصل إلى ٣٣١,٣ مليار دولار. ومن المتوقع أن يسجل الحساب الجاري لدول مجلس التعاون الخليجي فائضاً يصل الى ٣١٠,٥ مليار دولار في عام ٢٠١٤.

جدول ١-٥: إنتاج النفط الخام (مليون برميل يومياً)

	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	التقديرات	
						*٢٠١٤	*٢٠١٥
البحرين	٠,١٨	٠,٢	٠,١٩	٠,١٧	٠,٢٠	٠,٢٠	٠,٢١
الكويت	٢,٢٦	٢,٣	٢,٦٦	٢,٩٨	٢,٩٣	٢,٩٣	٢,٩٤
عمان	٠,٨١	٠,٩	٠,٨٨	٠,٩٢	٠,٩٥	٠,٩٤	٠,٩٣
قطر	٠,٧٩	٠,٨	٠,٧٤	٠,٧٣	٠,٧٣	٠,٦٩	٠,٦٥
السعودية	٨,١٨	٨,٤	٩,٣١	٩,٧٦	٩,٦٠	٩,٦٠	٩,٦٠
الإمارات	٢,٣٢	٢,٣١	٢,٥٥	٢,٦٤	٢,٧٤	٢,٨٢	٢,٨٨
دول مجلس التعاون	١٤,٥٥	١٤,٦٣	١٦,٣٤	١٧,٢١	١٧.١٥	١٧,١٩	١٧,٢

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد الإقليمي

من المتوقع ان تسجل جميع دول مجلس التعاون الخليجي انخفاضا في فائض الحساب الجاري (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥.

٣. المؤشرات النقدية

تعتبر الكويت الدولة الوحيدة من دول مجلس التعاون الخليجي التي ترتبط عملتها النقدية بسلة من العملات. وفي ما يخص باقي الدول فإن سعر الصرف مرتبط بالدولار الأمريكي.

٣-١ التضخم

انخفض معدل التضخم بشكل ملحوظ في دول مجلس التعاون الخليجي في السنوات الخمس المنصرمة ليصل إلى ٣,٣٪ في عام ٢٠١٣ مقارنة مع ١٠,٠٪ في عام ٢٠٠٨. ومن

المتوقع ان تنخفض معدلات التضخم لتصل الى ٢,٥٪ و٢,٤٪ في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ على التوالي (رسم بياني ١-٧).

وبالنسبة لمستوى كل دولة على حدة، فقد تراوح مؤشر أسعار المستهلك في عام ٢٠١٣ بين انخفاض قدره ١,١٪ لدولة الإمارات العربية المتحدة وارتفاع بلغ ٣,٥٪ في المملكة العربية السعودية.

رسم البياني ١-٧: التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي

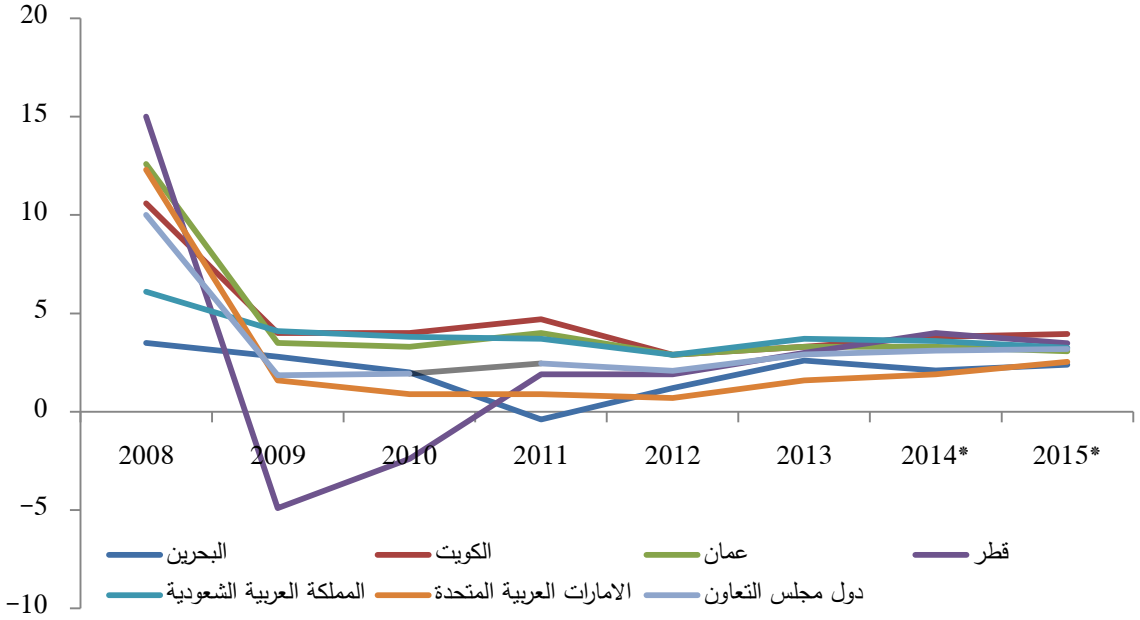

* المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد الإقليمي.

٣-٢ السيولة

تقاس السيولة في دول مجلس التعاون الخليجي بواسطة عرض النقد بمفهومه الواسع. من وجهة نظر السياسة النقدية، فان ارتفاع مستوى عرض النقد بمفهومه الواسع يعكس الظروف الملائمة للسيولة في النظام المالي الذي يكشف بدوره عن نشاط اقتصادي قوي.

تشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى انخفاض نمو عرض النقد بمفهومه الواسع في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل حاد من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٠، من معدل نمو قدره ٢٨,٣٪ إلى ٧,٣٪. ويعزى ذلك للأزمة المالية العالمية التي قلصت السيولة الإقليمية وأدت الى انخفاض القدرة على الحصول على التمويل.

وفي الفترة بين ٢٠١٠ و٢٠١٣ ارتفع عرض النقد بمفهومه الواسع بنسبة ١٤,٥٪. الا ان توقعات الصندوق النقد الدولي تشير الى احتمال انخفاض عرض النقد بمفهومه الواسع بنسبة ٨,٩٪ في عام ٢٠١٤ و٩,٨٪ فى ٢٠١٥.

الفصل

٢

٢. أداء اقتصاد مملكة البحرين

أ. *النمو الاقتصادي*

ب. *تطورات السياسة الاقتصادية*

ت. *تطورات القطاع الخاص*

أ. النمو الاقتصادي في مملكة البحرين

١. نمو الناتج المحلي الإجمالي

واصل إقتصاد مملكة البحرين بتسجيل معدلات نمو إيجابية في هذا العام حيث شهد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نمواً بنسبة ٧,٣٪ في عام ٢٠١٣ مقارنة بنسبة ٤,١٪ في عام ٢٠١٢. ويرجع ذلك إلى تعافي قطاع البترول الخام والغاز الطبيعي ونموه بنسبة ١٢,٢٪. وقد أشاد صندوق النقد الدولي في زيارته الاخيرة لمملكة البحرين بالنمو الملحوظ في قطاع الفنادق والمطاعم والذي يظهر من خلاله جهود مملكة البحرين في تنويع مصادر الدخل. ويشير هذا النمو أيضا الى التعافي في القطاعات الرئيسية في اقتصاد المملكة.

أثر النمو في الخدمات الحكومية والاستهلاك بشكل إيجابي على القطاع غير المالي، ولا سيما قطاع الانشاءات و الصناعات التحويلية والتي نمت في ضوء زيادة الإنفاق الحكومي الرأسمالي. وتعافت كل القطاعات غير المالية نتيجة تحسن الأوضاع الإقتصادية في المملكة.

جدول ٢-١: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ٢٠١٢- ٢٠١٣

(مليون دينار بحريني)

	٢٠١٢	٢٠١٣*	نسبة التغير(٪)	نسبة المساهمة (٢٠١٣) ٪
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	١١٥٦٤,٤	١٢٣٦٩,٦	٧,٠	١٠٠,٠
أهم القطاعات:				
المشروعات غير المالية	٨١٣٨,٣	٨٧٧٧,٢	٧,٩	٧١,٠
-البترول الخام والغاز الطبيعي	٢٨٨١,٤	٣٢٣٢,٤	١٢,٢	٢٦,١
المشروعات المالية	١٧٩٦,٢	١٨٧٣,١	٤,٣	١٥,١
-الصناعات التحويلية	١٧١٧,٩	١٨١٢,٥	٥,٥	١٤,٧
الخدمات الحكومية	١٤٢٧,٨	١٥٠٨,٦	٥,٧	١٢,٢
قطاعات أخرى:				
-الإنشاءات	٦٩٣.٠	٧٢٧,٩	٥,٠	٥,٩
-المواصلات والاتصالات	٧٢٦,٩	٧٦٤,٤	٥,٢	٦,٢
-التجارة	٤٧٧,٧	٤٩٣,٤	٣,٣	٣,٩
-الفنادق والمطاعم	٢٤٤,٥	٢٦٣,٢	٧,٦	٢,١
-الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال	٥٨٦,٥	٦١٠,٩	٤,٢	٤,٩

* إحصاءات أولية.

المصدر: الجهاز المركزي للمعلومات.

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة ٥,٦٪ في عام ٢٠١٣ مقارنة مع ٣,٤٪ في عام ٢٠١٢ (جدول ٢-٢)، حيث ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من ١٠٢٠٣,٢ مليون دينار بحريني إلى ١٠٧٧١,٣ مليون دينار بحريني خلال هذه الفترة.

ساهم قطاع "المشروعات غير المالية" بنسبة ٦٨,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بعد ارتفاعه بنسبة ٦,٦٪ في عام ٢٠١٣. وسجل قطاع " الفنادق والمطاعم " أكبر زيادة في "المشروعات غير المالية" بعد قطاع البترول والغاز الطبيعي، حيث ارتفع بنسبة ٥,٦٪ بعد انخفاضه في عام ٢٠١١.

جدول ٢-٢: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ٢٠١٢- ٢٠١٣

(سنة الاساس ١٠٠=٢٠١٠) (مليون دينار بحريني)

	٢٠١٢	٢٠١٣*	نسبة التغير (٪)	نسبة المساهمة٪ (٢٠١٣)
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	١٠٢٢٥,٥	١٠٧٧١,٣	٥,٣	١٠٠,٠
أهم القطاعات:				
المشروعات غير المالية	٦٩٢٦,٦	٧٣٨٧,٤	٦,٧	٦٨,٦
-البترول الخام والغاز الطبيعي	١٩٣٥,٤	٢٢٣٢,٣	١٥,٣	٢٠,٧
-المشروعات المالية	١٧٥٨,١	١٧٩٧,٩	٢,٣	١٦,٧
-الصناعات التحويلية	١٥١١,١	١٥٥٩,٢	٣,٢	١٤,٥
الخدمات الحكومية	١٣٤١,٩	١٣٨٣,٤	٣,١	١٢,٥
قطاعات أخرى:				
-الإنشاءات	٦٩٠,٢	٧٠٨,٩	٢,٧	٦,٦
-المواصلات والاتصالات	٧١٧,١	٧٣٩,٤	٣,١	٦,٩
-التجارة	٤٧٠,٨	٤٧٨,٦	١,٧	٤,٤
-الفنادق والمطاعم	٢٣٩,٨	٢٥٣,٢	٥,٦	٢,٤
-الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال	٥٧٩,٤	٥٩٣,٤	٢,٤	٥,٥

* إحصاءات أولية.

المصدر: الجهاز المركزي للمعلومات.

٢. نمو القطاع المالي

يعتبر القطاع المالي في مملكة البحرين من القطاعات الرئيسية التي ساهمت في نمو اقتصاد المملكة. ويتميز القطاع بقوة ومتانة بنيته التحتية من حيث البيئة التنظيمية القوية والفعالة وتنوع المؤسسات المالية وتوفر العمالة المدربة ذات المهارات العالية. وقد بلغت نسبة مساهمة القطاع المالي ١٦,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣ (بالأسعار الثابتة). وقد بلغ عدد المؤسسات المالية المصرفية المرخص لها من قبل مصرف البحرين المركزي ٤١٥ في عام ٢٠١٣. هذا وقد استقطب القطاع المالي ما يزيد عن ١٣٣٦١ موظف حيث يشكل البحرينيون منهم ٦٦,٦٪.

أما بالنسبة إلى القطاع المالي غير المصرفي فقد حقق هذا القطاع نمواً مضطرداً خلال السنوات القليلة الماضية سواء من حيث عدد المؤسسات الجديدة التي تم الترخيص لها أو اعداد العاملين، وقد تحققت هذه النتائج بفضل الجهود التي بذلت في تطوير صناعة التأمين والصناديق الاستثمارية والخدمات المالية المساندة سواء من حيث الأنظمة الرقابية التي تم ادخال تحسينات مستمرة عليها لمواكبة التطور في تلك الأعمال وسياسة الانفتاح التي انتهجها مصرف البحرين المركزي في استقطاب شركات التأمين العالمية والاقليمية سواء التقليدية او التكافل. وتتركز استراتيجية النمو في القطاع المالي في السنوات الخمس القادمة على هذه الفئة من الاعمال حيث مازال هناك مجال لاستمرار نمو هذه الانشطة لمواكبة الطلب على التأمين والخدمات المساندة لها.

٣. قطاع النفط

ارتفع إجمالي إنتاج النفط الخام من ٦٣,٣ مليون برميل في عام ٢٠١٢ إلى ٧٢,١ مليون برميل في عام ٢٠١٣ نتيجة لارتفاع الانتاج في حقل ابو سعفة بعد معالجة الخلل الفني الذي وقع في العام الماضي، بالإضافة إلى ارتفاع الإنتاج في حقل البحرين من ١٦,٥ مليون برميل في نهاية عام ٢٠١٢ الى ١٧,٤ مليون برميل في نهاية عام ٢٠١٣، بزيادة ٦,٨٪. ارتفع إجمالي الإنتاج في حقل ابو سعفة من ٤٦,٧ مليون برميل في عام ٢٠١٢ الى ٥٤,٦ مليون برميل في عام ٢٠١٣. وفي المقابل، إنخفض إنتاج النفط المكرر من ١٠١,١ مليون برميل في عام ٢٠١٢ الى ٩٩,٩ مليون برميل في عام ٢٠١٣، أي بإنخفاض قدره ١,١٪ (الجدول ٢-٣).

جدول ٢-٣: إنتاج وتكرير النفط الخام

(ألف برميل أمريكي)

	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٣			
			الفصل الأول	الفصل الثاني	الفصل الثالث	الفصل الرابع
إجمالي النفط الخام	٦٣٣٠٢	٧٢١٢٣	١٧١٦٧	١٧٢٠٥	١٨٤٢٥	١٩٣٢٦
حقل البحرين	١٦٥٧٦	١٧٤٧٩	٤١١٣	٤٣٠٧	٤٥٥١	٤٥٠٨
حقل أبوسعفة	٤٦٧٢٦	٥٤٦٤٤	١٣٠٥٤	١٢٨٩٨	١٣٨٧٤	١٤٨١٨
إنتاج النفط المكرر	١٠١١٠٣	٩٩٩٦٣	٢٣١٠١	٢٥٤٢٣	٢٥٤٥٢	٢٥٩٨٧

المصدر: الهيئة الوطنية للنفط والغاز.

٤. الأسعار المحلية

شهدت البحرين ارتفاعاً طفيفاً في الأسعار خلال عام ٢٠١٣ (الجدول ٢-٤) بسبب ارتفاع أسعار جميع السلع والخدمات فيما عدا ما يخص قطاع النقل والملابس والأحذية. ويعزي ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع أسعار فئة السكن والخدمات العامة والتي ارتفعت بنسبة ٧٪ في عام ٢٠١٣. وتلتها كل من فئة الإنفاق المنزلي بنسبة ٦،٧٪ وفئة أسعار المواد الغذائية بنسبة ٥،٦٪. وقد سجلت أسعار مجموعة قطاع الترفيه والثقافة والمطاعم ارتفاعا وذلك تماشياً مع التطورات في خلال عام ٢٠١٣. وفي المقابل، تراجعت تكاليف الألبسة بنسبة ٠,١٪ وتكاليف النقل بنسبة ١,٣٪ في ديسمبر ٢٠١٣ مقارنة بنفس الشهر في عام ٢٠١٢.

جدول ٢-٤: مؤشر أسعار المستهلك (٢٠٠٦ = ١٠٠)

المجموعة الرئيسية من السلع والخدمات	٢٠١٢	٢٠١٣
المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية	١٣٧.٥	١٤٥.١
المشروبات الكحولية والتبغ	١٤٦,٥	١٤٧,٦
الملابس والأحذية	١١١,٨	١١١.٧
الإسكان، المياه، الكهرباء والوقود	٩٤,٧	١٠١,٣
السلع والخدمات المنزلية	١٢٣,٠	١٣١,٢
خدمات الرعاية الصحية	١١٠,٣	١١١,٢
النقل	١١٢,١	١١٠,٦
الاتصالات	٨٧,٨	٨٨,٦
الترفيه والثقافة	١٣٥,٧	١٣٨,٠
التعليم	١٢٠,٢	١٢٦,٢
المطاعم	١١٣.٥	١١٨,١
متنوعة	١٣٦,٤	١٤٣,٤
المؤشر العام	**١١٥,٣**	**١١٩,٩**
التضخم	**٢,٨**	**٣,٣**

المصدر: الجهاز المركزي للمعلومات.

رسم بياني ٢-١: نمو مؤشر أسعار المستهلك

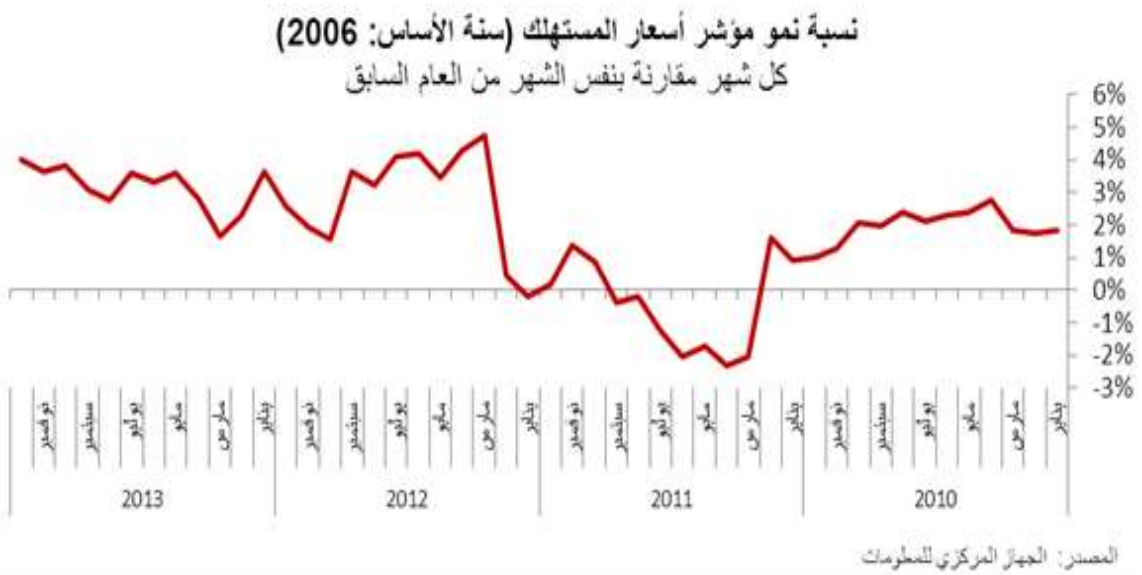

المصدر: الجهاز المركزي للمعلومات.

٥. سوق العمل والبطالة

تحسن التوظيف في الفصل الرابع من عام ٢٠١٣، حيث نما التوظيف بنسبة ٤,٩٪ عن نفس الفترة من عام ٢٠١٢، ليصل إجمالي عدد العاملين ٥٦٢،٩٠١ موظفاً. وخلال الفترة المذكورة، ارتفع عدد العاملين البحرينيين بواقع ٥،٧٣٤، فيما ارتفع عدد العاملين غير البحرينيين بواقع ١٦،٧٤٧ موظفاً. وقد توجه البحرينيون بشكل رئيسي نحو قطاع الخدمات الحكومية الذي شكل نسبة ٨٠٪ من الوظائف الجديدة للبحرينيين، بينما مثل قطاعا البناء والتجزئة حوالي ٥٠٪ من الوظائف الجديدة لغير البحرينيين.

رسم بياني ٢-٢: نمو التوظيف في القطاع الخاص

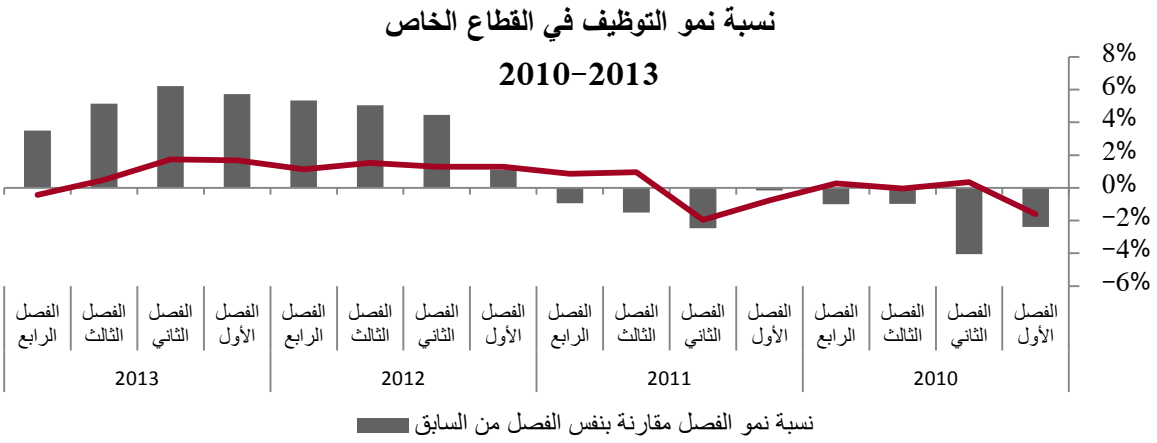

المصدر: هيئة تنظيم سوق العمل

أما بالنسبة لمعدل البطالة، فقد بلغ ٤,٨٪ في يونيو ٢٠١٣، قبل أن يتراجع الى ٤,٣٪ بعد ستة أشهر في ديسمبر، مقارنة بمعدل ٣,٧٪ في ديسمبر ٢٠١٢. وفي هذا الإطار، ارتفع عدد العاطلين عن العمل من ٦٧٨٨ في ديسمبر ٢٠١٢، الى ٩٠١٢ في يونيو ٢٠١٣، قبل ان يتراجع الى ٨٤٦٨ في ديسمبر من العام نفسه. وبلغت نسبة النساء العاطلات عن العمل ٨٤٪ من إجمالي العاطلين عن العمل في ديسمبر ٢٠١٣، و تشكل هذه النسبة ارتفاع ملحوظ عن نسبة ٧٦٪ المسجلة خلال ديسمبر ٢٠١٢، ولتشكل بذلك أكبر نسبة لبطالة النساء مقابل الرجال خلال السنوات الماضية. بدورها أشارت الأرقام التي نشرتها وزارة العمل في ديسمبر ٢٠١٣ الى هبوط في عدد الشواغر الوظيفية المسجلة التي تراجعت من ٩٠٨٦ خلال ديسمبر ٢٠١٢ الى ٥٣٨٧ خلال ديسمبر ٢٠١٣، أي بنسبة بلغت ٤١٪.

ب. التطورات الاقتصادية

شهدت مملكة البحرين العديد من المبادرات لتطوير الإقتصاد المحلي خلال عام ٢٠١٣ سواء من قبل القطاع العام أو الخاص. وفيما يلي أهم هذه المبادرات:

١. " تمكين"

حققت تمكين نقلة نوعية ملحوظة في عام ٢٠١٣ فقدمت خدماتها لما يقارب ٩٨ ألف مستفيد وتمثل ذلك من خلال تدريب وتطوير ٦٨ ألف بحريني ودعم ٣٠ ألف مؤسسة في مملكة البحرين. وتقدم تمكين مساعدات مستمرة لزيادة قدرات ومهارات الكوادر البشرية المحلية لمقابلة احتياجات سوق العمل بما في ذلك من مساعدة للشركات لتحسين الانتاجية. ومن بين هذه المساعدات برنامج "الشهادات الاحترافية" التي تعمل تمكين من خلاله على مساعدة الكوادر البحرينية في الحصول على شهادات معتمدة في عدد من القطاعات المختارة.

وفي عام ٢٠١٣، قامت تمكين بطرح إستبيان للتعرف على تأثير برامج تمكين المرأة البحرينية وتم تحقيق إنجاز هائل في هذا المجال والذي تمثل في إفتتاح مجمع ريادات والذي يعتبر فرصة لتتويج الجهود الوطنية في إطار تنمية القطاع الاقتصادي ورفع مشاركة المرأة فيه .وبالتعاون مع المجلس الأعلى للمرأة وبنك البحرين للتنمية، تم تزويد ٤٢ صاحبة مشروع بمحلات تجارية بأسعار مدعومة. وتمثل هذا التركيز أيضا في انشاء مركز البحرين لتنمية الصناعات الناشئة في الحد، وطرح برنامج دعم حاضنات الأعمال للمؤسسات الناشئة. وتجدر الإشارة إلى أن النسبة الأكبر من المستفيدين من برنامج تمكين للمؤسسات الناشئة هم من النساء، مما يؤكد نظرة المرأة البحرينية الإيجابية تجاه التوظيف الذاتي والتنمية الاقتصادية. فقد أشارت ورقة بحثية من مجلس التنمية الاقتصادية إلى ارتفاع مشاركة المرأة في اقتصاد المملكة، حيث أن عدد النساء البحرينيات الملتحقات بالقطاع الخاص قد ارتفع في عام ٢٠١٠ مقارنة مع عام ٢٠٠٢ بنسبة ٧٣,٥٪، ليبلغ أكثر من ٢٥ ألف امرأة.

٢. التطورات الهيكلية والمؤشرات الدولية

منحت كل من وكالة ستاندرد آند بورز ووكالة فيتش للتصنيف الإئتماني نظرة مستقبلية مستقرة للديون السيادية طويلة الأجل لمملكة البحرين مع تثبيت التقييم السابق عند BBB. وعلاوة على ذلك، حازت البحرين على المرتبة ٤٣ من بين ١٤٨ دولة حول العالم في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي في التنافسية العالمية ٢٠١٣/٢٠١٤.

أما فيما يتعلق بالحرية الاقتصادية، فقد نالت البحرين المرتبة ١٣ من بين ١٧٧ دولة في مؤشر مؤسسة التراث / وول ستريت جورنال للحرية الاقتصادية. واحتفظت مملكة البحرين بمكانتها في المراتب الأولى من حيث الحرية الإقتصادية ووفقا لعدة تقارير من منظمات عالمية. وأشادت التقارير بمكانة البحرين كمركز مالي بأنظمتها المرنة وخدماتها المتكاملة التي بنتها على مر السنين.

الفصل

٣

٣. المالية العامة

نظرة عامة

أ. الإيرادات

ب. المصروفات

ت. إصدار أدوات الدين العام

نظرة عامة

انخفضت الإيرادات الحكومية بنسبة ٣,٠٪ لتصل إلى ٢٩٤٣,٧ مليون دينار بحريني مقارنة مع ٣٠٣٤,٢ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٢، فيما ارتفع الإنفاق الحكومي بنسبة ٢,٨٪ ليصل إلى ٣٣٥٣,٧ مليون دينار بحريني مقارنة مع ٣٢٦٠,٩ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٢.

بلغ عجز المالية الحكومية ٤١٠,٠ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٣ (جدول ٣-١)، أي ما يعادل ٣,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي قبل التدوير.

جدول ٣-١: ملخص المالية الحكومية

(مليون دينار بحريني)

	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
مجموع الإيرادات	١٧٠٨,٢	٢١٧٥,٦	٢٨٢١,٧	٣٠٣٤,٢	٢٩٤٣,٧
النفط والغاز الطبيعي	١٤١٧,٨	١٨٥٢,١	٢٤٧٩,١	٢٦٤٥,٤	٢٦٠٠,١
الإيرادات غير النفطية	٢٦٢,٠	٢٩٤,٩	٢٤٢,٦	٣٣٢,٤	٣٤٣,٦
المنح	٢٨,٤	٢٨,٦	١٠٠,٠	٥٦,٤	٠,٠
مجموع المصروفات	٢٠٨٢,٢	٢٦٣٥,٤	٢٨٥٣,٠	٣٢٦٠,٩	٣٣٥٣,٧
المصروفات المتكررة	١٦٩٢,٣	١٨٦٨,٠	٢٤١٢,٢	٢٥٢٣,٩	٢،٨٧٧,٠
مصروفات المشاريع	٣٨٩,٩	٧٦٧,٤	٤٤٠,٨	٧٣٧,٠	٤٧٦,٧
المشاريع الإستراتيجية	٧٢,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الوفر/ العجز للفترة قبل التدوير	(٤٤٦,٠)	(٤٥٩,٨)	(٣١,٣)	(٢٢٦,٧)	(٤١٠,٠)
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	(٥,٢)	(٤,٨)	(٠,٣)	(٢,٠)	(٣,٣)
الاعتمادات المدوّرة للفترة					
اعتمادات المشاريع	٢٠٦,٩	٢٩١,٠	٢٧٩,٨	٢٧٦,٦	٢٧٠,٦
اعتمادات المصروفات المتكررة	٧٢,٦	٢٢,٤	٢٠,٠	٠,٠	٠,٠
مجموع الاعتمادات المدوّرة	٢٧٩,٥	٣١٣,٤	٢٩٩,٨	٢٧٦,٦	٢٧٠,٦
صافي الوفر/ العجز بعد التدوير	(٧٢٥,٥)	(٧٧٣,٢)	(٣٣١,١)	(٥٠٣,٣)	(٦٨٠,٦)
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	(٨,٤)	(٨,٠)	(٣,٠)	(٤,٤)	(٥,٥)

المصدر: وزارة المالية.

أ. الإيرادات

إنخفض إجمالي الإيرادات الحكومية في عام ٢٠١٣ بنسبة ٣,٠٪ ليصل إلى ٢٩٤٣,٧ مليون دينار بحريني مقارنة مع ٣٠٣٤,٢ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٢. (الجدول ٣-٢). وكان الإنخفاض في قطاع النفط والغاز الطبيعي حيث انخفض بنسبة ١,٧٪. وشهدت باقي الإيرادات الأخرى مستويات متقلبة في عام ٢٠١٣، حيث ارتفعت ايرادات (الاستثمارات والممتلكات الحكومية) و (السلع والخدمات الحكومية) بنسبة ١٧,٣٪ و ١٦,٩٪ على التوالي.

جدول ٣-٢: الإيرادات الحكومية

(مليون دينار بحريني)

البند	٢٠١٢	٢٠١٣	نسبة التغير
النفط والغاز الطبيعي	٢٦٤٥,٤	٢٦٠٠,١	-١,٧
الضرائب والرسوم	٢١٧,٨	٢٢٣,٨	٢,٨
السلع والخدمات الحكومية	٤٥,٠	٥٢,٦	١٦,٩
الاستثمارات والممتلكات الحكومية	١٥,٠	١٧,٦	١٧,٣
المنح	٥٦,٤	٠,٠	-
مبيعات الأصول الرأسمالية	٠,٧	٠,٣	-٥٧,١
الغرامات والمتفرقات	٥٣,٩	٤٩,٣	-٨,٥
مجموع الإيرادات	**٣٠٣٤,٢**	**٢٩٤٣,٧**	**-٣,٠**

المصدر: وزارة المالية.

بلغت عائدات النفط والغاز الطبيعي ٢،٦٠٠,١ مليون دينار بحريني (٨٨,٣٪ من إجمالي الإيرادات) في عام ٢٠١٣ بالمقارنة مع ٢،٦٤٥,٤ مليون دينار بحريني (٨٧,٢٪ من إجمالي الإيرادات) في عام ٢٠١٢ (رسم البياني ٣-١).

رسم بياني ٣-١ : الإيرادات النفطية وغير النفطية كنسبة من مجموع الإيرادات

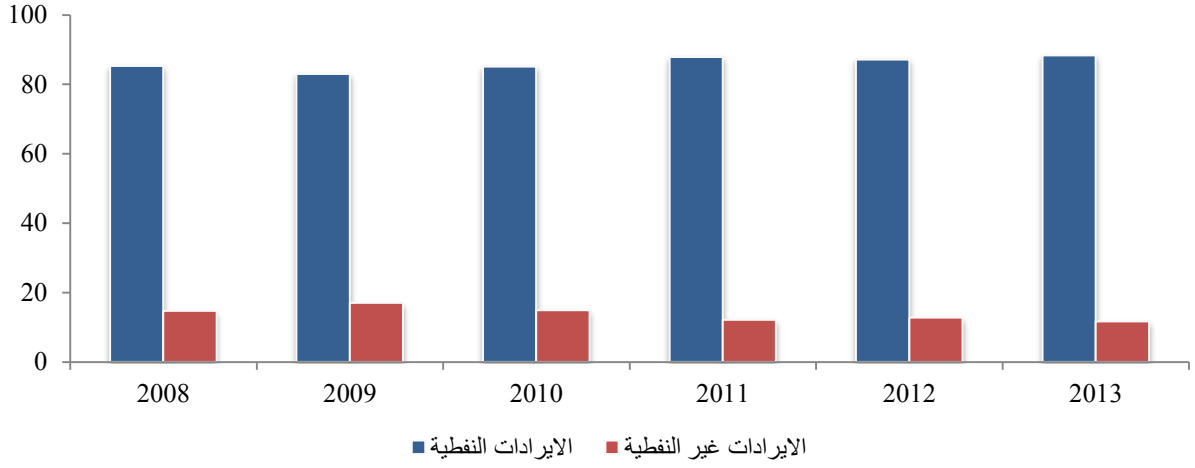

المصدر : وزارة المالية.

ب. المصروفات

ارتفع إجمالي المصروفات الحكومية المتكررة بنسبة ١٤,٠٪ في عام ٢٠١٣ حيث بلغ ٢٨٧٧,٠ مليون دينار بحريني. وقد تركز الارتفاع في المنح والإعانات، والتي نمت بنسبة ٢٥,٥٪. وأعقب هذا ارتفاع مصروفات كل من التحويلات والمواد الإستهلاكيه والتي زادت بنسبة ١٩,٥٪ و١٨,٩٪ على التوالي (جدول ٣-٣). أما بالنسبة لمصروفات المشاريع، فقد انخفضت من ٧٣٧,٠ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٢ إلى ٤٧٦,٧ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٣ أي بنسبة ٣٥,٣٪.

جدول ٣-٣: المصروفات الحكومية المتكررة (٢٠١٢-٢٠١٣)

(مليون دينار بحريني)

البند	٢٠١٢	٢٠١٣	نسبة التغير
القوى العاملة	١٢٠٤,٢	١٣٠٠,٤	٨,٠
الخدمات	١٨٣,٧	٢١٠,٨	١٤,٦
المواد الاستهلاكية	١١٠,٣	١٣١,٢	١٨,٩
الأصول	٣٠,٧	٣٠,٧	٠,٠
الصيانة	٦٠,٨	٦٦,٥	٩,٤
التحويلات	٥٨١,٧	٦٩٥,٠	١٩,٥
المنح والإعانات	٣٥٢,٥	٤٤٢,٤	٢٥,٥
مجموع المصروفات المتكررة	**٢٥٢٣,٩**	**٢٨٧٧,٠**	**١٤,٠**

المصدر : وزارة المالية.

وتشير بيانات المصروفات إلى أن معظم الإنفاق الحكومي يأخذ شكل مصروفات متكررة وذلك بنسبة ٨٥,٨٪ من إجمالي المصروفات في عام ٢٠١٣.

رسم بياني ٣-٢: نسبة المصروفات المتكررة ومصروفات المشاريع إلى إجمالي المصروفات

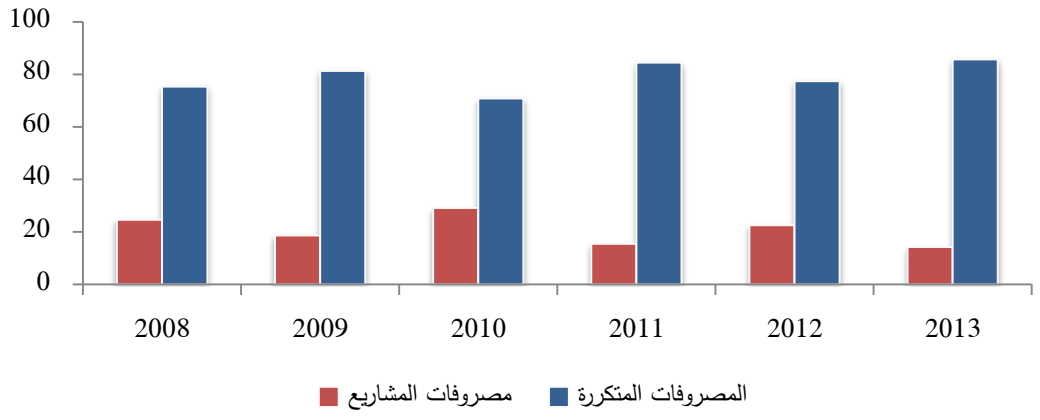

المصدر: وزارة المالية.

ت. إصدار أدوات الدين العام

ارتفع حجم الدين العام (الأوراق المالية فقط) خلال عام ٢٠١٣، حيث بلغ ٥١٠٤,٩ مليون دينار بحريني أي بنسبة ارتفاع قدرها ٣٢,٠٪ مقارنة مع نهاية عام ٢٠١٢. وقد بلغت نسبة الدين العام ٤١,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي (جدول ٣-٤).

رسم بياني ٣-٣: أدوات الدين العام

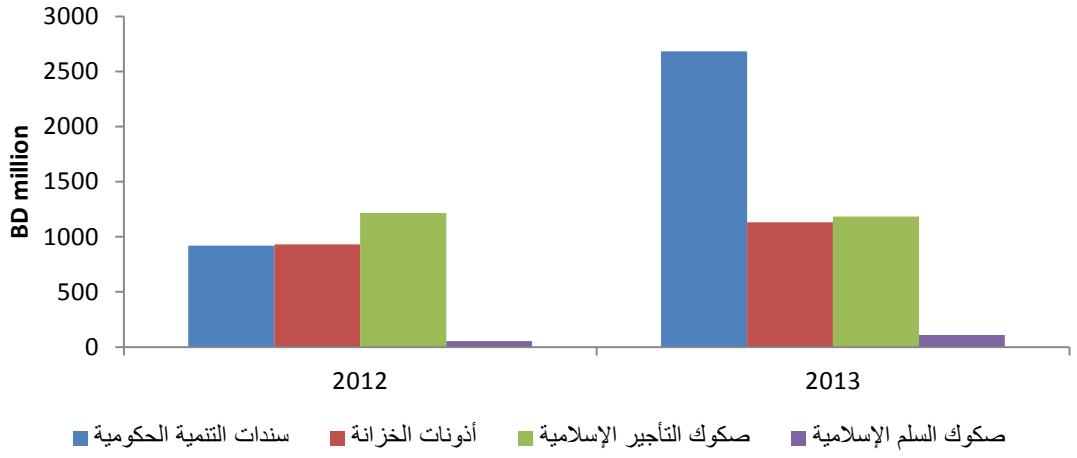

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

جدول ٣-٤: ملخص أدوات الدين العام

(مليون دينار بحريني)

	٢٠١٢	٢٠١٣			
		الفصل الأول	الفصل الثاني	الفصل الثالث	الفصل الرابع
إجمالي الرصيد القائم	٣٨٦٨,٥	٣٧٣٦,٩	٣٨٣٦,٩	٤٩٩٨,٩	٥١٠٤,٩
سندات التنمية الحكومية	١٦٦٩,٠	١٦٦٩,٠	١٦٦٩,٠	٢٧٣٣,٠	٢٦٨٣,٠
أذونات الخزانة	٩٣٠,٠	٩٣٠,٠	٩٣٠,٠	١٠١٠,٠	١١٣٠,٠
صكوك التأجير الإسلامية	١٢١٥,٥	٨٣,٩٠١	١١٨٣,٩	١١٨٣,٩	١١٨٣,٩
صكوك السلم الإسلامية	٥٤,٠	٥٤,٠	٥٤,٠	٧٢,٠	١٠٨,٠

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

تصدر أذونات الخزانة أسبوعياً بفترة استحقاق تصل إلى ثلاثة شهور (٩١ يوم) وأذونات الخزانة التي تصل فترة استحقاقها إلى ٦ شهور (١٨٢ يوم). وبلغ الرصيد الاجمالي لسندات التنمية الحكومية قيمة ٢٦٨٣ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٣. وقد بلغ مجموع الرصيد الإجمالي لأذونات الخزانة (على المدى القصير والمدى الطويل) ١١٣٠ مليون دينار بحريني في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣، بارتفاع قدره ٢١,٥٪ مقارنة بالرصيد القائم للفترة نفسها من العام السابق (جدول ٣-٥). وقد تم إصدار أذونات جديدة بقيمة ٢٣٩٠ مليون دينار بحريني، واستحق ما قيمته ٢١٩٠ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٣، مما جعل الرصيد القائم ١١٣٠ مليون دينار بحريني.

جدول ٣-٥: ملخص أدوات الدين العام التقليدية

(مليون دينار بحريني)

نهاية الفترة	سندات التنمية الحكومية[١]			أذونات الخزانة[٢]			الرصيد القائم
	المستحق	إصدار جديد	الرصيد	المستحق	إصدار جديد	الرصيد	
٢٠١١	٥٥,٠	٠,٠	٩٢٠,٠	١٥٨٠,٠	١٨٩٠,٠	٨٨٠,٠	١٨٠٠,٠
٢٠١٢	٠,٠	٧٤٩,٠	١،٦٦٩,٠	٢١١٠,٠	٢١٦٠,٠	٩٣٠,٠	٢٥٩٩,٠
٢٠١٣	٥٠,٠	١٠٦٤,٠	٢٦٨٣,٠	٢١٩٠,٠	٢٣٩٠,٠	١١٣٠,٠	٣٨١٣,٠

١/ سندات التنمية الحكومية تستحق بعد ٥ سنوات و ٣٠ سنة.

٢/ أذونات الخزانة تستحق بعد ٩١ و ١٨٢ يوم.

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

ارتفع الرصيد الإجمالي للصكوك الإسلامية ليصل إلى ١٢٩١,٩ مليون دينار بحريني في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣، أي بنسبة ١,٨٪، مقابل ١٢٦٩,٥ مليون دينار بحريني في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (جدول ٣-٦). والجدير بالذكر أن الأدوات الإسلامية تتمثل في صكوك التأجير الإسلامية وصكوك السلم الإسلامية. وتأتي صكوك التأجير الإسلامية في شكل صكوك قصيرة الأجل (صكوك التأجير الأسلامية وتصدر بالدينار البحريني أو بالدولار) وصكوك طويلة الأجل (صكوك السلم الإسلامية وتصدر بالدينار البحريني).

جدول ٣-٦: ملخص أدوات الدين العام المحلية الإسلامية

(مليون دينار بحريني)

نهاية الفترة	صكوك التأجير الإسلامية[١/]			صكوك السلم الإسلامية[٢/]			الرصيد الاجمالي
	المستحق	إصدار جديد	الرصيد	المستحق	إصدار جديد	الرصيد	
٢٠١١	٢١٦,٥	٦٧٢,٠	١٣١٥,٥	١٦٨,٠	١٨٦,٠	٥٤,٠	١٣٦٩,٥
٢٠١٢	٥٠٠,٠	٤٠٠,٠	١٢١٥,٥	٢١٦,٠	٢١٦,٠	٥٤,٠	١٢٦٩,٥
٢٠١٣	٣٧١,٦	٣٤٠,٠	١١٨٣,٩	٢٣٤,٠	٢٨٨,٠	١٠٨,٠	١٢٩١,٩

١/ صكوك التأجير الإسلامية لفترات استحقاق ٣ و٥ و٦ سنوات إلى ١٠ سنوات للدينار البحريني والدولار الأمريكي.

٢/ صكوك السلم الإسلامية تستحق بعد ٩١ يوم.

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

وقد انخفضت قيمة صكوك التأجير الإسلامية من ١١٨٣,٩ مليون دينار بحريني في ديسمبر ٢٠١٣ إلى ١٢١٥,٥ مليون دينار بحريني في ديسمبر ٢٠١٢ ويرجع ذلك إلى ارتفاع كمية الصكوك المستحقة (٣٧١,٦ مليون دينار بحريني) بالمقارنة مع الصكوك الصادرة (٣٤٠,٠ مليون دينار بحريني).

أما الرصيد الحالي لصكوك السلم الإسلامية فقد ارتفع من ٥٤,٠ مليون دينار بحريني في ديسمبر ٢٠١٢ الى ١٠٨,٠ مليون دينار بحريني في ديسمبر ٢٠١٣. وبلغت قيمة صكوك السلم المستحقة في عام ٢٠١٣ ٢٣٤,٠ مليون دينار بحريني ، بينما بلغت قيمة صكوك السلم الصادرة ٢٨٨,٠ مليون دينار بحريني.

الفصل

٤

٤. التطورات النقدية

أ. تطورات عرض النقد

ب. أسعار الفائدة المحلية

ت. تطورات أسعار الصرف

أ. تطورات عرض النقد

شهد عرض النقد ارتفاعاً خلال عام ٢٠١٣ مقارنة مع عام ٢٠١٢، فقد ارتفع النقد المتداول (خارج المصارف) من ٤٢١,٤ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٢ إلى ٤٦١,١ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٣، أي بمقدار ٣٩,٧ مليون دينار بحريني أو بنسبة ٩,٤٪ (جدول ٤-١). وارتفع عرض النقد بمفهومه الضيق (ن١) (النقد المتداول + ودائع القطاع الخاص تحت الطلب) من ٢٦١١,١ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٢ إلى ٢٧٩٥,٨ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٣، أي بنسبة ٧,١٪. كما ارتفع كذلك عرض النقد بمفهومه المتوسط ن٢ (ن١ + ودائع القطاع الخاص الأجل والتوفير) بمقدار ٦٩٤,٣ مليون دينار بحريني أي بنسبة ٨,٢٪، من ٨٤٦٤,٨ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٢ إلى ٩١٥٩,١ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٣.

رسم بياني ٤-١: عرض النقد

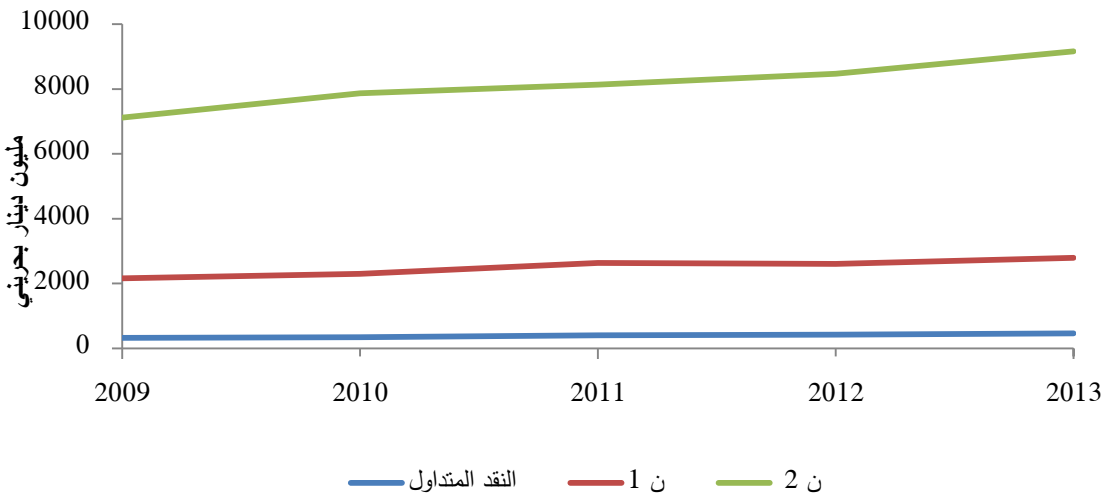

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

ويعزى ارتفاع عرض النقد بمفهومه المتوسط (ن٢) إلى ارتفاع ودائع الأجل والتوفير (بالعملة المحلية والأجنبية) بنسبة ٨,٧٪. وقد بلغت ودائع القطاع الخاص (الودائع تحت الطلب وودائع الأجل والتوفير) ما قيمته ٨٦٩٨,٠ مليون دينار بحريني أي بنسبة نمو ٨,١٪ في نهاية عام ٢٠١٣، أي ما يعادل ٩٥,٠٪ من عرض النقد بمفهومه المتوسط (ن٢). وارتفعت الودائع تحت الطلب بنسبة ٦,٦٪ من ٢١٨٩,٧ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٢ الى ٢٣٣٤,٧ مليون دينار بحريني في نهاية ٢٠١٣.

جدول ٤-١: عرض النقد

(مليون دينار بحريني)

نهاية الفترة	النقد المتداول ١	الودائع[1]			ن١ (١+٢)	ن٢ (ن١+٣)	ن٣ (ن٢+٤)
		القطاع الخاص		الحكومة[2] ٤			
		تحت الطلب ٢	الأجل والتوفير ٣				
٢٠١٢	٤٢١,٤	٢١٨٩,٧	٥٨٥٣,٧	١٩٧٠,٣	٢٦١١,١	٨٤٦٤,٨	١٠٤٣٥,١
٢٠١٣	٤٦١,١	٢٣٣٤,٧	٦٣٦٣,٣	٢٠٦٠,٦	٢٧٩٥,٨	٩١٥٩,١	١١٢١٩,٧

١/ الودائع بالدينار البحريني والعملات الأجنبية لغير المصارف لدى مصرف البحرين المركزي ومصارف قطاع التجزئة.

٢/ الحكومة المركزية ونظام التأمينات الاجتماعية ومصرف البحرين المركزي.

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

ويتضح من مكونات ودائع القطاع الخاص (مصارف قطاع التجزئة فقط) حسب العملة، أن سبب زيادة ودائع الأجل (بالدينار البحريني وبالعملات الأجنبية) نمو عرض النقد بمفهومه المتوسط (ن٢). في حين أن سبب زيادة ودائع التوفير هو زيادة ودائع الدينار البحريني.

ارتفعت ودائع القطاع الخاص الأجل (بالدينار البحريني وبالعملات الأجنبية) بمقدار ٢٣٣,٧ مليون دينار بحريني و١١٧,٣ مليون دينار بحريني لتصل إلى ٣١٢٩,١ مليون دينار بحريني و١٢٨١,٦ مليون دينار بحريني على التوالي خلال عام ٢٠١٣. كما ارتفعت ودائع التوفير بالدينار البحريني بنسبة ١٣,٣٪ (جدول ٤-٢). وقد انخفضت الودائع تحت الطلب بالعملات الأجنبية بنسبة ١٣,٨٪ خلال الفترة نفسها.

وقد ارتفع عرض النقد بمفهومه الواسع (ن٣) بمقدار ٧٨٤,٦ مليون دينار بحريني أي بنسبة ٧,٥٪، من ١٠٤٣٥,١ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٢ إلى ١١٢١٩,٧ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٣. ويشمل عرض النقد بمفهومه الواسع (ن٣) ودائع الحكومة (لدى مصرف البحرين المركزي ومصارف قطاع التجزئة) والتي ارتفعت بمقدار ٩٠,٣ مليون دينار بحريني أو بنسبة ٤,٦٪، من ١٩٧٠,٣ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٢ إلى ٢٠٦٠,٦ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٣.

جدول ٤-٢: ودائع القطاع الخاص حسب العملات

(مليون دينار بحريني)

الودائع	٢٠١٢	٢٠١٣	نسبة التغير
تحت الطلب			
دينار بحريني	١٥٦٩,١	١٧٩٩,٨	١٤,٧
عملات أجنبية	٦٢٠,٦	٥٣٤,٩	-١٣,٨
التوفير			
دينار بحريني	١٦١٩,٧	١٨٣٤,٧	١٣,٣
عملات أجنبية	١١١,١	١١٧,٩	٦,١
الأجل			
دينار بحريني	٢٨٩٥,٤	٣١٢٩,١	٨,١
عملات أجنبية	١١٦٤,٣	١٢٨١,٦	١٠,١
مطلوبات مصرف البحرين المركزي لغير المصارف (دينار بحريني وعملات أجنبية)	٦٣,٢	٠,٠	-١٠٠,٠
المجموع	**٨٠٤٣,٤**	**٨٦٩٨,٠**	**٨,١**
كنسبة من ن٢	**٩٥,٠**	**٩٥,٠**	**٠,٠**

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

ويرجع سبب نمو السيولة المحلية (ن٣) إلى الزيادة في الموجودات المحلية حيث ارتفعت بمقدار ٩٠٤,٦ مليون دينار بحريني أي بنسبة ١٠,٣٪ لتصل إلى ٩٦٧٧,٦ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٣. وبالمقابل، انخفض صافي الموجودات الأجنبية بمقدار ١٢٠,٠ مليون دينار بحريني أي بنسبة ٧,٢٪ ليصل إلى ١٥٤٢,١ مليون دينار بحريني (جدول ٤-٣). وعلى الرغم من الانخفاض الذي حققه صافي الموجودات الاجنبية، الا ان صافي موجودات مصرف البحرين المركزي ارتفعت من ١٨٤٤,٠ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٢ الى ١٨٩٦,٧ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٣.

شكلت الموجودات المحلية وصافي الموجودات الأجنبية ما نسبته ٨٦,٣٪ و١٣,٧٪ على التوالي من مجموع السيولة المحلية (ن٣) في نهاية عام ٢٠١٣. ففي جانب الموجودات المحلية شكلت المطالب على الحكومة، والمطالب على القطاع الخاص وصافي الموجودات الأخرى ما نسبته ٢٨,٤٪، ٧٥,٩٪ و-١٨,١٪ على التوالي من مجموع السيولة المحلية (ن٣). أما صافي الموجودات الأجنبية لدى مصارف قطاع التجزئة فقد شكل -٣,٢٪ من مجموع السيولة المحلية (ن٣).

جدول ٤-٣: العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

(مليون دينار بحريني)

العوامل	٢٠١٢	٢٠١٣	نسبة التغير
إجمالي السيولة المحلية (ن٣)	**١٠٤٣٥,١**	**١١٢١٩,٧**	**٧,٥**
العوامل المؤثرة على السيولة			
صافي الموجودات الأجنبية	**١٦٦٢,١**	**١٥٤٢,١**	**-٧,٢**
أ. مصرف البحرين المركزي	١٨٤٤,٠	١٨٩٦,٧	٢,٩
ب. مصارف قطاع التجزئة	-١٨١,٩	-٣٥٤,٦	-٩٤,٩
مجموع الموجودات المحلية	**٨٧٧٣,٠**	**٩٦٧٧,٦**	**١٠,٣**
أ. المطالب على الحكومة	٢٣٦٠,٨	٣١٨٩,٥	٣٥,١
ب. المطالب على القطاع الخاص١/	٧٩٩٤,٢	٨٥١٩,٢	٦,٦
ج. صافي الموجودات الأخرى	-١٥٨٢,٠	-٢٠٣١,١	-٢٨,٤

١/ تشمل القروض والسندات.

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

ت. أسعار الفائدة المحلية

تبعت أسعار الفائدة البحرينية حركة أسعار الفائدة الأمريكية نظراً لارتباط الدينار البحريني بالدولار الأمريكي، وقد ارتفع متوسط سعر الفائدة لمصارف قطاع التجزئة على الودائع طويلة الأجل (٣-١٢ شهر) من ١,٠٠٪ في بداية عام ٢٠١٣ إلى ١,٠٨٪ في نهاية العام نفسه. وانخفض متوسط سعر الفائدة على الودائع قصيرة الأجل (أقل من ٣ شهور) من ٠,٦٣٪ إلى ٠,٥٧٪ للفترة نفسها (جدول ٤-٤). في حين ارتفعت أسعار الفائدة على ودائع التوفير من ٠,٢٢٪ إلى ٠,٢٥٪. ويمكن القول هنا أنه بشكل عام، أسعار الفائدة استقرت على معدلاتها السابقة.

رسم بياني ٤-٢: أسعار الفائدة على ودائع مصارف قطاع التجزئة

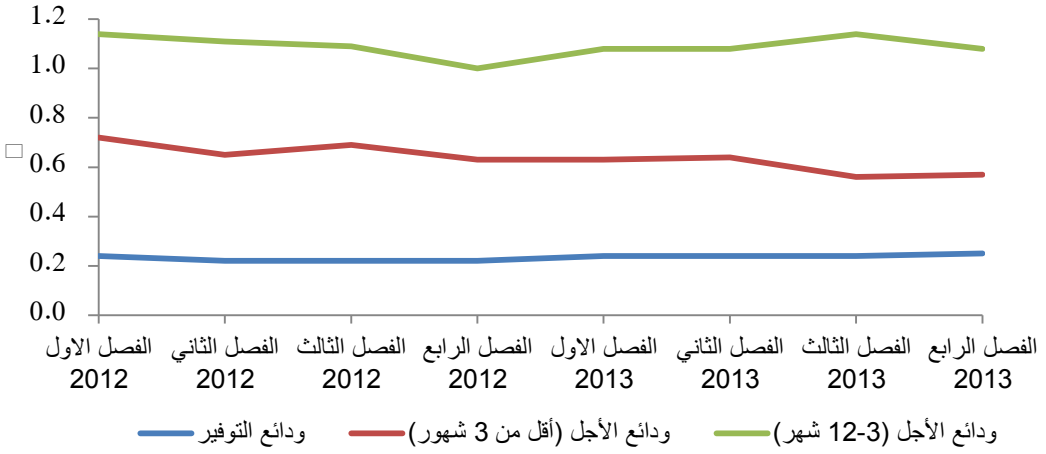

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

جدول ٤-٤: أسعار الفائدة على الودائع

(النسبة السنوية)

الودائع	٢٠١٢	٢٠١٣			
		الفصل الأول	الفصل الثاني	الفصل الثالث	الفصل الرابع
ودائع الأجل[1]					
أ- أقل من ٣ أشهر	٠,٦٣	٠,٦٤	٠,٦٤	٠,٥٦	٠,٥٧
ب- ٣-١٢ شهر	١,٠٠	١,٠٥	١,٠٨	١,١٤	١,٠٨
ودائع التوفير	٠,٢٢	٠,٢٤	٠,٢٤	٠,٢٤	٠,٢٥

١/ الودائع من ١٠٠٠٠-٥٠٠٠٠ دينار بحريني للفترة المذكورة، اعتباراً من يونيو ١٩٩٨.

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

ارتفع متوسط سعر الفائدة على إجمالي القروض التجارية من ٤,٩٤٪ في نهاية عام ٢٠١٢ إلى ٥,٠٨٪ في نهاية عام ٢٠١٣ (جدول ٤-٥). بالاضافة الى ذلك، ارتفعت أسعار الفائدة لجميع القطاعات ماعدا قطاع الصناعة حيث سجل انخفاضاً.

جدول ٤-٥: أسعار الفائدة على القروض التجارية

(النسبة السنوية)

القطاع	٢٠١٢	٢٠١٣			
		الفصل الأول	الفصل الثاني	الفصل الثالث	الفصل الرابع
الإنشاء والتعمير	٥,٢٤	٤,٧٥	٤,٩٠	٤,٩١	٥,٤٧
الصناعة	٣,٤٥	٣,٢٦	٣,٣٠	٢,٠٠	٢,٧٤
التجارة	٥,٠٠	٤,٨٧	٤,٩٥	٣,٨٧	٥,٦١
أخرى[١]	٤,٩٦	٣,٦٥	٣,٦٥	٤,٣٧	٤,٦٣
المجموع[٢]	**٤,٩٤**	**٤,٢٥**	**٤,٤٤**	**٣,٧٨**	**٥,٠٨**

١/ يشمل القطاع المالي (غير المصرفي) والخدمات الأخرى.

٢/ لا يشمل السحب على المكشوف.

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

في المقابل، انخفض متوسط سعر الفائدة على القروض الشخصية من ٥,٩٦٪ إلى ٥,٩٠٪ للفترة نفسها (جدول ٤-٦). ويرجع ذلك إلى تراجع أسعار الفائدة على القروض الشخصية المرهونة بضمان العقار والمركبة و القروض بدون ضمان الراتب. بينما ارتفعت القروض الشخصية بضمان الودائع للفترة نفسها.

تشير البيانات إلى أن القروض الشخصية الأخرى تأثرت أكثر من غيرها من حيث الانخفاض في سعر الفائدة، فقد انخفضت أسعار الفائدة من ١٠,٤٧٪ في نهاية عام ٢٠١٢ إلى ٨,٥٩٪ في نهاية عام ٢٠١٣. كذلك انخفض سعر الفائدة على القروض بضمان العقار من ٦,٤٨٪ إلى ٦,٠١٪ للفترة نفسها. وانخفضت أسعار الفائدة على القروض الشخصية بضمان المركبة من ٧,٣٤٪ إلى ٦,٠٧٪. وعلى القروض بدون ضمان الراتب من ٥,٨٩٪ إلى ٥,٨٦٪.

جدول ٤-٦: أسعار الفائدة على القروض الشخصية

(النسبة السنوية)

نوع الإقراض الشخصي	٢٠١٢	٢٠١٣			
		الفصل الأول	الفصل الثاني	الفصل الثالث	الفصل الرابع
بضمان:					
العقار	٦,٤٨	٦,٥١	٥,٥١	٦,٠٥	٦,٠١
المركبة	٧,٣٤	٥,٩١	٦,٣٧	٥,٩٥	٦,٠٧
الودائع	٤,٨٢	٧,٦٨	٧,٧٣	٧,١٦	٦,٥٣
بدون ضمان:					
الراتب	٥,٨٩	٥,٨٢	٥,٧١	٥,٧٨	٥,٨٦
أخرى	١٠,٤٧	١٧,٧٦	١٥,٩٠	٤,٨٦	٨,٥٩
المجموع[1]	**٥,٩٦**	**٦,١١**	**٦,٠٦**	**٥,٨٤**	**٥,٩٠**
بطاقات الائتمان	**٢٠,٦٥**	**١٧,٩٠**	**١٨,٨٣**	**١٨,٧٥**	**١٨,٧٦**

١/ يشمل القروض الشخصية الأخرى.

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

وارتفع سعر الفائدة على القروض بضمان الودائع من ٤,٨٢٪ إلى ٦,٥٣٪.

رسم بياني ٤-٣: أسعار الفائدة على القروض الشخصية وقروض قطاع الأعمال

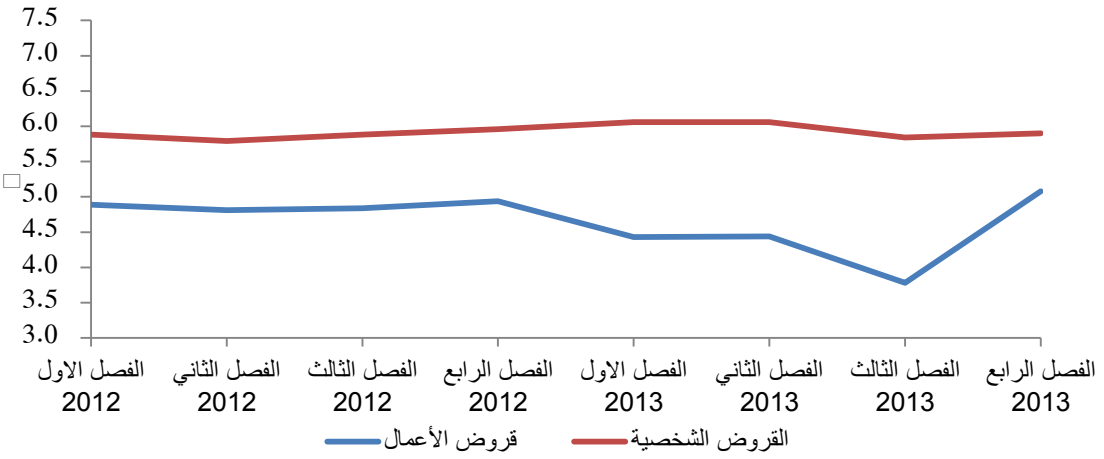

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

استقر متوسط أسعار الفائدة بين المصارف (interbank) خلال عام ٢٠١٣، وتعتبر أسعار الفائدة بين المصارف من أهم مؤشرات الطلب على النقود والسيولة بين مصارف قطاع التجزئة،

حيث يعكس عدم تغير متوسط أسعار الفائدة بين المصارف استقرار السياسة النقدية للولايات المتحدة الأمريكية خلال عام ٢٠١٣.

رسم بياني ٤-٤: سعر الفائدة في سوق النقد/ سعر الفائدة بين المصارف

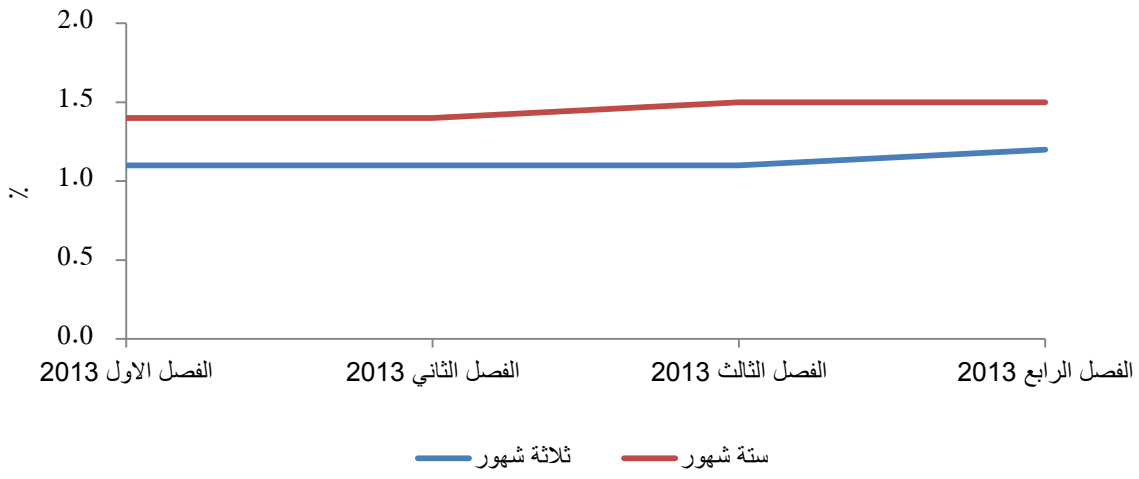

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

ارتفع متوسط أسعار الفائدة قصيرة الأجل (٣ شهور) بين المصارف بشكل طفيف من ١,١٪ في نهاية الفصل الأول من عام ٢٠١٣ إلى ١,٢٪ في نهاية العام. وارتفع متوسط أسعار الفائدة طويلة الأجل (٦ شهور) بين المصارف من ١,٤٪ في نهاية الفصل الأول إلى ١,٥٪ في نهاية العام (رسم بياني ٤-٤).

ث. تطورات أسعار الصرف

ارتفع سعر صرف الدينار البحريني مقابل الجنيه الاستيرليني، اليورو والفرنك السويسري، في حين استقر تجاه الين الياباني بدون تغيير خلال عام ٢٠١٣ (جدول ٤-٧).

جدول ٤-٧: أسعار صرف الدينار البحريني مقابل العملات الرئيسية[١/]

	٢٠١٢	٢٠١٣			
		الفصل الأول	الفصل الثاني	الفصل الثالث	الفصل الرابع
ريال سعودي	٠,١٠٠	٠,١٠٠	٠,١٠٠	٠,١٠٠	٠,١٠٠
دينار كويتي	١,٣٣٧	١,٣١٥	١,٣١٨	١,٣٢٨	١,٣٣١
درهم إماراتي	٠,١٠٢	٠,١٠٢	٠,١٠٢	٠,١٠٢	٠,١٠٢
ريال عماني	٠,٩٧٧	٠,٩٧٧	٠,٩٧٧	٠,٩٧٧	٠,٩٧٧
ريال قطري	٠,١٠٣	٠,١٠٣	٠,١٠٣	٠,١٠٣	٠,١٠٣
دولار أمريكي	٠,٣٧٦	٠,٣٧٦	٠,٣٧٦	٠,٣٧٦	٠,٣٧٦
جنيه إسترليني	٠,٦٠٨	٠,٥٧٢	٠,٥٧٢	٠,٦٠٨	٠,٦٢٠
يورو	٠,٤٩٧	٠,٤٨٢	٠,٤٨٩	٠,٥٠٧	٠,٥١٩
ين ياباني[٢/]	٤,٠٠٠	٤,٠٠٠	٤,٠٠٠	٠,٤٠٠٠	٤,٠٠٠
فرنك سويسري	٠,٤١٢	٠,٣٩٦	٠,٣٩٨	٠,٤١٥	٠,٤٢٤

١/ آخر يوم عمل في نهاية كل فترة.

٢/ لكل ١٠٠٠ وحدة.

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

الفصل

٥

٥. تطورات القطاع المالي

نظرة عامة

أ. النظام المالي في مملكة البحرين

ب. الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي

١. مصارف قطاع التجزئة

٢. مصارف قطاع الجملة

٣. المصارف الإسلامية

ت. الائتمان المحلي

ث. صناديق الاستثمار

ج. مسح العاملين

نظرة عامة

أ. النظام المالي في مملكة البحرين

بلغ عدد المصارف والمؤسسات المالية العاملة في البحرين (في نهاية عام ٢٠١٣) ٤١٥ مقارنة مع ٤٠٥ في نهاية عام ٢٠١٢ (جدول ٥-١).

جدول ٥-١: عدد المؤسسات المرخص لها (٢٠١٢-٢٠١٣)

نوع الترخيص	٢٠١٢	٢٠١٣
مصارف قطاع التجزئة	**٢٩**	**٢٨**
– إسلامية	٦	٦
– تقليدية	٢٣	٢٢
مصارف قطاع الجملة	**٧٤**	**٧٦**
– إسلامية	٢٠	١٨
– تقليدية	٥٤	٥٨
شركات التامين	**١٥٢**	**١٤٨**
شركات أعمال استثمارية	**٤٩**	**٥٣**
تراخيص متخصصة	**٧٩**	**٨٢**
محلات الصرافة	١٧	١٨
تقديم الخدمات الإدارية للمحافظ الاستثمارية	٢	١
مسجلو اسهم	١	١
مسجلو الخدمات الإدارية للمحافظ الاستثمارية	١	١
شركات التمويل	٨	٨
مكاتب التمثيل	٢٦	٢٦
– إسلامية	١	١
– تقليدية	١١	١١
– اعمال استثمارية	٩	٩
– التأمين	٥	٥
مؤسسات التمويل متناهي الصغر	٢	٢
أمناء العهد المالية	٣	٣
توفير أنظمة الدفع للقطاع المالي	١٦	١٨
– إسلامية	١	١
– تقليدية	١٢	١١
– التأمين	٣	٦
جمعيات	٢	٣
هيئة مهنية مسجلة	١	١
وسطاء سوق رأس المال	**٢٢**	**٢٨**
الأسواق المالية المرخص لها للتداول في الأوراق والأدوات المالية	٢	٢
مؤسسات وغرف التسوية والتقاص والإيداع والحفظ المركزي	١	١
وسطاء الاوراق المالية العاملون لصالح حساباتهم	١	١
وسطاء الاوراق المالية العاملون لصالح حساباتهم وحسابات عملاءهم	٩	١٣
وسطاء التسوية والتقاص والايداع المركزي	٥	٧
خدمات الدلالة في الأوراق المالية	٤	٤
المجموع	**٤٠٥**	**٤١٥**

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

لم تطرأ تغيرات تذكر على الاطار القانوني لتراخيص معظم المصارف والمؤسسات المالية العاملة في مملكة البحرين، الا انه تم اضافة انشطة جديدة على مجلد التوجيهات الخامس.

قام مصرف البحرين المركزي في عام ٢٠١٣ بإصدار ١٧ تراخيص جديدة لمؤسسات مالية مقارنة مع ١٠ في عام ٢٠١٢. وكانت معظم التراخيص الممنوحة مدرجة تحت الاسواق المالية (جدول ٥-٢).

جدول ٥-٢: التراخيص الجديدة المصدرة (٢٠١٢-٢٠١٣)

نوع الترخيص	٢٠١٢	٢٠١٣
المصارف	٠	١
– إسلامية	٠	٠
– تقليدية	٠	١
شركات التأمين	٤	١
– إسلامية	٠	٠
– تقليدية	٤	١
المؤسسات المالية الأخرى	١	٣
– إسلامية	٠	١
– تقليدية	١	٢
التراخيص المتخصصة	٠	٥
الاسواق المالية	٥	٧
المجموع	١٠	١٧

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

ب. الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي

ارتفعت الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي (مصارف قطاع التجزئة ومصارف قطاع الجملة التقليدية والإسلامية) إلى ١٩٢,٠ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٣، مقابل ١٨٦,٣ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٢، زيادة بمقدار ٥,٧ بليون دولار أمريكي أي بنسبة ٣,١٪ (جدول ٥-٣). وبلغ نصيب مصارف قطاع الجملة ٦٠,٨٪ ومصارف قطاع التجزئة ٣٩,٢٪ من إجمالي الميزانية.

جدول ٥-٣: الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي

(بليون دولار أمريكي)

البند	٢٠١٢	٢٠١٣	نسبة التغير
مصارف قطاع التجزئة	٧١,٧	٧٥,٣	٥,٠
مصارف قطاع الجملة	١١٤,٦	١١٦,٧	١,٨
المجموع	**١٨٦,٣**	**١٩٢,٠**	**٣,١**

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

وقد ارتفعت الموجودات المحلية للمصارف حيث بلغت ٤٨,٧ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٣ مقابل ٤٨,٢ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٢، أي بارتفاع قدره ٠,٥ بليون دولار أمريكي (١,٠٪). كما بلغت الموجودات الأجنبية ١٤٣,٣ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٣ مقابل ١٣٨,١ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٢، وذلك بارتفاع وقدره ٥,٢ بليون دولار أمريكي (٣,٨٪).

رسم بياني ٥-١: الموجودات المحلية والأجنبية للجهاز المصرفي

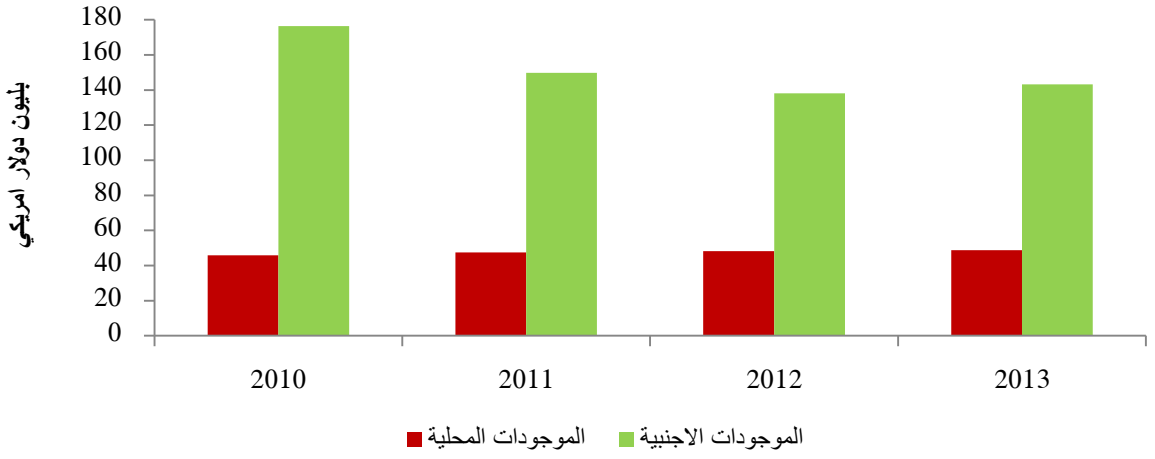

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

وفي جانب المطلوبات، انخفضت المطلوبات المحلية إلى ٥٠,٥ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٣ مقابل ٥١,٢ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٢، أي بانخفاض وقدره ٠,٧ بليون دولار أمريكي (١,٤٪). في حين ارتفعت المطلوبات الأجنبية في نهاية عام ٢٠١٣ بمقدار ٦,٤ بليون دولار أمريكي (٤,٧٪) لتصل إلى ١٤١,٥ بليون دولار أمريكي مقابل ١٣٥,١ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٢.

رسم بياني ٥-٢: المطلوبات المحلية والأجنبية للجهاز المصرفي

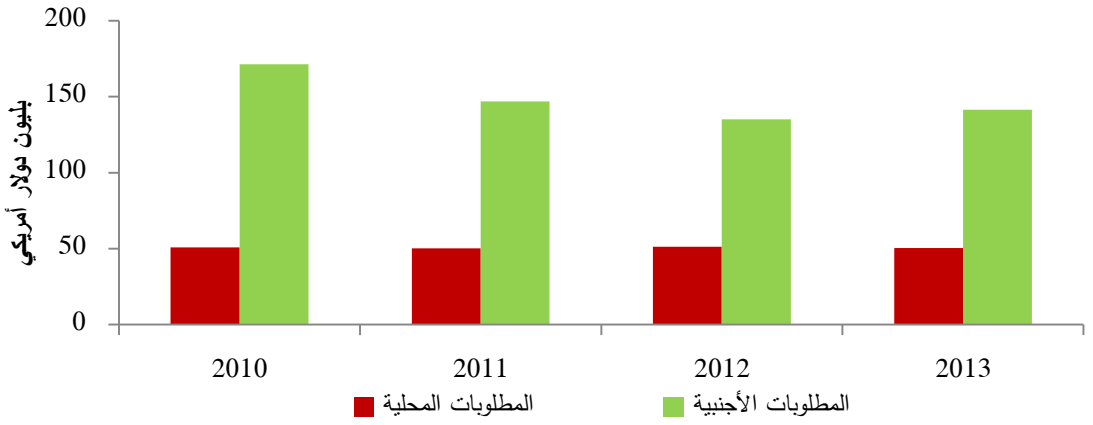

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

وقد تركزت موجودات الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي بشكل أساسي في دول مجلس التعاون الخليجي وأوروبا. وانخفض نصيب دول مجلس التعاون من إجمالي الموجودات من ٢٨,٩٪ إلى ٢٥,٤٪ خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٣، كما انخفض نصيب دول أوروبا من إجمالي الموجودات من ٢٦,٨٪ إلى ٢٦,٢٪ خلال الفترة نفسها (جدول ٥-٤). حيث شهدت الموجودات الموظّفة في دول مجلس التعاون على أعلى نسبة تراجع في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٣. في حين ارتفعت الأصول الموظّفة في آسيا من ٦,٠٪ في عام ٢٠١١ إلى ٩,٠٪ في عام ٢٠١٣، وانخفضت الأصول الموظفة في الولايات المتحدة الأمريكية من ٩,٨٪ الى ٩,٤٪ خلال الفترة نفسها.

جدول ٥-٤: التصنيف الجغرافي لموجودات/مطلوبات الجهاز المصرفي

(بليون دولار أمريكي)

البند	٢٠١١		٢٠١٢		٢٠١٣	
	الموجودات	المطلوبات	الموجودات	المطلوبات	الموجودات	المطلوبات
مملكة البحرين	٤٧,٥	٥٠,٢	٤٨,٢	٥١,٣	٤٨,٧	٥٠,٥
دول مجلس التعاون	٥٧,٠	٥٣,٥	٤٤,٣	٥٩,٨	٤٨,٨	٦٦,٢
الدول العربية الأخرى	٦,٦	١٢,١	٥,٧	١٢,٣	٦,٣	١٢,٩
الدول الأمريكية	١٩,٣	٨,٦	٢٠,٤	٦,٣	١٨,٠	٥,٥
أوروبا الغربية	٥٢,٨	٥٥,٩	٥٠,٩	٤٣,٥	٥٠,٣	٣٨,٢
آسيا	١١,٩	١٤,٧	١٤,٥	١١,٧	١٧,٢	١٦,١
أخرى	٢,٠	٢,١	٢,٣	١,٤	٢,٧	٢,٦
المجموع	**١٩٧,١**	**١٩٧,١**	**١٨٦,٣**	**١٨٦,٣**	**١٩٢,٠**	**١٩٢,٠**

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

يوضح (جدول ٥-٤) ان نصيب دول مجلس التعاون بلغ ٣٤,٥٪، حيث يعد أعلى نسبة من إجمالي المطلوبات. وتليها مملكة البحرين ودول أوروبا بنسبة ٢٦,٣٪ و ١٩,٩٪ على التوالي من إجمالي المطلوبات في نهاية عام ٢٠١٣. ويوضح (رسم بياني ٥-٣) أن معظم الموجودات كانت مقوّمة بالدولار الأمريكي(٥٧,٦٪). ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى نظام سعر الصرف الثابت. شكل الدينار البحريني ما نسبته ١٦,٨٪ من إجمالي الموجودات وشكلت عملات دول مجلس التعاون و اليورو ما نسبته ٩,١٪ و ٧,٢٪ على التوالي من إجمالي الموجودات.

رسم بياني ٥-٣: موجودات الجهاز المصرفي حسب العملات الرئيسية نهاية ٢٠١٣

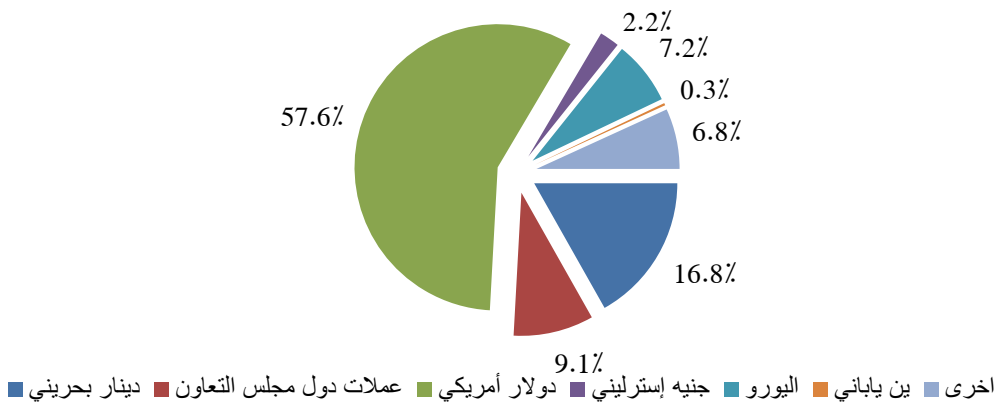

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

وبالمثل، فإن معظم المطلوبات كانت بالدولار الأمريكي، حيث سجل الدولار الأمريكي ٦٢,٧٪ من إجمالي المطلوبات ارتفاعا من ٦١,٠٪ في عام ٢٠١٢. كما شكل الدينار البحريني واليورو ما نسبة ١٧,٩٪ و ٧,١٪ على التوالي من إجمالي المطلوبات (رسم بياني ٥-٤).

رسم بياني ٥-٤: مطلوبات الجهاز المصرفي حسب العملات الرئيسية في نهاية ٢٠١٣

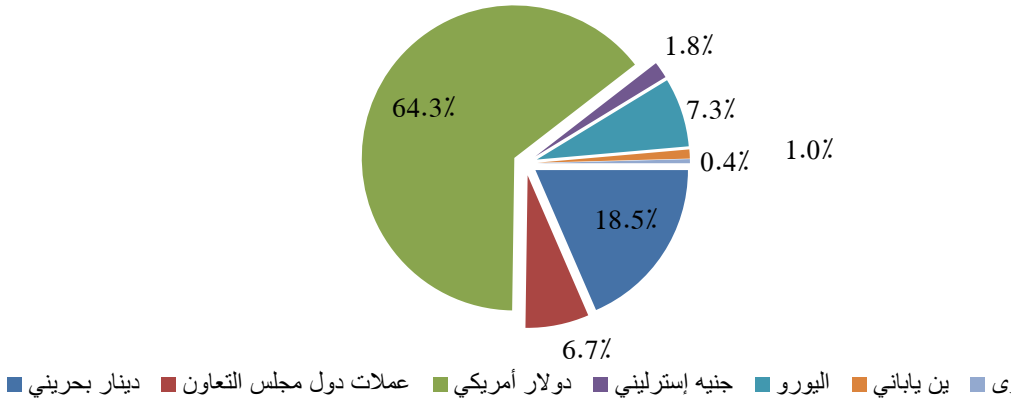

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

١. مصارف قطاع التجزئة

ارتفع إجمالي موجودات مصارف قطاع التجزئة (شامل الموجودات الأجنبية) إلى ٢٨٣١٧,٩ مليون دينار بحريني وذلك في نهاية عام ٢٠١٣، أي بارتفاع وقدره ١٣٥٤,٣ مليون دينار بحريني ٥,٠٪ مقارنة بنهاية عام ٢٠١٢ (جدول ٥-٥). ويعزى هذا الارتفاع إلى نمو الأصول الاجنبية حيث ارتفعت بنسبة ٨,٧٪ من ١١٧٨٣,٤ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٢ إلى ١٢٨١٤,٢ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٣.

وقد ارتفعت الموجودات المحلية بنسبة ٢,١٪ في نهاية عام ٢٠١٣. ويعزى ذلك إلى ارتفاع المطالب على السندات الحكومية بقيمة ٨٥١,٩ مليون دينار بحريني (٣٩,٤٪) من ٢١٦٢,٨ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٢ إلى ٣٠١٤,٧ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٣. كما ارتفعت المطالب على القطاع الخاص غير المصرفي بمقدار ٥٢٥,٠ مليون دينار بحريني (٦,٦٪)، من ٧٩٩٤,٢ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٢ إلى ٨٥١٩,٢ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٣.

جدول ٥-٥: الميزانية الموحدة لمصارف قطاع التجزئة – الموجودات

(مليون دينار بحريني)

البند	٢٠١٢	٢٠١٣	قيمة التغير	نسبة التغير
مجموع الموجودات المحلية	**١٥١٨٠,٢**	**١٥٥٠٣,٧**	**٣٢٣,٥**	**٢,١**
نقداً	١٠١,١	١١٦,٩	١٥,٨	١٥,٦
مصرف البحرين المركزي	١٢٩٩,٨	١٢٦٨,٥	-٣١,٣	-٢,٤
المصارف[١]	٢٦٧٧,٢	١٦٣٢,٧	-١٠٤٤,٥	-٣٩,٠
القطاع الخاص (غير المصارف)[٢]	٧٩٩٤,٢	٨٥١٩,٢	٥٢٥,٠	٦,٦
الحكومة				
القروض	١٩٨,٠	١٧٤,٨	-٢٣,٢	-١١,٧
السندات	٢١٦٢,٨	٣٠١٤,٧	٨٥١,٩	٣٩,٤
أخرى	٧٤٧,١	٧٧٦,٩	٢٩,٨	٤,٠
الموجودات الأجنبية	**١١٧٨٣,٤**	**١٢٨١٤,٢**	**١٠٣٠,٨**	**٨,٧**
مجموع الموجودات	**٢٦٩٦٣,٦**	**٢٨٣١٧,٩**	**١٣٥٤,٣**	**٥,٠**

١/ يشمل المكاتب الرئيسية والشركات الزميلة.

٢/ القروض والسندات.

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

ارتفع إجمالي المطلوبات الأجنبية (بما في ذلك رأس المال والاحتياطي) إلى ١٣١٦٨,٨ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٣، أي بنسبة ١٠,١٪ من ١١٩٦٥,٣ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٢ (جدول ٥-٦). وسجل إجمالي المطلوبات المحلية ارتفاعاً بنسبة ١,٠٪ من ١٤٩٩٨,٣ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٢ إلى ١٥١٤٩,١ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٣. والجدير بالذكر، أن معظم الارتفاع في المطلوبات المحلية كان في المطلوبات للقطاع الخاص غير المصرفي، حيث ارتفع بمقدار ٧٢٣,٣ مليون دينار بحريني(٩,٠٪) ورأس المال والاحتياطي حيث ارتفع بمقدار ١٨٣,٤ مليون دينار بحريني (٩,٠٪). كما ارتفعت المطلوبات للقطاع الحكومي بمقدار ٤٧,٥ مليون بحريني (٢,٢٪) خلال الفترة نفسها.

جدول ٥-٦: الميزانية الموحدة لمصارف قطاع التجزئة – المطلوبات

(مليون دينار بحريني)

البند	٢٠١٢	٢٠١٣	قيمة التغير	نسبة التغير
مجموع المطلوبات المحلية	**١٤٩٩٨,٣**	**١٥١٤٩,١**	**١٥٠,٨**	**١,٠**
مصرف البحرين المركزي	٢٤١,٤	٢١٩,٠	٢٢,٤-	٩,٣-
المصارف	٢١٨١,٣	١٣٩٥,٥	٧٨٥,٨-	٣٦,٠-
القطاع الخاص (غير المصارف)[١]	٨٠٠١,٦	٨٧٢٤,٩	٧٢٣,٣	٩,٠
الحكومة[١]	٢١٦١,٧	٢٢٠٩,٢	٤٧,٥	٢,٢
أخرى	٣٧٩,٣	٣٨٤,١	٤,٨	١,٣
رأس المال والاحتياطي	٢٠٣٣,٠	٢٢١٦,٤	١٨٣,٤	٩,٠
المطلوبات الأجنبية[٢]	**١١٩٦٥,٣**	**١٣١٦٨,٨**	**١٢٠٣,٥**	**١٠,١**
مجموع المطلوبات	**٢٦٩٦٣,٦**	**٢٨٣١٧,٩**	**١٣٥٤,٣**	**٥,٠**

١/ يشمل بعض المطلوبات (غير الودائع).

٢/ يشمل رأس المال والاحتياطي.

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

٢. *مصارف قطاع الجملة*

شهدت الميزانية الموحدة لمصارف قطاع الجملة ارتفاعاً في نهاية عام ٢٠١٣ بمقدار ٢,١ بليون دولار أمريكي (١,٨٪) لتصل إلى ١١٦,٧ بليون دولار أمريكي مقابل ١١٤,٦ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٢ (جدول ٥-٧). ويعزى هذا الارتفاع إلى نمو إجمالي الموجودات

الأجنبية بنسبة ٢,٣٪ ليصل إلى ١٠٩,٢ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٣، مقابل ١٠٦,٧ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٢.

جدول ٥-٧: الميزانية الموحدة لمصارف قطاع الجملة – الموجودات

(مليون دولار أمريكي)

البند	٢٠١٢	٢٠١٣	قيمة التغير	نسبة التغير
مجموع الموجودات المحلية	**٧٨٧٩,٩**	**٧٤٩٠,٥**	**-٣٨٩,٤**	**-٤,٩**
المصارف[١]	٤٢٨٨,٩	٣٦٢٣,٧	-٦٦٥,٢	-١٥,٥
القطاع الخاص (غير المصارف)[٢]	١٩٥١,٩	٢٢٨٣,٨	٣٣١,٩	١٧,٠
الحكومة[٢]	١٩٧,٨	٢٥٣,٣	٥٥,٥	٢٨,١
أخرى	١٤٤١,٣	١٣٢٩,٧	-١١١,٦	-٧,٧
مجموع الموجودات الأجنبية	**١٠٦٧٣٠,٨**	**١٠٩١٩٥,٢**	**٢٤٦٤,٤**	**٢,٣**
المصارف	١٢٤٦٧,٥	١٣٤٣٣,٣	٩٦٥,٨	٧,٧
غير المصارف	٢٩٠٩٠,٨	٣٠٠٥٤,٣	٩٦٣,٥	٣,٣
السندات	٢٥٩٣٩,٩	٢٦٢٣٤,٢	٢٩٤,٣	١,١
المكاتب الرئيسية والشركات الزميلة	٣٠٧٣٩,٤	٣٠٧٦٥,١	٢٥,٧	٠,١
أخرى	٨٤٩٣,٢	٨٧٠٨,٣	٢١٥,١	٢,٥
مجموع الموجودات	**١١٤٦١٠,٧**	**١١٦٦٨٥,٧**	**٢٠٧٥,٠**	**١,٨**

١/ يشمل المكاتب الرئيسية والشركات الزميلة.

٢/ يشمل السندات.

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

ومن جانب المطلوبات، فإن معظم الارتفاع كان بسبب المطلوبات الأجنبية وذلك في عام ٢٠١٣، حيث ارتفعت بنسبة ٣,١٪ من ١٠٣,٣ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٢ إلى ١٠٦,٥ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٣ (جدول ٥-٨). ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع مطلوبات القطاع غير المصرفي و القطاع المصرفي بنسبة ٣١,٨٪ و ٣,١٪ على التوالي.

جدول ٥-٨: الميزانية الموحدة لمصارف قطاع الجملة – المطلوبات

(مليون دولار أمريكي)

البند	٢٠١٢	٢٠١٣	نسبة التغير	نسبة التغير
مجموع المطلوبات المحلية	**١١٣٥٩,٠**	**١٠٢٠٧,٧**	**-١١٥١,٣**	**-١٠,١**
المصارف[١/]	٥٣٧٦,١	٤١٩٢,١	-١١٨٤,٠	-٢٢,٠
القطاع الخاص (غير المصارف)	٧٩٩,٩	٧٥٧,٠	-٤٢,٩	-٥,٤
الحكومة	٤٤٥,٠	٤١٤,٩	-٣٠,١	-٦,٨
أخرى[٢/]	٤٧٣٨,٠	٤٨٤٣,٧	١٠٥,٧	٢,٢
مجموع المطلوبات الأجنبية	**١٠٣٢٥١,٧**	**١٠٦٤٧٨,٠**	**٣٢٢٦,٣**	**٣,١**
المصارف	٢٩٣٩٠,٦	٣٠٣٠٨,٧	٩١٨,١	٣,١
غير المصارف	٢٠٩٥٥,٩	٢٧٦٢٥,٤	٦٦٦٩,٥	٣١,٨
السندات	٢٨٩٩,٧	٢٤٥٣,٧	-٤٤٦,٠	-١٥,٤
المكاتب الرئيسية والشركات الزميلة	٣٠٤٦٨,٣	٢٨٢١٠,٥	-٢٢٥٧,٨	-٧,٤
أخرى[٢/]	١٩٥٣٧,٢	١٧٨٧٩,٧	-١٦٥٧,٥	-٨,٥
مجموع المطلوبات	**١١٤٦١٠,٧**	**١١٦٦٨٥,٧**	**٢٠٧٥,٠**	**١,٨**

١/ يشمل المكاتب الرئيسية والشركات الزميلة.

٢/ يشمل رأس المال والاحتياطي.

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

انخفضت المطلوبات المحلية بنسبة ١٠,١٪ لتصل الى ١٠,٢ بليون دولار امريكي. حيث أدى الانخفاض في المطلوبات للقطاع المصرفي بنسبة ٢٢,٠٪ إلى الانخفاض العام في المطلوبات المحلية.

٣. *المصارف الإسلامية*

يعتبر القطاع المصرفي الإسلامي في البحرين من بين الأقدم في العالم، كما أن النمو الذي حققه في السنوات القليلة الماضية كان جيداً. ولقد واصل هذا القطاع نموه بفضل الاهتمام المتزايد بالمنتجات والخدمات المالية الإسلامية. حيث منح مصرف البحرين المركزي خلال عام ٢٠١٠ الترخيص لإنشاء وتسويق الشركة الاسترالية (هايبريون) المختصة بصناديق الأسهم الإسلامية، والتي تعتبر الأولى من نوعها المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في الخارج.

انخفضت الميزانية الموحدة للمصارف الإسلامية (مصارف قطاع الجملة ومصارف قطاع التجزئة) بنسبة ٨,٩٪ في نهاية عام ٢٠١٣، ويعزى هذا الانخفاض بشكل عام الى انخفاض إجمالي الموجودات الأجنبية (جدول ٥-٩).

جدول ٥-٩: الميزانية الموحدة للمصارف الإسلامية – الموجودات

(مليون دولار أمريكي)

البند	٢٠١٢	٢٠١٣	نسبة التغير	نسبة التغير
مجموع الموجودات المحلية	**١٢٨٢٣,٥**	**١٣٤٨٢,٧**	**٦٥٩,٢**	**٥,١**
نقداً	٩٤,٣	١٠٨,٢	١٣,٩	١٤,٧
استثمار مع المصارف[١]	٣٥١٥,٤	٣٧٠٨,٦	١٩٣,٢	٥,٥
استثمار مع غير المصارف	٦٦٨٤,١	٧٣٠٧,٠	٦٢٢,٩	٩,٣
استثمار مع الحكومة	٦٧٣,٩	٦٣٥,٢	-٣٨,٧	-٥,٧
أخرى	١٨٥٥,٨	١٧٢٣,٧	-١٣٢,١	-٧,١
مجموع الموجودات الأجنبية	**١٢٧٣٨,٥**	**٩٨١٦,١**	**-٢٩٢٢,٤**	**-٢٢,٩**
استثمار مع المصارف	١٣٩٠,٠	١٦٥٤,٣	٢٦٤,٣	١٩,٠
استثمار مع غير المصارف	١٧٧٧,١	١٧١٢,٨	-٦٤,٣	-٣,٦
السندات	٢٥٣٩,٤	٢٥٣٠,٦	-٨,٨	-٠,٣
المكاتب الرئيسية والشركات الزميلة	٦١٠٥,٠	٢٩٧٠,١	-٣١٣٤,٩	-٥١,٣
أخرى	٩٢٧,٠	٩٤٨,٣	٢١,٣	٢,٣
مجموع الموجودات[٢]	**٢٥٥٦٢,٠**	**٢٣٢٩٨,٨**	**-٢٢٦٣,٢**	**-٨,٩**

١/ يشمل المكاتب الرئيسية والشركات الزميلة.

٢/ يشمل حسابات الاستثمار المطلقة.

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

ويعزى الانخفاض الحاصل في الموجودات الاجنبية الى انخفاض المطالب على المكاتب الرئيسية والشركات الزميلة بنسبة ٥١,٣٪، من ٦١٠٥,٠ مليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٢ إلى ٢٩٧٠,١ مليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٣. كذلك انخفض الاستثمار مع القطاع غير المصرفي بنسبة ٣,٦٪ من ١٧٧٧,١ مليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٢ إلى ١٧١٢,٨ مليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٣.

وعلى العكس، فقد ارتفعت الموجودات المحلية بنسبة ٥,١٪، حيث اعتبر الاستثمار مع القطاع غير المصرفي والاستثمار مع القطاع المصرفي أكبر مساهمين في النمو حيث ارتفعا بنسبة

٩,٣٪ و ٥,٥٪ على التوالي. في المقابل، انخفض الاستثمار مع القطاع الحكومي بنسبة ٥,٧٪ ليصل إلى ٦٣٥,٢ مليون دولار أمريكي.

وبمثل الموجودات، شهد إجمالي المطلوبات المحلية ارتفاعاً بنسبة ٤,٤٪، ويعزى ذلك لارتفاع مطلوبات القطاع الخاص غير المصرفي (جدول ٥-١٠). ارتفعت مطلوبات القطاع الخاص غير المصرفي بنسبة ١٢,٦٪ من ٧٢٣٧,٢ مليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٢ إلى ٨١٤٧,٥ مليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٣.

وشهدت المطلوبات الاجنبية انخفاضاً بنسبة ٢٤,١٪ ويعزى ذلك لانخفاض المطلوبات للقطاع المصرفي، حيث انخفضت بنسبة ٣٧,٥٪ من ٣٨٧٥,٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٢ إلى ٢٤٢٣,٣ في عام ٢٠١٣. كذلك انخفضت المطلوبات للقطاع غير المصرفي و رأس المال والاحتياطي بنسبة ٤٢,٧٪ و١٥,٠٪ لتصل الى ١٠٩٢,٦ مليون دولار أمريكي و ٤٣٣٠,٧ مليون دولار أمريكي على التوالي.

جدول ٥-١٠: الميزانية الموحدة للمصارف الإسلامية – المطلوبات

(مليون دولار أمريكي)

البند	٢٠١٢	٢٠١٣	قيمة التغير	نسبة التغير
مجموع المطلوبات المحلية	**١٣٦٦٢,٤**	**١٤٢٦٣,٦**	**٦٠١,٢**	**٤,٤**
المصارف[١/]	٢٤٤٧,٠	٢٠٤٣,٠	-٤٠٤,٠	-١٦,٥
القطاع الخاص (غير المصارف)	٧٢٣٧,٢	٨١٤٧,٥	٩١٠,٣	١٢,٦
الحكومة	٦٤٠,١	٨٤٠,٢	٢٠٠,١	٣١,٣
رأس المال والاحتياطي	٢٧٨١,٦	٢٨٢١,٧	٤٠,١	١,٤
أخرى	٥٥٦,٥	٤١١,٢	-١٤٥,٣	-٢٦,١
مجموع المطلوبات الأجنبية	**١١٨٩٩,٦**	**٩٠٣٥,٢**	**-٢٨٦٤,٤**	**-٢٤,١**
المصارف	٣٨٧٥,٠	٢٤٢٣,٣	-١٤٥١,٧	-٣٧,٥
غير المصارف	١٩٠٧,٨	١٠٩٢,٦	-٨١٥,٢	-٤٢,٧
المكاتب الرئيسية والشركات الزميلة	٩٧٩,٠	١٠٦٠,٣	٨١,٣	٨,٣
رأس المال والاحتياطي	٥٠٩٧,٣	٤٣٣٠,٧	-٧٦٦,٦	-١٥,٠
أخرى	٤٠,٥	١٢٨,٣	٨٧,٨	٢١٦,٨
مجموع المطلوبات[٢/]	**٢٥٥٦٢,٠**	**٢٣٢٩٨,٨**	**-٢٢٦٣,٢**	**-٨,٩**

١/ تشمل المكاتب الرئيسية والشركات الزميلة.

٢/ يشمل حسابات الاستثمار المطلقة.

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

ت. الائتمان المحلي

حققت التسهيلات الائتمانية ارتفاعاً في معظم القطاعات الاقتصادية العاملة في المملكة، حيث بلغ الرصيد القائم للتسهيلات الائتمانية المقدمة من مصارف قطاع التجزئة لمختلف القطاعات الاقتصادية المقيمة ٧١٧٠,٥ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٣ مقابل ٦٨٤٨,٧ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٢ أي ارتفاع بنسبة ٤,٧٪ (رسم بياني ٥-٥).

رسم بياني ٥-٥: الائتمان المحلي حسب القطاعات

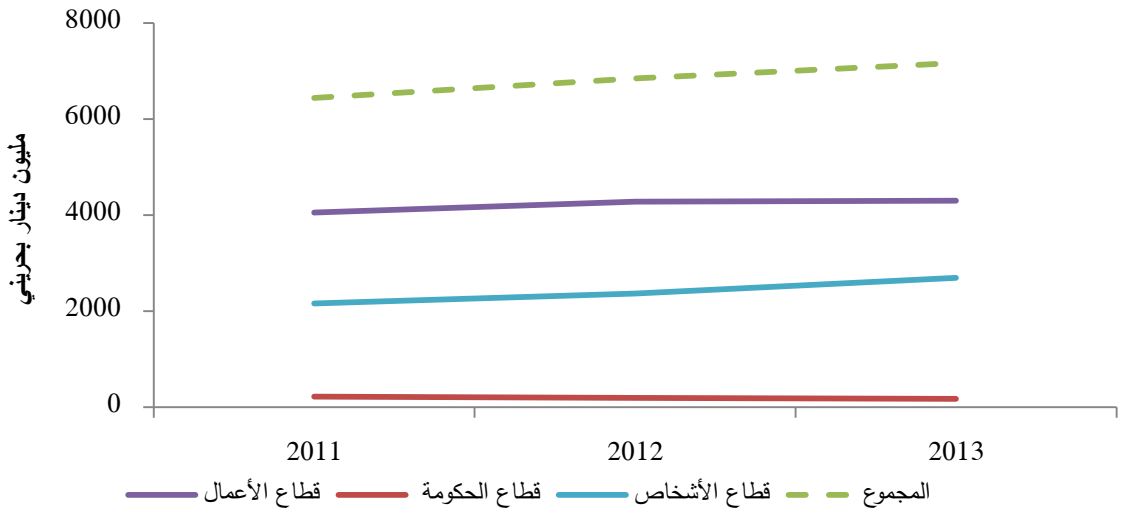

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

ارتفع الرصيد القائم للتسهيلات الائتمانية بنسبة ٤,٧٪ في نهاية عام ٢٠١٣. كما اظهرت تسهيلات القطاع الخاص (الأعمال والأشخاص) نمطاً مماثلاً، حيث ارتفعا بنسبة ٠,٤٪ و ١٣,٨٪ على التوالي في نهاية عام ٢٠١٣ ، مما يدل على أن القروض المقدمة إلى الأسر والمؤسسات التجارية في توسع.

ارتفع الرصيد القائم للتسهيلات الائتمانية لقطاع الأعمال بنسبة ٠,٤٪، من ٤٢٨٢,٧ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٢ إلى ٤٣٠١,٩ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٣. انخفضت قروض قطاع الأعمال بنسبة ٣,٠٪ من ٤٤٣٥,٧ مليون دينار بحريني في نهاية الفصل الأول من عام ٢٠١٣ إلى ٤٣٠١,٩ مليون دينار بحريني في نهاية الفصل الرابع، ونتيجة للانخفاض الحاصل فقد تراجع نصيب قروض قطاع الأعمال من إجمالي التسهيلات الائتمانية إلى ٦٠,٠٪. كما اظهرت التسهيلات الائتمانية لقطاع الأعمال انخفاضاً خلال عام ٢٠١٣.

وقد بلغ نصيب القطاع الخاص (قطاع الأعمال وقطاع الأشخاص) من إجمالي التسهيلات الائتمانية ٩٧,١٪ إلى ٩٧,٦٪ على التوالي في نهاية عام ٢٠١٢ ونهاية عام ٢٠١٣ (جدول ٥-١١). ويمثل قطاع الأعمال غالبية التسهيلات الائتمانية الممنوحة من إجمالي التسهيلات حيث بلغت نسبة إجمالي تسهيلات قطاع الأعمال ٦٠,٠٪ في نهاية عام ٢٠١٣ و٦٢,٥٪ في نهاية عام ٢٠١٢ و٦٣,٠٪ في نهاية عام ٢٠١١.

جدول ٥-١١: القروض والتسهيلات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية المقيمة[1/]

(مليون دينار بحريني)

القطاعات	٢٠١١		٢٠١٢		٢٠١٣	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
قطاع الأعمال	٤٠٥٦,٨	٦٣,٠	٤٢٨٢,٧	٦٢,٥	٤٣٠١,٩	٦٠,٠
قطاع الحكومة	٢٢٥,٥	٣,٥	١٩٧,٩	٢,٩	١٧٤,٨	٢,٤
قطاع الأشخاص	٢١٦٢,١	٣٣,٥	٢٣٦٨,١	٣٤,٦	٢٦٩٣,٨	٣٧,٦
المجموع	**٦٤٤٤,٤**	**١٠٠,٠**	**٦٨٤٨,٧**	**١٠٠,٠**	**٧١٧٠,٥**	**١٠٠,٠**

١/ لا يشمل السندات.

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

ارتفع الرصيد القائم للتسهيلات الائتمانية لقطاع الأشخاص بنسبة ١٣,٨٪ من ٢٣٦٨,١ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٢ إلى ٢٦٩٣,٨ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٣. وشهدت القروض الشخصية ارتفاعاً بنسبة ١١,٧٪ في الفصل الرابع من عام ٢٠١٣ مقارنة مع الفصل الاول.

وقد شكلت قروض قطاع الأشخاص نسبة ٣٧,٦٪ في نهاية عام ٢٠١٣، مرتفعة من ٣٤,٦٪ في نهاية عام ٢٠١٢ و٣٣,٥٪ في نهاية عام ٢٠١١. ويعتبر الرصيد القائم للتسهيلات الائتمانية لقطاع الحكومة منخفضاً، حيث بلغ ٢,٤٪ في نهاية عام ٢٠١٣، انخفاضا من ٢,٩٪ في نهاية عام ٢٠١٢ و ٣,٥٪ في نهاية عام ٢٠١١.

وانخفض إجمالي الرصيد القائم للتسهيلات الائتمانية المقدمة لقطاع الحكومة بنسبة ١٢,٢٪ ليصل إلى ١٩٧,٩ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٢، مقابل ٢٢٥,٥ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١١. كما، انخفض الاقراض لقطاع الحكومة بنسبة ١١,٧٪ ليصل إلى ١٧٤,٨ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٣.

وقد شكلت قروض الإنشاء والتعمير النسبة الأكبر من قروض قطاع الأعمال خلال الفصل الرابع من عام ٢٠١٣ حيث بلغت ٣٦,٤٪، في حين شكلت قروض التجارة نسبة ٢٦,٦٪ للفترة نفسها. وتشكل قروض التجارة المساهم الأكبر في ارتفاع قروض الأعمال في عام ٢٠١٣.

جدول ٥-١٢: قروض قطاع الأعمال حسب القطاعات

(مليون دينار بحريني)

القطاعات	٢٠١٣*							
	الفصل الأول		الفصل الثاني		الفصل الثالث		الفصل الرابع	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
الصناعة	٥٣٦,٨	٧,٦	٥٦١,٨	٧,٩	٦١٥,٤	٨,٥	٦٣١,١	٨,٨
المناجم والمحاجر	١٠,٩	٠,٢	٩,٦	٠,١	١٠,٦	٠,١	٨,٤	٠,١
الزراعة وصيد الأسماك والألبان	١٠,١	٠,١	٩,٨	٠,١	١٠,٧	٠,٢	١٠,٤	٠,٢
الإنشاء والتعمير	١٦٨٣,٩	٢٤,٠	١٦٩٨,٢	٢٣,٩	١٦١١,٥	٢٢,٣	١٥٦٦,١	٢١,٨
التجارة	١٠٢٧,٩	١٤,٦	١٠٦١,٤	١٥,٠	١١٠٩,٩	١٥,٤	١١٤٤,٤	١٦,٠
القطاع المالي(غير المصارف)	٣٢٣,٣	٤,٦	٢٠٥,٣	٢,٩	١٨٢,١	٢,٥	١٨٠,٤	٢,٥
قطاعات أخرى، ومنها:	٨٤٢,٨	١٢,٠	٨٦٩,٩	١٢,٣	٨٦١,٩	١٢,٠	٧٦١,١	١٠,٦
النقل والاتصالات	٢٤٢,٤	٣,٤	٢٣٩,٥	٣,٤	٢٢٤,٣	٣,١	٢١٩,٩	٣,١
الفنادق والمطاعم	١٥٠,١	٢,١	١٣٧,٢	١,٩	١٤٠,١	١,٩	١٣٢,٣	١,٨
مجموع قروض الأعمال	**٤٤٣٥,٧**	**٦٣,١**	**٤٤١٦,٠**	**٦٢,٢**	**٤٤٠٢,١**	**٦١,٠**	**٤٣٠١,٩**	**٦٠,٠**

* النسب المئوية محسوبة نسبةً إلى إجمالي القروض.

المصدر: مصرف البحرين المركزي

وقد مثلت القروض بضمان الراتب النسبة الأكبر من قروض قطاع الأشخاص خلال عام ٢٠١٣، حيث بلغت أعلى مستوياتها عند ٣٨,٤٪ في نهاية العام. وشكلت القروض بضمان الراتب وبضمان العقار مجتمعة نسبة ٧٠,٦٪ من إجمالي قروض قطاع الأشخاص في نهاية عام ٢٠١٣.

جدول ٥-١٣:الائتمان المحلي لقطاع الأشخاص

(مليون دينار بحريني)

	٢٠١٣*							
	الفصل الأول		الفصل الثاني		الفصل الثالث		الفصل الرابع	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
بضمان:								
العقار	٧٢٥,٦	١٠,٣	٧٤٧,٤	١٠,٥	٨٤٩,٩	١١,٨	٨٦٧,٩	١٢,١
المركبة	١٠١,٨	١,٥	١٠٤,٥	١,٥	١٠٥,٤	١,٤	١٠٨,٠	١,٥
الودائع	٢٩,٩	٠,٤	٤٢,٩	٠,٦	٥١,٠	٠,٧	٦٨,٦	١,٠
الراتب	١٠١٥,٠	١٤,٤	١٠٢٦,٩	١٤,٥	١٠٤٣,٦	١٤,٥	١٠٣٤,٥	١٤,٤
الائتمان	٧٣,٨	١,١	٥٧,٣	٠,٨	٥٦,٩	٠,٨	٦١,٦	٠,٩
أخرى	٤٦٥,٥	٦,٦	٥٢٩,٧	٧,٤	٥٢٤,١	٧,٣	٥٥٣,٢	٧,٧
المجموع	**٢٤١١,٦**	**٣٤,٣**	**٢٥٠٨,٧**	**٣٥,٣**	**٢٦٣٠,٩**	**٣٦,٥**	**٢٦٩٣,٨**	**٣٧,٦**

* النسب المئوية محسوبة نسبةً إلى إجمالي القروض.

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

ث. صناديق الاستثمار

انخفض إجمالي الاستثماراتفي صناديق الاستثمارات في جميع المؤسسات بنسبة ١٠,٠٪، من ٧٦٣٢,٨ مليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٢ إلى ٦٨٦٦,٤ مليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٣ (جدول ٥-١٤).

جدول ٥-١٤: صناديق الاستثمار – مجموع الاستثمارات عام ٢٠١٣

(مليون دولار أمريكي)

نوع المؤسسة	٢٠١٢	٢٠١٣			
		الفصل الأول	الفصل الثاني	الفصل الثالث	الفصل الرابع
مصارف قطاع التجزئة	٢٣٩٩,٦	٢٢٤٤,٨	٢٢٣٢,٢	٢٢٠٨,٧	٢٠٩٧,٧
مصارف قطاع الجملة	١٤٧٦,٧	١٣٦٤,٧	١٣٥٣,٥	١٣٣٠,٣	١٣٥٢,٣
شركات أعمال استثمارية	٥٨٢,٢	٦٦٥,٧	٨٤٨,٩	٨١٩,٢	٨٨٣,٩
مكاتب التمثيل	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
المصارف الأجنبية المرخص لها والمؤسسات المالية	٣١٥٤,٠	٣٠٤٦,١	٣٠١٢,٨	٢٥٠٤,٨	٢٥٣٢,٥
شركات التأمين	٢٠,٣	١١,٧	١١,٧	٠,٠	٠,٠
المجموع الكلي	**٧٦٣٢,٨**	**٧٣٣٣,٠**	**٧٤٥٩,١**	**٦٨٦٣,٠**	**٦٨٦٦,٤**

المصدر: مصرف البحرين المركزي

وبلغ إجمالي استثمارات الصناديق لدى مصارف قطاع التجزئة ٢٠٩٧,٧ مليون دولار أمريكي ومصارف قطاع الجملة ١٣٥٢,٣ مليون دولار أمريكي، واستثمارات المؤسسات الأخرى (باستثناء مصارف قطاع التجزئة ومصارف قطاع الجملة) ٣٤١٦,٤ مليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٣. حيث شهدت المصارف الاجنبية المرخص لها والمؤسسات المالية أكبر انخفاض سنوي (١٩,٧٪) تليها مصارف قطاع التجزئة (١٢,٦٪) ومصارف قطاع الجملة (٨,٤٪). ومن جانب آخر، شهدت شركات الاعمال الاستثمارية ارتفاعاً بنسبة ٥١,٨٪ للفترة نفسها.

رسم بياني ٥-٦: صناديق الاستثمار – استثمارات الأفراد والمؤسسات

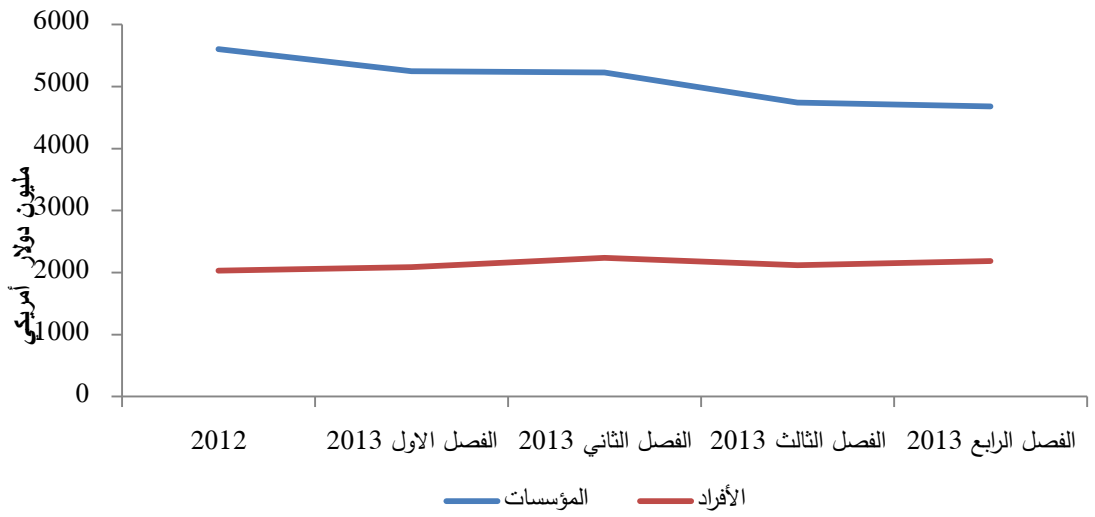

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

انخفضت استثمارات صناديق الاستثمار للمؤسسات، في حين ارتفعت للمستثمرين الأفراد خلال عام ٢٠١٣ (رسم بياني ٥-٦). حيث انخفضت استثمارات المؤسسات في صناديق الاستثمار بنسبة ١٦,٤٪ من ٥٦٠٠,٩ مليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٢ إلى ٤٦٧٩,٨ مليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٣. وبالمقابل، ارتفعت استثمارات الأفراد بنسبة ٧,٦٪، من ٢٠٣١,٩ مليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٢ إلى ٢١٨٦,٦ مليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٣.

ج. مسح العاملين

أظهر مسح العاملين السنوي الذي أجراه مصرف البحرين المركزي لهذا العام انخفاضاً في إجمالي عدد العاملين في القطاع المالي (المصارف وغير المصارف) بنسبة ٤,٦٪ بعد الانخفاض بنسبة ٠,٤٪ في نهاية عام ٢٠١٢. فقد انخفض عدد العاملين في قطاع المصارف

(مصارف التجزئة ومصارف الجملة والمكاتب التمثيلية) ليصل إلى ٧٥٥١ في نهاية عام ٢٠١٣ من ٨٠١١ في نهاية عام ٢٠١٢ أي انخفاض بنسبة ٥,٧٪. ويمثل عدد العاملين البحرينيين نسبة ٧٥,٤٪ من إجمالي عدد العاملين في القطاع المصرفي مقارنة بنسبة ٧٤,٣٪ في عام ٢٠١٢.

جدول ٥-١٥: عدد العاملين في القطاع المالي ٢٠١٣

القطاعات	البحرينيين		غير البحرينيين		المجموع
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
القطاع المصرفي	**٣٥٨٢**	**٢١٠٩**	**١٥٥٤**	**٣٠٦**	**٧٥٥١**
مصارف قطاع التجزئة	٢٧٩٣	١٥٧٩	٧٢٠	١٦٨	٥٢٦٠
مصارف قطاع الجملة	٧٧٧	٥٢٤	٨١٤	١٣٣	٢٢٤٨
مكاتب التمثيل	١٢	٦	٢٠	٥	٤٣
القطاع المالي غير المصرفي	**١٧٧٥**	**١٠٣٤**	**١٩٨٤**	**٥٦٢**	**٥٣٥٥**
شركات التأمين	٦١٧	٣٨٦	٣٦٤	١٠١	١٤٦٨
شركات خدمات التأمين المساندة	١٧٥	١٥٨	٣٤٢	١٠٨	٧٨٣
تراخيص متخصصة*	٧٣٧	٣٥٧	١٠٤٣	٣٠٠	٢٤٣٧
ومنها: محلات الصرافة	٢٠٦	٦٦	٨١٣	٢٥٠	١٣٣٥
شركات التمويل/مؤسسات التمويل متناهي الصغر	٣٣٤	٢٣٠	١٠١	١٩	٦٨٤
وسطاء سوق رأس المال	٥٣	٣٠	٢١	٢	١٠٦
شركات أعمال استثمارية	١٩٣	١٠٣	٢١٤	٥١	٥٦١
المؤسسات الأخرى**	**٢٠٨**	**١٨٧**	**٤٥**	**١٥**	**٤٥٥**
المجموع	**٥٥٦٥**	**٣٣٣٠**	**٣٥٨٣**	**٨٨٣**	**١٣٣٦١**

* تشمل توفير أنظمة الدفع للقطاع المالي، أمناء العهد المالية وإدارة المحافظ الاستثمارية.

** تشمل مصرف البحرين المركزي و معهد البحرين للدراسات المالية والمصرفية.

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

انخفض عدد العاملين البحرينيين في القطاع المالي بنسبة ٣,٩٪ كما انخفض عدد العاملين غير البحرينيين بنسبة ٦,١٪. وكذلك أظهر المسح أن الغالبية العظمى العاملة في القطاع المالي (المصارف وغير المصارف) هم من البحرينيين بنسبة ٦٦,٦٪ (رسم بياني ٥-٧).

رسم بياني ٥-٧: العاملين البحرينيين وغير البحرينيين في القطاع المالي – ٢٠١٣

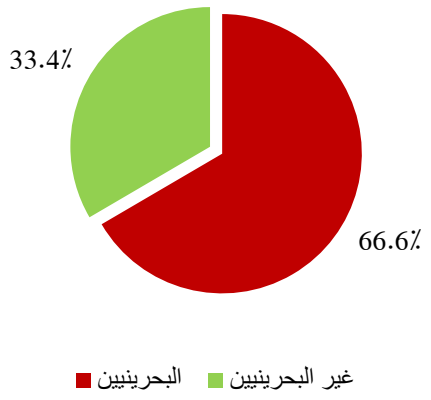

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

يظهر (الرسم البياني ٥-٨) العاملين في القطاع المصرفي مصنفين حسب عدد العاملين في مصارف قطاع الجملة، مصارف قطاع التجزئة، والمكاتب التمثيلية. ويتضح الانخفاض الكبير في عدد العاملين في كل من مصارف قطاع التجزئة، مصارف قطاع الجملة والمكاتب التمثيلية بنسبة ١,١٪، ١٤,٨٪ و٢٣,٢٪ على التوالي.

رسم بياني ٥-٨: العاملين في القطاع المصرفي

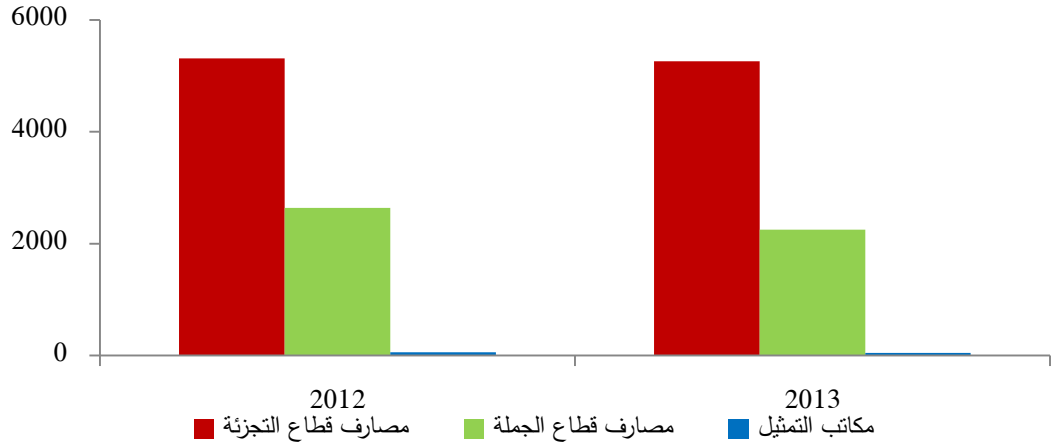

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

انخفض إجمالي عدد العاملين في القطاع المالي غير المصرفي إلى ٥٣٥٥ في نهاية عام ٢٠١٣ مقابل ٥٥٥١ في نهاية عام ٢٠١٢ أي بنسبة ٣,٥٪. ويمثل البحرينيين نسبة ٥٢,٥٪ من إجمالي عدد العاملين في القطاع المالي غير المصرفي.

انخفض عدد العاملين في القطاع المالي غير المصرفي وخاصة في التراخيص المتخصصة بنسبة ٨,٠٪، في حين انخفض عدد العاملين في محلات الصرافة بنسبة ٩,٣٪ ذلك في نهاية عام ٢٠١٣ (رسم بياني ٥-٩).

رسم بياني ٥-٩: العمالة في القطاع غير المصرفي

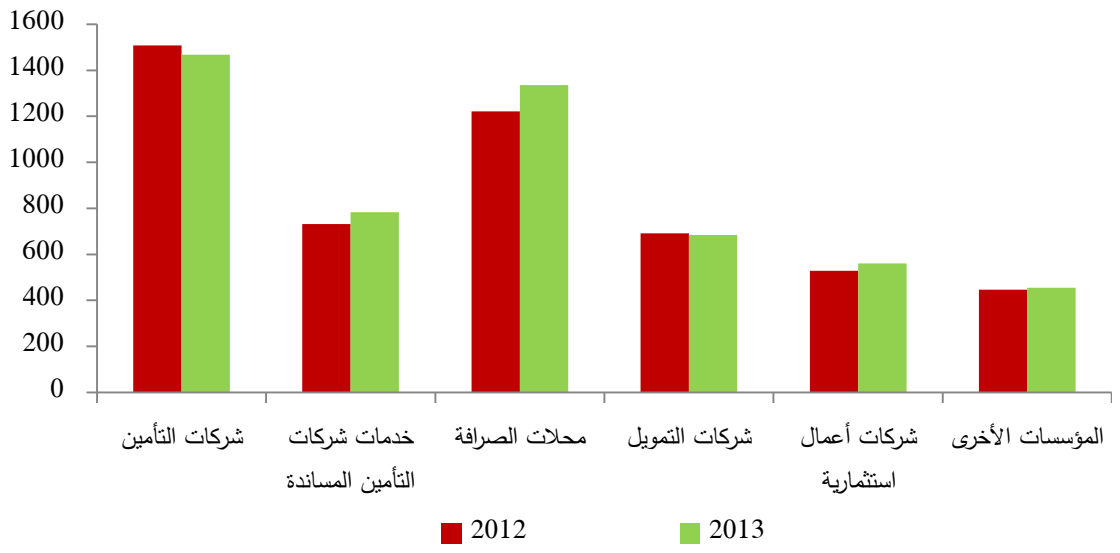

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

الفصل

٦

٦. بورصة البحرين

نظرة عامة

أ. مؤشرات التداول الرئيسية

ب. تطورات القيمة السوقية

ت. حركة التداول

ث. تداول الأسهم حسب جنسية المستثمر

ج. حركة الأسعار

ح. الشركات الجديدة المدرجة في بورصة البحرين

نظرة عامة

أغلقت أسواق الأسهم الخليجية في عام ٢٠١٣ على الجانب الإيجابي مع تسجيل جميع المؤشرات مكاسب مع نهاية التداول. ففي المملكة العربية السعودية، ارتفع المؤشر ٠,١٨٪ مع نهاية التداول لتصل نسبة الارتفاع إلى ٢٥,٥٪ في عام ٢٠١٣. وارتفعت بورصة الكويت بنسبة ٢٧,٢٪ والمؤشر العماني بنسبة ١٨,٦٪ في عام ٢٠١٣.

وكان أداء سوق دبي للأسهم قوي حتى الدقيقة الأخيرة من التداول في عام ٢٠١٣ مع تسجيل مؤشر الأسهم أكبر زيادة سنوية منذ ثماني سنوات. أغلق مؤشر بورصة دبي عام ٢٠١٣ بارتفاع نسبة ١٠٧,٧٪. وقد شهدت دبي انتعاشاً قوياً في قطاع العقارات نظراً لفوز دبي بحق استضافة معرض اكسبو العالمي لعام ٢٠٢٠ وقرار MSCI لتشمل الإمارات العربية المتحدة في مؤشر الأسواق الناشئة في الفترة من مايو العام المقبل. أما بالنسبة إلى مؤشر أبو ظبي، فقد أغلق المؤشر عام ٢٠١٣ بزيادة ٠,٣٪ مما جعل الارتفاع السنوي يصل إلى ٦٣,١٪.

وارتفع مؤشر قطر بنسبة ٢٤,٢٪ في عام ٢٠١٣ ومن الاسباب التي ساهمت في الاتفاع قرار MSCI إدراج قطر لمؤشر الأسواق الناشئة فيها.

أما بورصة البحرين فقد كان أداء المؤشر جيداً لعام ٢٠١٣ حيث سجل زيادة قدرها ١٧,٢٪ لهذا العام. وكان هناك ارتفاع بين جميع القطاعات مع استثناء "الفنادق والسياحة" و "الخدمات" وفقاً لأداء المؤشرات الفرعية. وكانت أكبر زيادة في قطاع "المصارف التجارية" (٣٧,١٪)، ثم قطاع "الصناعة" (٢١,٠٪).

شهد مؤشر البحرين العام أداء إيجابيا بالنسبة لمعظم العام. بدأ المؤشر العام مع زيادة استمرت حتى مايو ٢٠١٣ حيث ارتفع المؤشر بنسبة ٨,٤٪ في مايو ٢٠١٣ ليعقبه انخفاض طفيف في يونيو ٢٠١٣. وقد ارتفع المؤشر في شهر يوليو عام ٢٠١٣ ليعقبه انخفاض بسيط حتى سبتمبر ٢٠١٣ . وكان أداء المؤشر إيجابيا من أكتوبر حتى ديسمبر ٢٠١٣ مع أكبر زيادة في شهر أكتوبر ٢٠١٣ بمقدار ٩٧,٦٢ نقطة (٨,٨٪).

وتواصل بورصة البحرين على بذل الجهود لتعزيز علاقاتها مع أسواق الأسهم الأخرى في محاولة لتقديم بيئة استثمارية أكثر جاذبية ومربحة.

واستقر عدد الشركات المدرجة في البورصة عند ٤٧ شركة في عام ٢٠١٣.

أ. مؤشرات التداول الرئيسية

أقفل مؤشر البحرين العام في نهاية العام عند مستوى ١٢٤٨,٨٦ نقطة، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة ١٧,٢٪ عن مستوى إقفاله في العام السابق. وشهدت جميع القطاعات ارتفاعاً في عام ٢٠١٣ ما عدا قطاع الخدمات والذي شهد انخفاضاً بنسبة ٢,٩٪ وقطاع الفنادق والسياحة حيث انخفض بنسبة ٥,٤٪. وشهد قطاع المصارف التجارية و قطاع الصناعة أكبر نسبة ارتفاع بلغت ٣٧,١٪ و ٢١,٠٪ على التوالي. وارتفع مؤشر داو جونز البحرين ومؤشر استيراد بمقدار ٢١,١ نقطة (٢٣,٦٪) و ١٦٧,٧ نقطة (١٥,٢٪) على التوالي في نهاية عام ٢٠١٣.

جدول ٦-١: مؤشرات سوق بورصة البحرين

المؤشر	الفصل الرابع ٢٠١٢	الفصل الرابع ٢٠١٣	تغير(نقاط)	نسبة التغير (٪)
مؤشر البحرين العام	**١٠٦٥,٦١**	**١٢٤٨,٨٦**	**١٨٣,٣**	**١٧,٢**
المصارف التجارية	١٧٩٢,٢٠	٢٤٥٦,٤٤	٦٦٤,٢	٣٧,١
الاستثمار	٦٤٦,٢٠	٦٥٠,٦٩	٤,٥	٠,٧
التأمين	١٧١٨,٠٣	١٨٧٦,٣٣	١٥٨,٣	٩,٢
الخدمات	١٢٤٢,٧٥	١٢٠٦,٧٧	٣٦,٠-	٢,٩-
الصناعة	٦٩٦,٢٦	٨٤٢,٤٧	١٤٦,٢	٢١,٠
الفنادق والسياحة	٣٤٦٨,٨٧	٣٢٧٩,٩٤	١٨٨,٩-	٥,٤-
مؤشر داو جونز	**٨٩,٥٣**	**١١٠,٦٧**	**٢١,١**	**٢٣,٦**
مؤشر استيراد	**١١٠٢,٥٨**	**١٢٧٠,٢٨**	**١٦٧,٧**	**١٥,٢**

المصدر: بورصة البحرين.

رسم بياني ٦-١: أداء مؤشر البحرين العام (٢٠١٠-٢٠١٣)

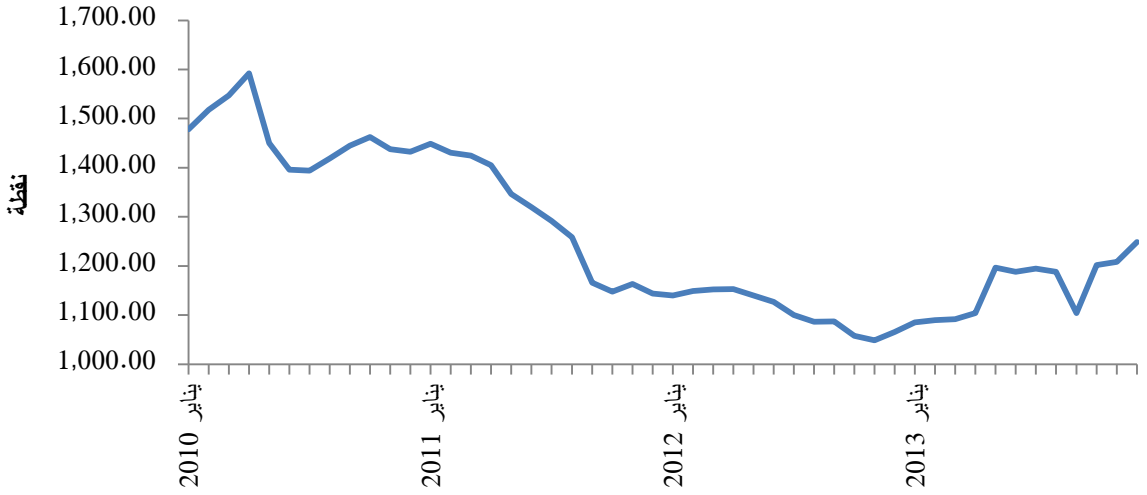

المصدر: بورصة البحرين.

ب. تطورات القيمة السوقية

ارتفعت القيمة السوقية لبورصة البحرين بشكل ملحوظ إلى ٧,٠ بليون دينار بحريني في عام ٢٠١٣ أي بنسبة ١٨,٩٪ (جدول ٦-٢) مقابل ٥,٩ بليون دينار بحريني في عام ٢٠١٢. وقد شمل الارتفاع جميع القطاعات ما عدا قطاع "الخدمات" و"الفنادق والسياحة". وكان أكبر ارتفاع في قطاع المصارف التجارية بنسبة ٣٩,٨٪ من ٢,٣ بليون دينار بحريني في عام ٢٠١٢ إلى ٣,٣ بليون دينار بحريني عام ٢٠١٣.

جدول ٦-٢: القيمة السوقية حسب القطاع

(مليون دينار بحريني)

	٢٠١٢	٢٠١٣	نسبة التغير (٪)	نسبة من إجمالي القيمة السوقية (٪)
إجمالي القيمة السوقية	**٥٨٥٥٦٤١٣٣٤**	**٦٩٦٢٩٥١٢١١**	**١٨,٩**	**١٠٠,٠**
المصارف التجارية	٢٣٢٧٥٩٣٥٩٠	٣٢٥٢٨٤٣٥٩٩	٣٩,٨	٤٦,٧
الاستثمارات	١٦١٧٣٣٣٥٩٥	١٦٩٠١٠٩٣٠٣	٤,٥	٢٤,٣
التأمين	١٥٢٦٢٣٩٩٠	١٦٦٦٨٧٩٩١	٩,٢	٢,٤
الخدمات	٩٤٢٧٩١٤٦٦	٩١٥٩٦٦٢٧٦	٢,٨-	١٣,٢
الصناعة	٦٢٩٣٧٣٢٧٦	٧٦١٥٤٤٠١١	٢١,٠	١٠,٩
الفنادق والسياحة	١٨٥٩٢٥٤١٧	١٧٥٨٠٠٠٣١	٥,٤-	٢,٥

المصدر: بورصة البحرين.

ويمثل قطاع "المصارف التجارية" و"الاستثمار" و"الخدمات" القطاعات الأكبر من حيث القيمة السوقية في عام ٢٠١٣ بنسبة ٨٤,٢٪ من اجمالي القيمة السوقية (رسم بياني ٦-٢).

رسم بياني ٦-٢: القيمة السوقية حسب القطاعات – ٢٠١٣

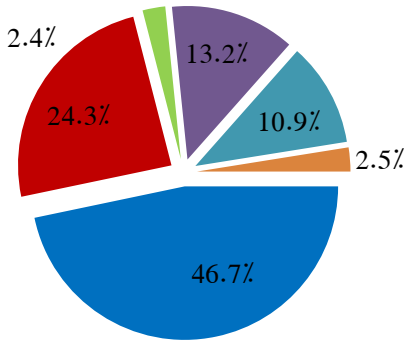

المصارف التجارية الاستثمارات التأمين الخدمات الصناعة الفنادق والسياحة

المصدر: بورصة البحرين.

أما بالنسبة للشركات، فقد سجل البنك الأهلي المتحد أكبر قيمة سوقية بواقع ١,٥ بليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٣، أي بنسبة ٢٢,٣٪ من إجمالي قيمة السوق. والجدير بالذكر أن أكبر خمس شركات شكلت ما نسبته ٥٥,٥٪ بواقع ٣,٩ بليون دينار بحريني من إجمالي القيمة السوقية لعام ٢٠١٣ (جدول ٦-٣).

جدول ٦-٣: الشركات الأكبر من حيث القيمة السوقية – ٢٠١٣

الشركة	القيمة السوقية (دينار بحريني)	النسبة من إجمالي السوق
البنك الأهلي المتحد	١٥٤٧٦٤٢٣٦٣	٢٢,٣
شركة ألمنيوم البحرين	٧٤٥٥٠٠٠٠٠	١٠,٧
بنك البحرين الوطني	٦٥٣٩٢٢٧٢٠	٩,٤
شركة البحرين للاتصالات	٤٧٥٢٠٠٠٠٠	٦,٨
المؤسسة العربية المصرفية	٤٣٩٦٧٦٢٥٠	٦,٣
المجموع	**٣٨٦١٩٤١٣٣٣**	**٥٥,٥**

المصدر: بورصة البحرين.

ت. حركة التداول

ارتفع حجم الأسهم المتداولة بنسبة ١٩٧,٦٪ من ٦٢٧,٧ مليون سهم في عام ٢٠١٢ إلى ١٨٦٧,٨ مليون سهم في عام ٢٠١٣ (جدول ٦-٤). كما ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة بنسبة ١٠٥,٠٪ من ١١٠,٢ مليون دينار بحريني عام ٢٠١٢ إلى ٢٢٥,٩ مليون دينار بحريني عام ٢٠١٣.

جدول ٦-٤: المعدل اليومي للتداول

	٢٠١٢	٢٠١٣	نسبة التغير (٪)
مجموع أيام التداول	٢٤٨	٢٤٧	-٠,٤
قيمة الأسهم المتداولة (دينار بحريني)	١١٠٢٤٣٦٦٨	٢٢٥٨٦٨٠٦٩	١٠٤,٩
المتوسط اليومي لقيمة الأسهم المتداولة (دينار بحريني)	**٤٤٤٥٣١**	**٩١٤٤٤٦**	**١٠٥,٧**
كمية الأسهم المتداولة (سهم)	٦٢٧٧٠٧٦٥٧	١٨٦٧٧٦٠٦٤٢	١٩٧,٦
المتوسط اليومي لعدد الأسهم المتداولة (سهم)	٢٥٣١٠٧٩	٧٥٦١٧٨٤	١٩٨,٨
عدد المعاملات	١٠١٦٨	١٤١٩٧	٣٩,٦
المتوسط اليومي لعدد المعاملات	٤١	٥٧	٣٩,٠

المصدر: بورصة البحرين.

وعلاوة على ذلك، فقد تركز معظم نشاط التداول في قطاع "المصارف التجارية" بقيمة وقدرها ١٥٣مليون دينار بحريني أي بنسبة ٦٨,٠٪ من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة خلال عام ٢٠١٣ و ١٣١٩,١ مليون سهم متداول أي بنسبة ٧٠,٦٪ من إجمالي كمية الأسهم المتداولة في السوق. وقد ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة بنسبة ١٠٤,٩٪ في عام ٢٠١٣ مقارنة بالعام الماضي وارتفعت كمية الأسهم المتداولة في السوق بنسبة ١٩٧,٦٪، (جدول ٦-٥ وجدول ٦-٦).

جدول ٦-٥: قيمة الأسهم المتداولة

	٢٠١٢	٢٠١٣	نسبة التغيير (٪)	النسبة من إجمالي قيمة الأسهم (٪)
إجمالي قيمة الأسهم (دينار بحريني)	١١٠٢٤٣٦٨٨	٢٢٥٨٦٨٠٦٩	١٠٤,٩	١٠٠,٠
المصارف التجارية	٦٨٥١٨٧٢٥	١٥٣٦١٩٨٨٢	١٢٤,٢	٦٨,٠
الاستثمار	٩٢٦٥٧٦٥	٣١٩٢٤٧٣٩	٢٤٤,٥	١٤,١
التأمين	٨١١٨٢٥	٧٧٣٩٧٧	-٤,٧	٠,٣
الخدمات	١٥٧٩٠٩٧٠	١٩٧٣٤٦٢٤	٢٥,٠	٨,٧
الصناعة	٧١٢٠٦٥٠	٥٥٨٢٩١٥	-٢١,٦	٢,٥
الفنادق والسياحة	٦٤٤٩٢٠	٣٢٤٣٠٣	-٤٩,٧	٠,٢
غير البحرينية	٠	٠	-	٠,٠
المقفلة	٥٢٣٤٣	١٥٦١٥٣	١٩٨,٣	٠,١
الأسهم الممتازة	٨٠٣٨٤٩٠	١٣٧٥١٤٧٦	٧١,١	٦,١

المصدر: بورصة البحرين.

جدول ٦-٦: كمية الأسهم المتداولة

	٢٠١٢	٢٠١٣	نسبة التغيير (٪)	النسبة من إجمالي كمية الأسهم (٪)
إجمالي كمية الأسهم (سهم)	٦٢٧٧٠٧٦٥٧	١٨٦٧٧٦٠٦٤٢	١٩٧,٦	١٠٠,٠
المصارف التجارية	٤٥٢٤٩٣٨٤٢	١٣١٩١٢٩٥٢١	١٩١,٥	٧٠,٦
الاستثمار	٥١٩٥١٠١٠	٣٨٠٣٤٨٢٦٦	٦٣٢,١	٢٠,٤
التأمين	٣١٨١٣٦٢	٣٢٦٧٧٣٤	٢,٧	٠,٢
الخدمات	٤٨٩٥٢٠٦٦	٦٢٧٧٤٣٥٠	٢٨,٢	٣,٤
الصناعة	١٢٩٥٣٦٣٧	١١٢٧١٥٧٨	-١٣,٠	٠,٦
الفنادق والسياحة	٤٦٦٠٧٧٢	١٦٢٨٨٤١	-٦٥,١	٠,١
غير البحرينية	٠	٠	-	٠,٠
المقفلة	١٢٤٦٢٦	٣٧١٧٩٤	١٩٨,٣	٠,٠
الأسهم الممتازة	٥٣٣٩٠٣٤٢	٨٨٩٦٨٥٥٨	٦٦,٦	٤,٨

المصدر: بورصة البحرين.

رسم بياني ٦-٣: قيمة الأسهم المتداولة

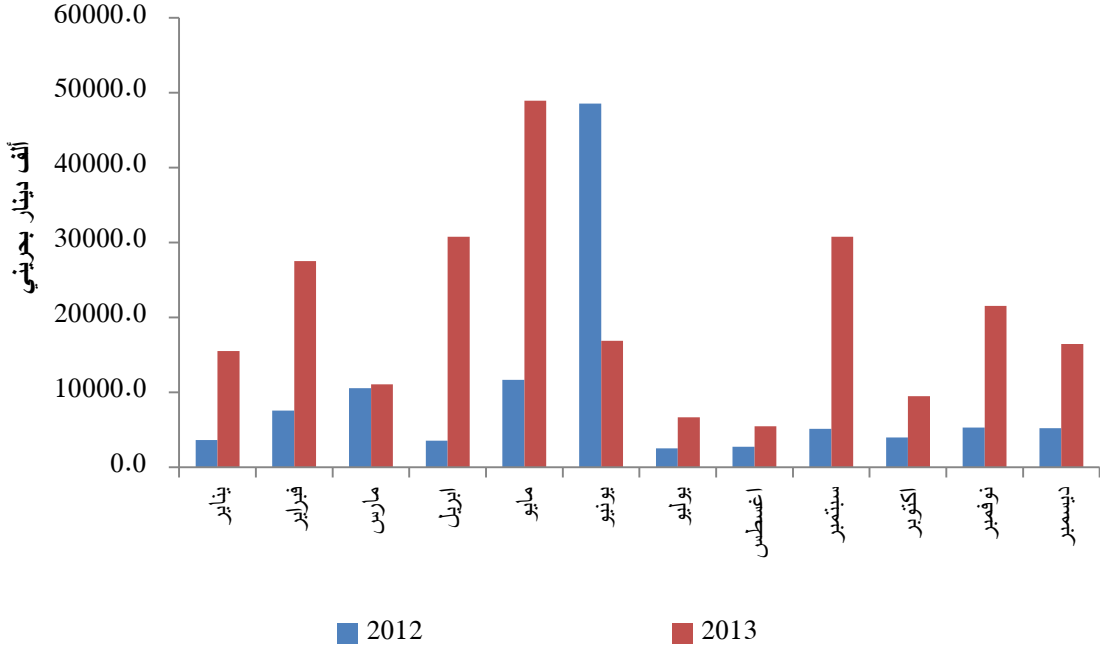

المصدر: بورصة البحرين.

رسم بياني ٦-٤: كمية الأسهم المتداولة

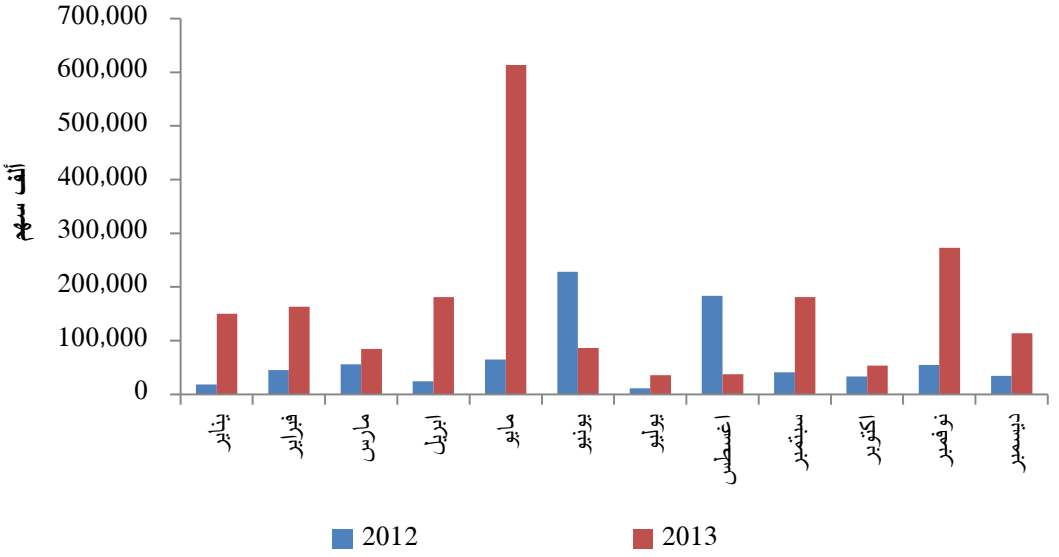

المصدر: بورصة البحرين.

أما بالنسبة للشركات الأكثر نشاطاً من حيث قيمة الأسهم المتداولة فقد جاء البنك الأهلي المتحد في المقدمة بواقع ٥٤,٦ مليون دينار بحريني و بنسبة ٢٤,٢٪ من إجمالي قيمة الأسهم

المتداولة، ثم بنك البحرين الاسلامي بواقع ٣٥,٣ مليون دينار بحريني بنسبة ١٥,٦٪، ثم مصرف السلام بواقع ٢٣,٢ مليون دينار بحريني ونسبة ١٠,٣٪، وبنك الاثمار بواقع ٢١,٧ مليون دينار بحريني بنسبة ٩,٦٪، وأخيراً بيت التمويل الخليجي بواقع ١٧,١ مليون دينار بحريني وبنسبة ٧,٦٪ (جدول ٦-٧).

جدول ٦-٧: الشركات الأكثر نشاطاً من حيث قيمة الأسهم المتداولة – ٢٠١٣

الشركة	القيمة (دينار بحريني)	النسبة من إجمالي السوق (٪)
البنك الأهلي المتحد	٥٤٥٥٦٨٦٧	٢٤,٢
بنك البحرين الاسلامي	٣٥٢٨٤٦٥٢	١٥,٦
مصرف السلام	٢٣٢٣٨٩٣٩	١٠,٣
بنك الاثمار	٢١٧١٢٦٦٤	٩,٦
بيت التمويل الخليجي	١٧١٤٤٨١١	٧,٦
المجموع	**١٥١٩٣٧٩٣٢**	**٦٧,٣**

المصدر: بورصة البحرين.

أما بالنسبة للشركات الأكثر نشاطاً من حيث كمية الأسهم المتداولة، فقد تداول بنك البحرين الاسلامي أكبر كمية من الأسهم المتداولة بواقع ٤٨٨,٣ مليون سهم أو ٢٦,١٪ من إجمالي الأسهم المتداولة، ثم بيت التمويل الخليجي بواقع ٢٨٨,٢ مليون سهم أو ١٥,٤٪، بنك الاثمار بواقع ٢٥١,٣ مليون أو ١٣,٥٪، مصرف السلام بواقع ٢٥٠,٤ مليون سهم أو ١٣,٤٪، و أخيراً البنك الأهلي المتحد بواقع ٢٢٧,٣ مليون سهم أو ١٢,٢٪ من إجمالي الأسهم المتداولة (جدول ٦-٨).

جدول ٦-٨: الشركات الأكثر نشاطاً من حيث الكمية المتداولة – ٢٠١٣

الشركة	الكمية	النسبة من إجمالي السوق (٪)
بنك البحرين الاسلامي	٤٨٨٢٧٣٥٧٥	٢٦,١
بيت التمويل الخليجي	٢٨٨١٩٧٨٧١	١٥,٤
بنك الاثمار	٢٥١٣٣٤٤٦٢	١٣,٥
مصرف السلام	٢٥٠٤٢٠٣٩٧	١٣,٤
البنك الأهلي المتحد	٢٢٧٢٨٥٢٤٦	١٢,٢
المجموع	**١٥٠٥٥١١٥٥١**	**٨٠,٦**

المصدر: بورصة البحرين.

ث. تداول الأسهم حسب جنسية المستثمر

بلغت قيمة الأسهم المتداولة من قبل المستثمرين البحرينيين ٦٧,٢٪ من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في عام ٢٠١٣ وهو ارتفاع ملحوظ مقارنة بنسبة ٣٨,٩٪ في عام ٢٠١٢ (رسم بياني٦-٥ و٦-٦). وصلت قيمة الأسهم المتداولة من قبل المستثمرين البحرينيين ٣٠٣,٧ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٣ مقارنة مع ٨٥,٧ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٢. من ناحية أخرى انخفض إجمالي قيمة الأسهم المتداولة لغير البحرينيين من ٦١,١٪ (١٣٤,٨ مليون دينار بحريني) عام ٢٠١٢ إلى ٣٢,٨٪ (١٤٨,٠ مليون دينار بحريني) عام ٢٠١٣.

رسم بياني ٦-٥: قيمة التداول للمستثمرين المشاركين (مليون دينار بحريني) - ٢٠١٢

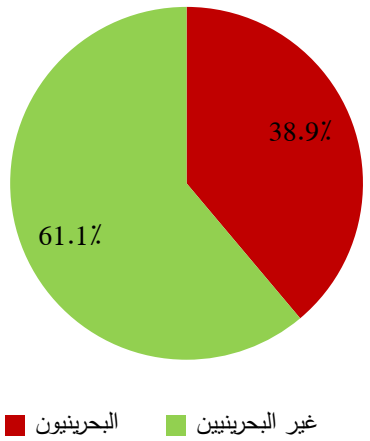

المصدر: بورصة البحرين.

رسم بياني ٦-٦: قيمة تداول المستثمرين المشاركين (مليون دينار بحريني) ٢٠١٣

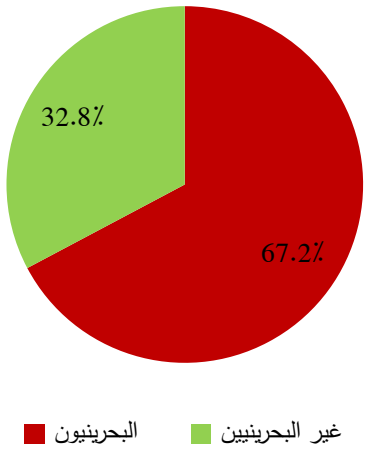

المصدر: بورصة البحرين.

ج. حركة الأسعار

ارتفعت أسعار أسهم ٢٥ شركة، وتراجعت أسعار أسهم ١٠ شركات، وحافظت أسعار أسهم ١٢ شركة على مستواها في عام ٢٠١٣ مقارنة بارتفاع أسعار أسهم ١٦ شركة، وانخفاض أسهم ٢١ شركة، وبقاء ١٠ شركات على مستواها في عام ٢٠١٢ (جدول ٦-٩).

جدول ٦-٩: سعة السوق

	٢٠١٢	٢٠١٢
الأسهم الصاعدة	١٦	٢٥
الأسهم المتراجعة	٢١	١٠
أسهم لم تتغير	١٠	١٢
المجموع	٤٧	٤٧

المصدر: بورصة البحرين.

أما على صعيد الشركات، فقد جاء مصرف السلام في المرتبة الأولى من حيث نسبة الارتفاع في سعر السهم لعام ٢٠١٣، وذلك بزيادة ١٦٤,٢٪، ثم بنك البحرين الاسلامي (٦٤,٦٪)، انوفست (٥٣,٩٪)، ثم بيت التمويل الخليجي (٤٥,٨٪)، و شركة تسهيلات البحرين (٣٧,٧٪) (جدول ٦-١٠)

جدول ٦-١٠: الشركات الخمس الأكثر ارتفاعاً، ٢٠١٣

الشركة	النسبة (٪)	الترتيب
مصرف السلام	١٦٤,٢	١
بنك البحرين الاسلامي	٦٤,٦	٢
انوفيست	٥٣,٩	٣
بيت التمويل الخليجي	٤٥,٨	٤
شركة تسهيلات البحرين	٣٧,٧	٥

المصدر: بورصة البحرين.

وفي المقابل، جاءت شركة البحرين للاتصالات في المرتبة الأولى من حيث نسبة الانخفاض في سعر السهم وذلك بانخفاض (-٢٥,٧٪)، ثم شركة البحرين للسياحة (-٢٠,٩٪)، ثم المجموعة العربية المصرفية (-١٨,٥٪)، ثم شركة الخليج المتحدة للاستثمار (-١٢,٠٪)، وأخيراً شركة الأهلية للتأمين بنسبة انخفاض ١٠,٠ في سعر السهم (جدول ٦-١١).

جدول ٦-١١: الشركات الخمس الأكثر انخفاضاً، ٢٠١٣

الشركة	النسبة (٪)	الترتيب
شركة البحرين للاتصالات	٢٥,٧-	١
شركة البحرين للسياحة	٢٠,٩-	٢
المجموعة العربية المصرفية	١٨,٥-	٣
شركة الخليج المتحدة للاستثمار	١٢,٠-	٤
الأهلية للتأمين	١٠,٠-	٥

المصدر: بورصة البحرين.

ح. الشركات الجديدة المدرجة في بورصة البحرين

استقر عدد الشركات المدرجة (بما فيها المدرجة في أكثر من سوق) على ٤٧ شركة وذلك في نهاية عام ٢٠١٣ (جدول ٦-١٢). وانخفض عدد صناديق الاستثمار في عام ٢٠١٣ إلى ٢٣ في حين ارتفع عدد السندات والصكوك إلى ١٠ وبقي إصدار واحد للأسهم الممتازة مدرجاً في السوق.

جدول ٦-١٢: موجز لقوائم سوق البحرين للأوراق المالية

	الفصل الرابع ٢٠١٢	الفصل الرابع ٢٠١٣
عدد الشركات	٤٧	٤٧
عدد صناديق الاستثمار	٢٦	٢٣
عدد السندات والصكوك	٨	١٠
الأسهم الممتازة	١	١

المصدر: بورصة البحرين.

الفصل

٧

٧. التجارة الخارجية وميزان المدفوعات

نظرة عامة

أ. الحساب الجاري

ب. الحساب الرأسمالي والمالي

جـ. وضع الاستثمار الدولي

نظرة عامة

يعتبر اقتصاد مملكة البحرين من أكثر اقتصادات المنطقة انفتاحاً، حيث يمتاز بعدم وجود ضوابط تحد حركة رؤوس الأموال والتجارة. وقد ساعد موقع البحرين الاستراتيجي وقوة البنية التحتية في مجالي النقل والاتصالات على ازدهار حركة التجارة الدولية وحركة انتقال رؤوس الأموال في المملكة.

لذلك، تلعب التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) دوراً فعالاً ومهماً في الاقتصاد البحريني. حيث أن أهم الواردات التي يستوردها الاقتصاد البحريني تتمثل في السلع الاستهلاكية، أما أهم الصادرات الرئيسية تتمثل في النفط الخام والألمنيوم والمنتجات المكررة.

أ. الحساب الجاري

رسم بياني ٧-١: فائض الحساب الجاري

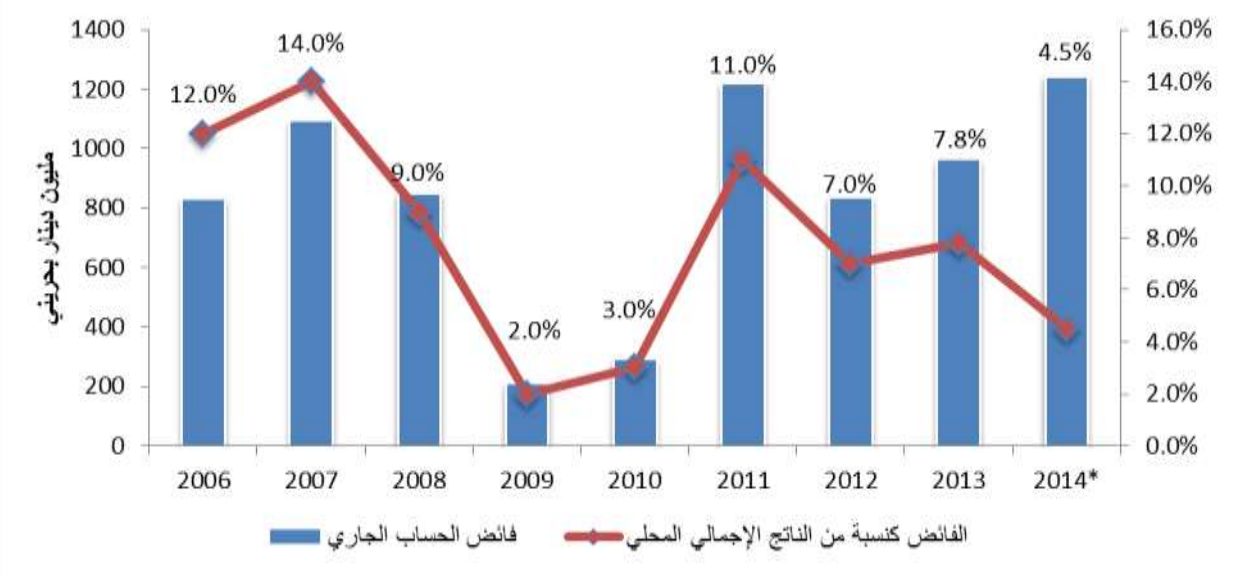

**توقعات صندوق النقد الدولي*

المصدر: مصرف البحرين المركزي

سجلت مملكة البحرين فائض في الحساب الجاري وصل إلى ٩٦٢,٦ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٣ (٧,٨٪ من الناتج المحلي) مقارنةً مع ٨٣٥,٤ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٢ (٧,٢٪ من الناتج المحلي).

١. الميزان السلعي

ارتفع فائض الحساب الجاري مقارنة بعام ٢٠١٢ بسبب ارتفاع في الميزان السلعي بقيمة ٢٧٨,٨ مليون دينار بحريني وارتفاع صافي دخل الخدمات بمقدار ٣١,٢ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٣. ويشار إلى أن النفط هو المصدر الرئيسي لعائدات التجارة الخارجية للمملكة حيث عزز من فائض الحساب الجاري خلال العقد الماضي حيث يمثل ٧٣,١٪ من إجمالي الصادرات و ٦٢,١٪ من إجمالي الواردات.

٢. ميزان الدخل والخدمات والتحويلات

شهدت حسابات الخدمات والدخل والتحويلات تغييرات طفيفة نسبياً. فقد ارتفعت حسابات السفر والخدمات المالية بنسبة ٤٠,٥٪ و٦,٦٪ على التوالي. أما بالنسبة إلى صافي الدخل فقد ارتفع دخل الاستثمارات الأخرى المدفوع بنسبة ١١,٧٪ من ٣٨١,٠ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٢ إلى ٤٢٥,٥ مليون دينار بحريني في عام٢٠١٣.

وارتفع صافي التحويلات الجارية للخارج والذي يتكون من تحويلات العاملين بنسبة ٤,٤٪ من ٧٨٠,٠ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٢ إلى ٨١٤,٤ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٣.

جدول ٧-١: ميزان المدفوعات

البيان	مليون دينار		
	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
الحساب الجاري (أ+ب+ج+د)	**١٢٢٠,٩**	**٨٣٥,٤**	**٩٦٢,٦**
أ – السلع	**٢٩٣٢,٩**	**٢٥٥٤,٨**	**٢٨٥٣,٦**
البضائع العامة	**٢٨٣٦,٧**	**٢٤٥٤,٨**	**٢٧٣٣,٦**
الصادرات (فوب)	٧٣٨٨,٥	٧٤٣٢,٨	٧٨٦٨,٤
– النفطية	٥٨٢٤,٥	٥٧١٢,٨	٥٧٥٠,٠
– غير النفطية	١٥٦٤,٠	١٧٢٠,٠	٢١١٨,٤
الواردات (فوب)	-٤٥٥١,٨	-٤٩٧٨,٠	-٥١٣٤,٨
– النفطية	-٢٨٠٨,٥	-٣٣٥٨,٠	-٣١٩٠,٨
– غير النفطية	-١٧٤٣,٣	-١٦٢٠,٠	-١٩٤٤,٠
إصلاح السلع	**٩٦,٢**	**١٠٠,٠**	**١٢٠,٠**
ب – الخدمات (صافي)	**٤٧٤,٣**	**٥٠٣,٥**	**٥٣٤,٧**
– النقل	٣٢,٧	٣٨,٠	٨,٧
– السفر	١١٩,٠	١٢١,٠	١٧٠,٠
– خدمات الاتصالات	٢١٥,١	٢١٨,٠	٢٢١,٠
– خدمات مالية (تشمل التأمين)	١٠٠,٥	١٢٢,٠	١٣٠,٠
– خدمات أخرى	٧,٠	٤,٥	٥,٠
ج – الدخل (صافي)	**-١٤١٥,٥**	**-١٤٤٢,٩**	**-١٦١١,٣**
دخل الاستثمار	-١٤١٥,٥	-١٤٤٢,٩	-١٦١١,٣
– الاستثمار المباشر	-١٢٧٤,٨	-١٢٠١,٥	-١٣٢١,٣
– استثمارات الحافظة	١٣٢,٠	١٣٩,٧	١٣٥,٥
– استثمارات أخرى	-٢٧٢,٧	-٣٨١,٠	-٤٢٥,٥
د- التحويلات الجارية (صافي)	**-٧٧٠,٨**	**-٧٨٠,٠**	**-٨١٤,٤**
– تحويلات العاملين	-٧٧٠,٨	-٧٨٠,٠	-٨١٤,٤
الحساب الرأسمالي والمالي (صافي) (أ+ب)	**-١٢٤٨,١**	**-٨٨٠,٠**	**-٩١٦,٣**
أ – الحساب الرأسمالي	**٢٨,٦**	**٣٧,٦**	**٣٧,٦**
– التحويلات الرأسمالية	٢٨,٦	٣٧,٦	٣٧,٦
ب – الحساب المالي[1]	**-١٢٧٦,٧**	**-٩١٧,٦**	**-٩٥٣,٩**
الاستثمار المباشر	**-٤٢,٤**	**-١١,٧**	**-٢٣,٩**
– في الخارج	-٣٣٦,٠	-٣٤٦,٨	-٣٩٥,٧
– في البحرين	٢٩٣,٦	٣٣٥,١	٣٧١,٨

استثمارات الحافظة (صافي)	٢٠٩٩,٢	١٤٤٤,٩	١٣١٥,٨
– الأصول	١٩٤١,٧	١٠٣٠,٧	٩٢٠,٣
– الخصوم	١٥٧,٦	٤١٤,٢	٣٩٥,٥
استثمارات أخرى (صافي)	-٣٥٥٤,٣	-٢٠٩٧,٦	-٢١٨٠.٦
– الأصول	٦٥١٥,١	١٠٥٦,٣	-٢٨٣٠,٤
– الخصوم	-١٠٠٦٩,٣	-٣١٥٣,٩	٦٤٩,٨
الأصول الاحتياطية (صافي)	٢٢٠,٨	-٢٥٣,٢	-٦٥,٢
السهو والخطأ	٢٧,٢	٤٤,٥	-٤٦,٣

١/ الإشارة السالبة تعني تدفق للخارج أو زيادة في الموجودات الأجنبية.

** بيانات أولية.*

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

٣. الميزان التجاري

شهدت البحرين نمواً في المستوى العام للتجارة في عام ٢٠١٣ حيث بلغ ما نسبته ١١,٤٪. ويرجع هذا الارتفاع إلى ارتفاع قيمة الصادرات بنسبة ٥,٩٪ ما بين ٢٠١٢ و٢٠١٣.

نتيجة لذلك، فقد ارتفع فائض الميزان السلعي إلى ٢٧٣٣,٦ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٣ مقابل ٢٤٥٤,٨ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٢ (جدول ٧-٢). وارتفع فائض الميزان التجاري النفطي من ٢٣٥٤,٨ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٢ إلى ٢٥٥٩,٢ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٣. وقد سجلت البحرين فائض في الميزان التجاري غير النفطي وصل إلى ١٧٤,٤ مليون دينار بحريني مقارنة بالفائض التجاري في العام الماضي والذي بلغ مقداره ١٠٠,٠ مليون دينار بحريني.

شكلت الصادرات النفطية ٧٣,١٪ من إجمالي الصادرات في عام ٢٠١٣ بانخفاض بسيط عن العام الماضي. أما بالنسبة للواردات، فقد شكلت الواردات النفطية ٦٢,١٪ من إجمالي الواردات أيضاً بإنخفاض بسيط عن العام الماضي.

جدول ٧-٢: التجارة الخارجية*

(مليون دينار بحريني)

الأقسام الرئيسية	٢٠١٢	٢٠١٣	نسبة التغير	نسبة المساهمة
إجمالي الصادرات	**٧٤٣٢,٨**	**٧٨٦٨,٤**	**٥,٩**	**١٠٠,٠**
الصادرات النفطية	٥٧١٢,٨	٥٧٥٠,٠	٠,٧	٧٣,١
الصادرات غير النفطية	١٧٢٠,٠	٢١١٨,٤	٢٣,٢	٢٦,٩
إجمالي الواردات	**٤٩٧٨,٠**	**٥١٣٤,٨**	**٣,١**	**١٠٠,٠**
الواردات النفطية	٣٣٥٨,٠	٣١٩٠,٨	٥,٠-	٦٢,١
الواردات غير النفطية	١٦٢٠,٠	١٩٤٤,٠	٢٠,٠	٣٧,٩
الميزان التجاري	**٢٤٥٤,٨**	**٢٧٣٣,٦**	**١١,٤**	**-**

** بيانات أولية.*

المصدر: الهيئة الوطنية للنفط والغاز، والجهاز المركزي للمعلومات.

رسم بياني ٧-٢: نسبة الصادرات والواردات النفطية وغير النفطية من التجارة الخارجية

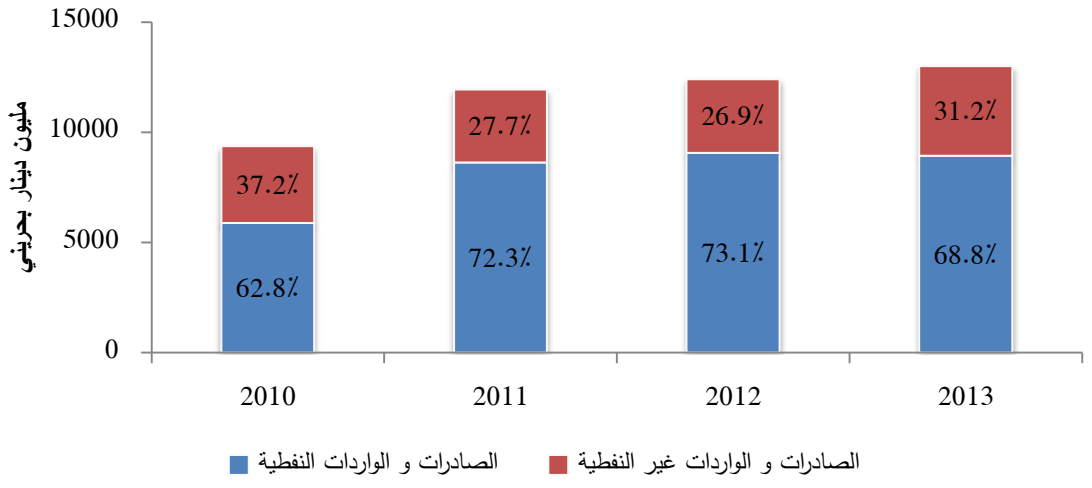

المصدر: مصرف البحرين المركزي

ب. الحساب الرأسمالي والمالي

سجل الحساب الرأسمالي والمالي ارتفاع في صافي الموجودات الأجنبية بقيمة ٩١٦,٣ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٣، مقابل ٨٨٠,٠ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٢.

سجل صافي الحساب الرأسمالي تدفقاً للداخل بقيمة ٣٧,٦ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٣، دون تغيير عن العام الماضي. بينما سجّل الحساب المالي ارتفاعاً في صافي الموجودات الأجنبية بمقدار ٩٥٣,٩ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٣ مقابل ٩١٧,٦ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٢.

وارتفع الاستثمار المباشر في داخل البحرين من ٣٣٥,١ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٢ إلى ٣٧١,٨ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٣ مما يعكس عودة الرغبة للاستثمار في المملكة. وسجل الاستثمار المباشر في الخارج تدفقاً بقيمة ٣٩٥,٧ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٣ مقابل ٣٤٦,٨ مليون دينار بحريني عام ٢٠١٢.

وأظهرت استثمارات الحافظة تدفقات للداخل بلغت ١٣١٥,٨ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٣، مقارنة مع ١٤٤٤,٩ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٢. وسجلت الاستثمارات الأخرى تدفقاً للخارج بلغ ٢١٨٠,٦ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٣ مقابل ٢٠٩٧,٦ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٢.

ت. وضع الاستثمار الدولي

ارتفع صافي وضع الاستثمار الدولي من ٨٥٠٤,٨ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٢ إلى ٩٤٥٨,٧ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٣ أي بنسبة ١١,٢٪ (جدول ٧-٣).

وارتفعت الأصول الأجنبية بنسبة ٣,٩٪ من ٦٠٤٩٣,٣ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٢ إلى ٦٢٨٦٤,٣ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٣.

كما ارتفعت الخصوم الأجنبية من ٥١٩٨٨,٥ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٢ إلى ٥٣٤٠٥,٦ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٣ أي بنسبة ٢,٧٪.

جدول ٧-٣: وضع الاستثمار الدولي**

البند	مليون دينار بحريني		
	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
وضع الاستثمار الدولي (صافي)	٧٦٨٦,٧	٨٥٠٤,٨	٩٤٥٨,٧
الأصول الأجنبية	٦١٩٨٥,٨	٦٠٤٩٣,٣	٦٢٨٦٤,٣
الاستثمار المباشر في الخارج	٣٢٩٩,٩	٣٦٤٦,٧	٤٠٤٢,٤
استثمارات الحافظة	١٢٦١٠,٦	١١٥٧٩,٩	١٠٦٥٩,٦
استثمارات أخرى*	٤٤٣٧٤,١	٤٣٣١٧,٨	٤٦١٤٨,٢
الأصول الاحتياطية	١٧٠١,٢	١٩٤٨,٩	٢٠١٤,١
الخصوم الأجنبية	**٥٤٢٩٩,١**	**٥١٩٨٨,٥**	**٥٣٤٠٥,٦**
الاستثمار المباشر في البحرين	٥٩٩١,٥	٦٣٢٦,٦	٦٦٩٨,٤
استثمارات الحافظة	٥٩٠٤,٦	٦٤١٢,٨	٦٨٠٨,٣
استثمارات أخرى	٤٢٤٠٣,٠	٣٩٢٤٩,١	٣٩٨٩٨,٩

** يشمل القروض والودائع.*

*** بيانات أولية.*

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

رسم بياني ٧-٣: وضع الاستثمار الدولي

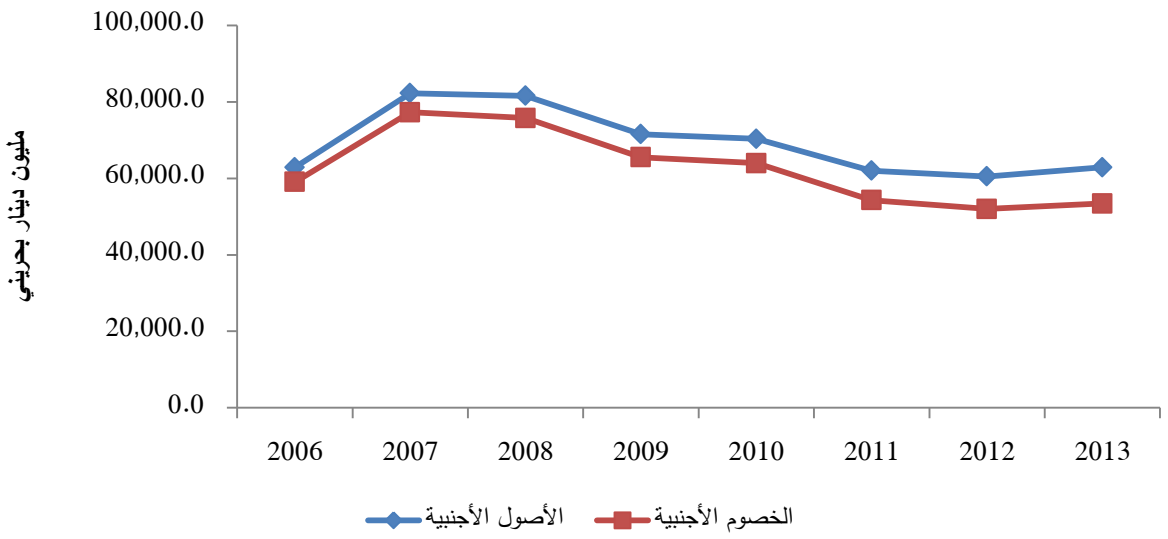

المصدر: مصرف البحرين المركزي